

Distr.: General
17 May 2022
Arabic
Original: English



الدورة السابعة والسبعون

البند 139 من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023

الجزء الخامس

التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

الباب 23

البرنامج العادي للتعاون التقني**

المحتويات

الصفحة

3	لمحة عامة
3	التوجه العام
8	لمحة عامة عن موارد الميزانية العادية
11	أولا - الخدمات الاستشارية القطاعية
11	1 - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
16	2 - التجارة والتنمية
21	3 - المستوطنات البشرية

* A/77/50.

** تمشيا مع الفقرة 11 من القرار 266/72 ألف، يُقدّم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.



الرجاء إعادة استعمال الورق

050722 080622 22-07457 (A)



26	4 - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية
30	5 - حقوق الإنسان
34	6 - المساعدة الإنسانية
37	ثانيا - الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية
37	7 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
44	8 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ
51	9 - التنمية الاقتصادية في أوروبا
58	10 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
64	11 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
	المرفق
71	موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ توصيات الهيئات الاستشارية والرقابية

لمحة عامة

التوجه العام

1-23 يهدف البرنامج العادي للتعاون التقني، الذي أنشأته الجمعية العامة في قرارها 58 (د-1) عام 1946، إلى تقديم الدعم إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان الخارجة من نزاعات فيما تبذله من جهود لتنمية قدراتها. وفي الوقت الراهن، تُوجّه هذه الجهود نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. ويتمثل الهدف العام للبرنامج في دعم ودفع عجلة العمليات الرامية إلى تطوير قدرات الحكومات، من خلال الأفراد والمؤسسات على حد سواء، من أجل صياغة سياسات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتنفيذها. ومن الأعمال التي يتميز بها البرنامج تبادل الخبرات بين البلدان والمناطق، والتعاون بين بلدان الجنوب، والاستعانة إلى أقصى حد ممكن بالخبرات الوطنية من البلدان المستفيدة، وبناء شبكات المعارف لتيسير مواصلة عمليات التبادل والمساعدة وتعزيز الاستدامة.

2-23 ويمكن البرنامج الأمانة العامة من فتح المجال أمام الدول الأعضاء للوصول إلى شتى الخبرات والمعارف الإنمائية المتخصصة العالمية والإقليمية المتاحة بيسر لدى الكيانات المنفذة للبرنامج، وهي: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجان الإقليمية الخمس (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

3-23 وتستند أنشطة تنمية القدرات التي تضطلع بها الكيانات المنفذة من الناحية الفنية إلى عملها المعياري والتحليلي، وتتوافق مع توجيهات السياسات العامة وبرامج العمل التي اتفقت عليها الدول الأعضاء من خلال الآليات الحكومية الدولية. ويمكن ذلك البلدان النامية من الاستفادة من المعارف المكتسبة من خلال تلك الأعمال وكذلك من تجارب مختلف المناطق الجغرافية، مما يتيح تداول الممارسات المبتكرة والجيدة وتبادلها. ومما لا يقل عن ذلك أهمية مساهمة أعمال تنمية القدرات في الأنشطة المعيارية والتحليلية، وفي الدعم المقدم إلى الحوار الحكومي الدولي في نهاية المطاف.

4-23 وتتمثل السمة المميزة للبرنامج في أنه يقوم على الطلب، ويستجيب لحاجة الدول الأعضاء المعرب عنها إلى الدعم في مجال تنمية القدرات. وفي الوقت نفسه، ولضمان أن تكون الخدمات مكملةً للأولويات الاستراتيجية العامة والصادر بها تكليف للكيانات المنفذة ومتماشية معها، لا يمكن أن تنفذ الخدمات على أساس مخصص فحسب، وإنما يجب أن تشكل جزءاً من نهج أكثر استراتيجية تستند إلى فهم عميق وتقدير دقيق للاحتياجات الوطنية.

5-23 وقد أقرت الدول الأعضاء بأن اعتماد نهج جديدة ومبتكرة وتحويلية لإدماج الاستدامة في الخطط والسياسات والميزانيات والقوانين والمؤسسات الإنمائية الوطنية وأطر الرصد والمساءلة يشكل جزءاً من تنفيذ خطة عام 2030. وسوف يتطلب القيام بذلك قدرات فردية ومؤسسية وتحليلية وإحصائية هامة لمعالجة ما تنسم به تحديات التنمية المستدامة من تعقيدات ومن طابع شامل لعدة قطاعات معالجةً متماشكة ومتكاملة. ورغم أن البلدان قد قطعت أشواطاً كبيرة في بعض هذه المجالات، فإن التحديات لا تزال هائلة. ولهذا السبب، فإن تنمية القدرات شرط أساسي للمضي قدماً في تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية.

6-23 ويمثل الأثر المدمر الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تحدياً في وجه الحفاظ على المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس وهو يعرقل التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والطريقة المرنة التي يتبعها هذا البرنامج تمكن

الكيانات المنفذة، عند الاقتضاء، من دعم الدول الأعضاء في تصميم تدابير الاستجابة الرامية إلى التخفيف من الآثار الضارة لأزمة كوفيد-19 بهدف التعافي منها على نحو مستدام وشامل. وسيضطلع البرنامج بجملة أمور منها إسداء المشورة في مجال السياسات، وتيسير تبادل المعلومات والمعارف العلمية وأفضل الممارسات، وتوفير خدمات تنمية القدرات مع القيام على نحو متزايد باعتماد نهج جديدة ومبتكرة، بما في ذلك تنظيم اجتماعات ودورات تدريبية افتراضية.

7-23 وسيدعم البرنامج البلدان في تعزيز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات الخارجية والتطورات الاقتصادية العالمية مثل ارتفاع التضخم وأسعار السلع الأساسية، والضغط على الأوضاع المالية، وتشديد شروط التمويل، بسبب الزيادات في أسعار الفائدة وتصورات المخاطر، فضلا عن تعطل التجارة وسلاسل الإمداد.

8-23 وييسر الاستخدام الاستراتيجي لموارد البرنامج استجابات سريعة ودعما أوليا من قبل الكيانات المنفذة، وهو يكمل موارد الصناديق الإنمائية الأخرى، بما في ذلك حساب الأمم المتحدة للتنمية والموارد الخارجة عن الميزانية، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين أثر البرنامج من خلال تعزيز الروابط بين مصادر التمويل ومتابعة الإنجاز حتى النهاية.

9-23 وتتولى الكيانات العالمية والإقليمية التابعة للأمانة العامة المنفذة للأنشطة في إطار البرنامج تنسيق تلك الأنشطة عن طريق آليات داخلية راسخة. وتساعد اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التي ينصب اهتمامها على المواءمة بين برامج دولها الأعضاء، على ترشيد تقسيم العمل وتحقيق التكامل بين الكيانات العالمية والإقليمية عن طريق تعزيز التنسيق البرنامجي وتحديد أوجه التآزر في الأعمال التنفيذية. وعلى صعيد آخر، فإن إشراك الكيانات المنفذة في إطار مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة يزيد من توعية مجموعة أكبر من الكيانات بالخبرات ومواطن القوة التشغيلية المحددة المتاحة في منظومة الأمم المتحدة، مما يزيد من إمكانية التعاون في تنفيذ المشاريع والاضطلاع بالأعمال التنفيذية على الصعيد القطري، ويرتقي بالاتساق على نطاق المنظومة في سياق العمليات القطرية وأطر التعاون ذات الصلة.

التنسيق مع نظام المنسقين المقيمين والشركاء الآخرين

10-23 جميع الكيانات المنفذة للبرنامج هي وكالات غير مقيمة. ولذا، فهي تعمل مع المنسق المقيم والوكالات المقيمة لتعظيم أثر العمل الإنمائي على الصعيد القطري. ويتيح هذا التعاون الوصول إلى أحدث المعلومات عن أولويات التنمية الوطنية وتبوء موقع أفضل في بيئة التعاون الإنمائي الأوسع نطاقا. وفيما يتعلق بالوكالات المقيمة، يتيح ذلك الاطلاع على معارف الوكالات غير المقيمة وخبراتها. ويمكن أن يشمل هذا التعاون البرمجة المشتركة، بوسائل منها التقييم القطري المشترك، وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وعملية إعداد ورقات استراتيجية الحد من الفقر، إضافة إلى عمليات التقييم المشتركة للاحتياجات وخطط العمل المشتركة، وحسب الاقتضاء، الحملات المشتركة لجمع الأموال.

11-23 وقد أبرمت وكالات عديدة غير مقيمة مع الوكالات المقيمة اتفاقات للتعاون المؤسسي كثيرا ما أخذت شكل مذكرات تفاهم. وعيّن بعض المنسقين المقيمين موظفا للاتصال متفرغا للتواصل مع الوكالات غير المقيمة. وطراً تحسن على جهود التعاون بين الوكالات غير المقيمة والوكالات المقيمة من حيث تحسين الاتصال والتنسيق، بسبل من بينها زيادة وعي كل منها بولايات الأخرى، والمشاركة في إقامة الشبكات المعرفية، وتحسين التخطيط المسبق من جانب الوكالات غير المقيمة لدى اضطلاعها بمهام قطرية عن طريق التواصل مباشرة مع مكاتب المنسقين المقيمين والوكالات المقيمة فيما يتعلق بالعمل على الصعيد القطري. ويشكل وضع واعتماد إجراءات التشغيل الموحدة للبلدان الراغبة في اعتماد نهج "توحيد الأداء" مرحلة إنجاز هامة في عملية تقديم حلول ملموسة ومرنة لأفرقة الأمم المتحدة القطرية تتسق مع خطة الإصلاح على النحو الوارد في القرار المتعلق باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات.

12-23 وستستمر جهود إقامة التعاون مع الشركاء في أوساط المساعدة الإنمائية الأوسع نطاقاً، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومصارف التنمية الإقليمية، وسائر المنظمات الإقليمية، في سياق عمل الشركاء معاً على إيجاد التوافق وتحسين التماسك بين الأولويات الإنمائية على صعيد مجموعات البلدان (أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية)، في إطار التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية، وعلى الصعيد القطري، بغرض زيادة الأثر الناتج عن الأنشطة التي يقوم بها البرنامج في الميدان.

الهدف والاستراتيجية

13-23 يرد فيما يلي الهدف الشامل الذي يوجه برمجة الموارد المخصصة لكل كيان على حدة في إطار البرنامج، والاستراتيجية العامة والمعايير المتبعة في التنفيذ:

(أ) **الهدف** - يمكن الاطلاع على الهدف الذي يسهم في تحقيقه كل برنامج فرعي من برامج كيانات البرنامج العادي للتعاون التقني في الملزمة ذات الصلة من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6)، وذلك لكل كيان منفذ على حدة؛

(ب) **الاستراتيجية** - تتألف الاستراتيجية الرامية إلى تحقيق الهدف المذكور أعلاه من العناصر التالية:

- 1' تلبية طلبات الحكومات التي تلتزم فيها تزويدها بالمشورة العاجلة في المسائل المتصلة بالسياسات؛
- 2' تزويد الحكومات بمشورة محددة بشأن المسائل القطاعية المتصلة باستراتيجياتها وبرامجها الإنمائية؛
- 3' مساعدة الحكومات على وضع أو تقييم برامج ومشاريع تقضي إلى تعزيز البرامج الوطنية؛
- 4' إنشاء شبكات من الخبراء والممارسين في المجالات القطاعية المعنية بهدف تيسير تبادل المعلومات، والتآزر، والتعاون المحتمل، ولا سيما من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وحلقات العمل، والحلقات الدراسية؛

(ج) **المعايير** - تسري المعايير التالية على جميع الكيانات المنفذة للبرنامج:

- 1' ينبغي أن تلبى الأنشطة المضطلع بها طلبات البلدان النامية في المقام الأول وأن تكون ذات طابع قصير الأجل (أي أن تصمم وتتخذ في غضون فترة نقل عن سنتين تقويميتين)؛ أما المبادرات الأطول أجلاً التي تتطلب اتباع نهج تدريجي وتُبنى على المعرفة المستقاة من الأنشطة السابقة، فيمكن أن تستمر رهنا بتعبئة الموارد الخارجية؛
- 2' ينبغي أن تندرج الأنشطة في إطار أحد المجالات ذات الأولوية للكيان المنفذ وفق التكلفة الصادر عن مجلس إدارته وأن يؤدي الكيان دوراً قيادياً فعلياً في أداء المهام المعيارية والتحليلية المتصلة بالأنشطة؛
- 3' ينبغي أن تُبنى الأنشطة قدرة البلدان النامية على القيام بأمور منها الوفاء بالتزاماتها المقررة بموجب معاهدات وغيرها من الالتزامات المعيارية ذات الصلة، وأن تثري المهام التحليلية للكيان المنفذ على نحو يعود بالفائدة على جميع الدول الأعضاء، من خلال تبادل الخبرة المكتسبة على الصعيد القطري؛
- 4' تُشجّع الأنشطة التي تساعد على إعداد عناصر متخصصة من الاستراتيجية الإنمائية لبلد ما، أو التي تساعد على إعداد طلبات للحصول على تمويل أكبر حجماً من مصادر أخرى.

23-14 وفقاً لقرار الجمعية العامة 2514 (د-24) وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1434 (د-47)، ستظل الأنشطة الممولة في إطار هذا الباب من الميزانية تركز على الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل والتدريب والمشاريع الميدانية، على النحو المبين أدناه. وستستند الأنشطة إلى الاحتياجات التي تعرب عنها الدول الأعضاء وأفرقة التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، إما بناءً على طلب دولة ما أو بتوجيه محدد من العملية الحكومية الدولية، مع مراعاة المعايير المحددة لأغراض البرنامج واستخداماته.

الخدمات الاستشارية القصيرة الأجل

23-15 تكفل الخدمات الاستشارية تقديم خبرات تقنية رفيعة المستوى، ونقل المعرفة من الكيانات العالمية والإقليمية إلى الحكومات بشأن القضايا المتصلة بالسياسات والاستراتيجيات الإنمائية، وبشأن صياغة المشاريع والبرامج أو وضع تقديرات بشأنها أو تقييمها. ويعتمد الجزء المركزي من البرنامج على المستشارين الإقليميين والأقاليميين، وهم متخصصون في مجال تنمية القدرات وكذلك في المعارف الفنية التي يغطيها البرنامج الفرعي. ويشكل هؤلاء المستشارون صلة وصل بالغة الأهمية بين البلدان والكيانات المنفذة، حيث ييسرون الإفادة من خبرة المنظمة على الصعيد القطري. وكثيراً ما تقدم هذه الخدمات في إطار بعثات استشارية يجري التخطيط لها وتنفيذها ومتابعتها من خلال آليات تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكثيراً ما تقضي البعثات الاستشارية إلى صوغ مشاريع في مجال التعاون التقني، إما تتولى الحكومة تنفيذها أو تنفذ بالشراكة مع أحد كيانات الأمم المتحدة. وتقضي البعثات الاستشارية أيضاً إلى إقامة مشاريع في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية، فتوفر بذلك إطاراً طبيعياً لتزويد البلدان بدعم مستدام وأطول أجلاً. ويسهم ذلك في تعزيز الأثر المضاعف والأطول أجلاً للبعثة. وتقدم البعثات الاستشارية أيضاً دعماً تقنياً، يشمل الرصد والتقييم، إلى البرامج التي تنفذ على الصعيد الوطني، مما يكفل توافق تنفيذ البرامج مع النتائج التي تتمخض عنها مؤتمرات الأمم المتحدة.

23-16 وبهدف كفالة أن تمثل مجموعة الاستشاريين الأقاليميين والإقليميين أعلى قدر من المهارات والمعارف التقنية، التزمت جميع الوكالات المنفذة للبرنامج بالعمل على تحديث ما لديها من قدرات استشارية حتى يتسنى لها استبدال الاستشاريين حسب الحاجة بما يكفل تمتعهم بأفضل المهارات والمعارف اللازمة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء الآخذة في التغير. وتتولى سنوياً فرق رفيعة المستوى من الإدارات استعراض تمديدات الخدمات، وهو ما يشمل استعراضاً للخدمات الاستشارية المقدمة خلال الفترة الماضية، ودراسة لخطة عمل قائمة على النتائج تُدرج بالكامل في برنامج التعاون التقني التابع للبرنامج الفرعي، للعمل بها في الفترة المقبلة. ورغم إجراء استعراض سنوي للمهارات الاستشارية اللازمة للفترة المقبلة، يعاد تلقائياً تحديد الوظائف عند انقضاء خمس سنوات حتى يتسنى تلبية الاحتياجات المتغيرة للبلدان بشكل أفضل والتعامل مع القضايا الجديدة والناشئة. وقد يسفر القيام بذلك عن تغيير كامل في الكفاءات والمهارات، أو عن إعادة بلورة التركيز القطاعي المطلوب من الوظيفة للتعامل مع مجال تقني معين، مثل إدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية.

23-17 وتمشياً مع التوجيهات الحكومية الدولية السابقة، اتخذت الوكالات المنفذة خطوات ترمي إلى الاستفادة من الآليات التكميلية في توفير الخدمات الاستشارية، وشمل ذلك استخدام استشاريين للعمل فترة قصيرة لأداء مهام محددة ومتميزة جداً لفترة محددة، وكذلك مهام استشارية، يستعان فيها بالخبرات الوطنية والإقليمية، خاصة لدى معالجة مسائل تتعلق ببلدان بعينها، تكون فيها المعارف التقنية بالمسائل الوطنية أو الإقليمية عنصراً أساسياً في كفالة تقديم الدعم الموجه الأنسب. وتعتمد الكيانات أيضاً على المؤسسات الوطنية أو الإقليمية، ولا سيما في سياق حلقات العمل الوطنية، وهو ما يضمن نقل المعارف والخبرات المحلية، ويعزز إجراءات المتابعة على الصعيد المحلي.

المشاريع الميدانية

23-18 توفر المشاريع الميدانية صلة بين البحوث والتحليلات تستند إلى الخبرات المكتسبة من التنفيذ كما توفر فرصاً لاختبار السياسات أو التوصيات المعيارية الأخرى على نطاق صغير يمكن في إطاره قياس الأثر بسرعة ودقة. وتصمّم المشاريع استجابة لمطالب الدول الأعضاء المتعلقة باحتياجات يُعبّر عنها بصورة واضحة، وهي تعكس في الوقت نفسه الأولويات البرنامجية وأولويات البرامج الفرعية. وتتمثل هذه المشاريع في مبادرات طويلة الأجل وتُستكمل في أحيان كثيرة بموارد خارجة عن الميزانية أو من حساب الأمم المتحدة للتنمية بهدف تكثيف أنشطتها. ويمكن أن تكون هذه المشاريع قطرية، ولكنها يمكن أن تكون أيضاً أقاليمية أو دون إقليمية.

التدريب

23-19 يهدف التدريب إلى بناء المعرفة والمهارات التي تسهم في تعزيز القدرة الوطنية على وضع السياسات وتنفيذ السياسات الوطنية بشكل فعال. ويجري التدريب عادة في سياق حلقات دراسية وحلقات عمل، ومن خلال تقديم زمالات دراسية قصيرة الأجل، مما يعزز إجراء مزيد من الاستعراضات المتعمقة و يتيح فرصاً للتعلم. ويُشجّع دائماً على تبادل المعلومات بشأن الممارسات الجيدة وعلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب. والاعتبار الرئيسي الذي يوجه التدريب المقدم في إطار البرنامج هو ضرورة أن تؤدي المواضيع دوراً حافزاً في عملية التنمية، وأن تسهم في ربط الاحتياجات والظروف المحلية بعملية متابعة المؤتمرات الرئيسية. وحتى في الحالات التي يكون فيها الكيان المنظم للتدريب كياناً عالمياً، تُشجّع اللجان الإقليمية المعنية على المشاركة لكفالة الاستدامة واستمرار الدعم الإقليمي بعد انتهاء النشاط المعني.

23-20 ويجري التدريب لسد فجوة محددة في القدرات في بلد واحد أو أكثر، وبناء على طلب الدول الأعضاء. ويمكن أن يقوم المستشارون الأقاليميون و/أو الموظفون و/أو الخبراء الاستشاريون بإدارة الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمشاركة فيها من خلال وضع نماذج تدريبية وتيسير المناقشات وتوفير التدريب العملي. وتُعدّ الحلقات الدراسية وحلقات العمل على كل من الصعيد دون الوطني والوطني والإقليمي.

التواءم والتكامل بين البرنامج العادي للتعاون التقني وحساب الأمم المتحدة للتنمية

23-21 ما فتئت الكيانات المنفذة تستخدم تكامل أنشطة البرنامج العادي للتعاون التقني، وحساب الأمم المتحدة للتنمية، والموارد خارج الميزانية، وذلك من أجل إحداث آثار مضاعفة تسهم في تحقيق نتائج إنمائية مستدامة في الأجل الطويل. وكثيراً ما يُنفذ الدعم الأولي الممول من البرنامج العادي من خلال وضع منهجيات وتجريبها في بلدان مستهدفة مختارة. ويؤدي هذا التخطيط الاستراتيجي للموارد المستخدمة في برامج تنمية القدرات هذه إلى تحسين أثرها على النحو الأمثل من خلال تعزيز الروابط البيئية، ويضمن تقادي ازدواجية العمل الذي تضطلع به الكيانات المنفذة.

23-22 ويمكن للكيانات أن تربط الأنشطة التجريبية التي يدعمها البرنامج العادي للتعاون التقني بحساب الأمم المتحدة للتنمية وبالموارد الخارجة عن الميزانية. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي البعثات الاستشارية الموفدة في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني إلى إقامة مشاريع في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية، فتوفر بذلك إطاراً طبيعياً لتزويد البلدان بدعم مستدام وأطول أجلاً. ويسهم ذلك في تعزيز الآثار المضاعفة، مما يسهم بدوره في إحداث أثر مستدام طويل الأجل.

حالة التقييم الداخلي

23-23 بالنظر إلى الطابع اللامركزي للبرنامج العادي للتعاون التقني، يقيم كل كيان منفذ نتائج أنشطته البرنامجية العادية ويجري تقييمات دورية. فعلى سبيل المثال، أجرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تقييماً مستقلاً لأنشطتها، مع التركيز على

عام 2021. وصدر تكليف من كيانات أخرى بإجراء تقييمات لمواضيع أو برامج أو برامج فرعية محددة. وبالتوازي مع ذلك، استعانت الإدارة بخدمات متعاقد مستقل لإعداد التقرير المرحلي السابع الذي يغطي عام 2021. ومن المتوقع أن يوضع التقرير في صيغته النهائية في حزيران/يونيه 2022 وأن يقدم معلومات عن جملة أمور منها ما يلي: (أ) النتائج المحققة؛ (ب) الروابط بين البرنامج العادي، وحساب الأمم المتحدة للتنمية، والموارد الخارجة عن الميزانية، ونظام المنسقين المقيمين؛ (ج) التوعية التي يقوم بها البرنامج؛ (د) طرائق البرنامج للتنفيذ في ضوء القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19.

لمحة عامة عن موارد الميزانية العادية

24-23 على النحو المبين في الجدولين 23-1 و 23-2، يبلغ إجمالي الموارد المقترحة لعام 2023 ما قدره 40 264 800 دولار قبل إعادة تقدير التكاليف، وهو ما يمثل زيادة صافية قدرها 1 500 000 دولار، أو 3,9 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022. وتعزى التغيرات في الموارد إلى تغيرات أخرى. وتراعي الزيادة الإجمالية الطلب الإضافي المتوقع على الدعم في مجالات محددة، بما في ذلك في سياق التعافي من أثر جائحة كوفيد-19. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات تنفيذًا تامًا يتسم بالكفاءة والفعالية.

الجدول 23-1

تطور الموارد المالية حسب العنصر والبرنامج وفئة الإنفاق الرئيسية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات		تقديرات عام							
الولايات		2023 (قبل)		2022		2021			
نسبة إعادة تقدير	النسبة المئوية	المجموع	التغيرات الأخرى	الموسعة	الفنية	عام 2022	عام 2021	اعتمادات التعديلات الجديدة/	نفقات اعتمادات
التكاليف								الموسعة	الفنية
أولاً - الخدمات الاستشارية القطاعية									
1 - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية		8 090,5	9 432,4	-	-	-	-	(300,0)	9 132,4
2 - التجارة والتنمية		1 832,6	1 611,4	-	-	-	-	250,0	1 861,4
3 - المستوطنات البشرية		1 044,4	1 152,3	-	-	-	-	100,0	1 252,3
4 - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية		949,3	1 043,8	-	-	-	-	-	1 043,8
5 - حقوق الإنسان		2 215,7	2 524,0	-	-	-	-	-	2 524,0
6 - المساعدة الإنسانية		619,9	714,6	-	-	-	-	-	714,6
المجموع الفرعي، أولاً		14 752,3	16 478,5	-	-	-	-	50,0	16 528,5
ثانياً - الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية									
1 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا		7 115,9	7 931,7	-	-	-	-	600,0	8 531,7
2 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ		3 079,3	3 443,0	-	-	-	-	-	3 443,0
3 - التنمية الاقتصادية في أوروبا		2 018,9	2 335,0	-	-	-	-	-	2 335,0
4 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي		3 724,0	4 069,3	-	-	-	-	600,0	4 669,3

الجزء الخامس التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

التغيرات		تقديرات عام					
الولايات		نسبة إعادة تقدير				نفقات اعتمادات التعديلات الجديدة/ التغيرات	
المجموع	الأخرى	الموسعة	النسبية	المئوية	التكاليف	عام 2021	عام 2022
4 987,8	4 507,3	—	—	—	250,0	5,5	4 757,3
20 926,0	22 286,3	—	—	—	1 450,0	6,5	23 736,3
35 678,3	38 764,8	—	—	—	1 500,0	3,9	40 264,8

5 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

المجموع الفرعي، ثانيا

المجموع

الجدول 2-23

الاحتياجات حسب فئة الميزانية

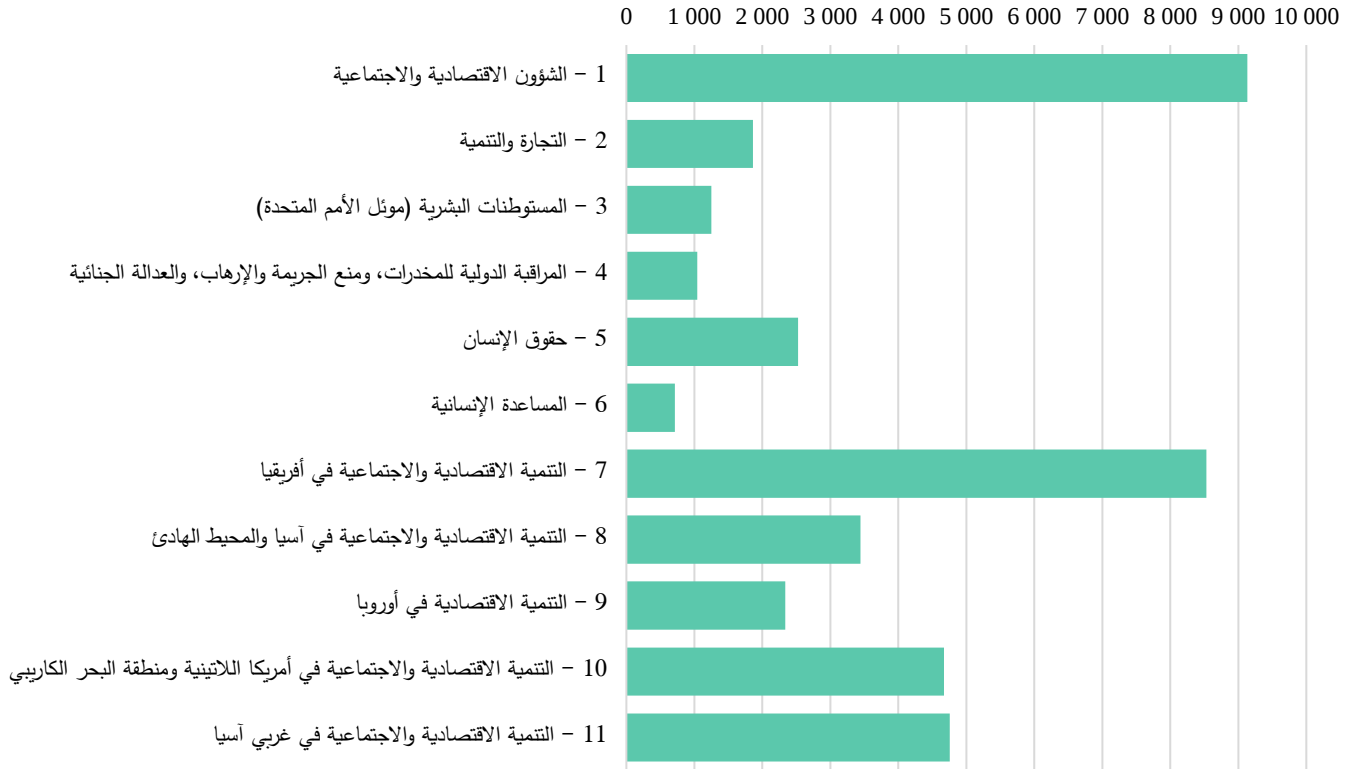
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات		تقديرات عام 2023 (قبل				فئة الميزانية
المجموع	النسبة المئوية	إعادة تقدير التكاليف	اعتمادات عام 2022	نفقات عام 2021	تكاليف الموظفين الأخرى	
459,9	2,1	22 382,6	21 922,7	19 369,3	تكاليف الموظفين الأخرى	
(11,8)	(0,2)	4 853,4	4 865,2	8 609,8	الخبراء الاستشاريون	
—	—	—	—	397,1	الخبراء	
—	—	—	—	3,0	سفر الممثلين	
277,9	1,0	2 282,5	2 004,6	970,0	سفر الموظفين	
88,1	2,0	1 343,8	1 255,7	2 057,4	الخدمات التعاقدية	
(28,9)	3,0	478,1	507,0	896,9	مصروفات التشغيل العامة	
—	4,0	0,5	0,5	24,2	اللوازم والمواد	
8,0	5,0	20,8	12,8	389,4	الأثاث والمعدات	
—	6,0	—	—	0,2	تحسين أماكن العمل	
706,8	7,0	8 903,1	8 196,3	2 960,9	المنح والمساهمات	
1 500,0	3,9	40 264,8	38 764,8	35 678,3	المجموع	

الشكل الأول من الباب 23

توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 حسب الكيان المنفذ

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



الشكل الثاني من الباب 23

توزيع الموارد المقترحة لعام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)



أولاً - الخدمات الاستشارية القطاعية

1 - الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

ألف - الأنشطة البرنامجية المنفذة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

23-25 تنفذ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأنشطة المندرجة تحت الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وتنفذ الأنشطة البرنامجية في إطار البرامج الفرعية التالية التي تشرف عليها الإدارة، وهي: البرنامج الفرعي 2، التنمية الاجتماعية الشاملة؛ والبرنامج الفرعي 3، التنمية المستدامة؛ والبرنامج الفرعي 4، الإحصاءات؛ والبرنامج الفرعي 5، السكان؛ والبرنامج الفرعي 6، التحليلات والسياسات الاقتصادية؛ والبرنامج الفرعي 7، المؤسسات العامة والحكومة الرقمية؛ والبرنامج الفرعي 8، الإدارة المستدامة للغابات؛ والبرنامج الفرعي 9، تمويل التنمية المستدامة.

23-26 ومن خلال تنفيذ هذه الأنشطة، يُسهم البرنامج العادي للتعاون التقني في تحقيق أهداف البرامج الفرعية المذكورة أعلاه ونتائجها المتوقعة، ويكمل الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة لكل منها التي يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 9)).

الاستجابة لطلبات الدعم الواردة من الدول الأعضاء في عام 2021

تزويد الموظفين الحكوميين بالقدرات اللازمة للتصدي لجائحة كوفيد-19 والتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من أجل حماية رفاه الناس

(الباب المتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2021 في إطار البرنامج الفرعي 7 (A/77/6 (Sect.9))

23-27 في عام 2021، دعم البرنامج الفرعي 7، المؤسسات العامة والحكومة الرقمية، الدول الأعضاء في أفريقيا، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، في تنمية قدرات الحكومات الوطنية على تعزيز وضع السياسات السلمية، مع التركيز بوجه خاص على اتساق السياسات والتخطيط والرؤية الاستراتيجية وإدارة المخاطر. ووضع السياسات السلمية هو أحد المبادئ الـ 11 للحكومة الفعالة من أجل التنمية المستدامة التي وضعت صيغتها النهائية لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة وأقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام 2018. وبناء على طلب مقدم من جنوب أفريقيا وزامبيا وغانا وكينيا ومدغشقر لعقد حلقة عمل لتنمية القدرات بشأن وضع السياسات السلمية بغية تعزيز القدرة على الصمود والتعافي من كوفيد-19، نظم البرنامج الفرعي أربع حلقات عمل، ثلاث منها في أفريقيا وواحدة في أمريكا اللاتينية. وركزت حلقتا العمل الأوليان على وضع السياسات السلمية من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا (حلقة العمل الأولى) وأمريكا اللاتينية (حلقة العمل الثانية). وركزت حلقة العمل الثالثة على إدارة المخاطر في أفريقيا في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19 وسلطت الضوء على كيفية إعادة البناء على نحو أفضل بعد الجائحة. وركزت حلقة العمل الرابعة على التخطيط والرؤية الاستراتيجية في أفريقيا في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19. ونُظمت الأنشطة افتراضياً بسبب الجائحة. وشارك ما مجموعه 988 مشاركاً في الأنشطة المترابطة، وأشار حوالي 85 في المائة منهم إلى زيادة مستوى فهمهم لوضع السياسات السلمية وتطبيقه في تصميم السياسات الوطنية.

23-28 ووضع البرنامج الفرعي سبع مجموعات أدوات لتدريب المدربين، بما في ذلك وحدات عن التصدي لكوفيد-19، كجزء من المنهج الدراسي المتعلق بالحكومة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودعم ما مجموعه ثماني دول أعضاء في التعامل مع قضايا متعلقة بالحكومة والمؤسسات العامة، ونظم عشر حلقات عمل شارك فيها ما مجموعه 1 712 مشاركاً و 1 261 مشاهداً على وسائل التواصل الاجتماعي، وقدم الدعم الاستراتيجي لنظام المنسقين المقيمين من خلال المساهمة في التحليلات

القطرية المشتركة لـ 22 بلداً، وأعد ثمانى مذكرات توجيهية بشأن الاستراتيجية لتوجيه تنفيذ مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

29-23 وساهم العمل المذكور أعلاه في تزويد الموظفين الحكوميين بالقدرات اللازمة للتصدي لكوفيد-19 والتعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لحماية رفاه الناس، وهي نتيجة يرد ذكرها في الفرع المتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2021 في إطار البرنامج الفرعي 7، ومقياس الأداء ذي الصلة المتمثل في تعزيز فهم أكثر من 14 000 من واضعي السياسات في أكثر من 100 دولة عضو لآثار جائحة كوفيد-19 على المؤسسات الوطنية و تداعياتها على تنفيذ خطة عام 2030، في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect.9)) (انظر الجدول 23-3).

الجدول 23-3
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
حصول الدول الأعضاء على إطار للكفاءة	للتعافي من جائحة كوفيد-19، حصلت أكثر	تعميق فهم أكثر من 14 000 من واضعي
لأغراض تحقيق أهداف التنمية المستدامة،	من 100 دولة عضو على المعارف ذات	السياسات في أكثر من 100 دولة من الدول
يهدف إلى تعزيز قدرات مدارس الإدارة العامة	الصلة بكيفية تعزيز فعالية المؤسسات العامة	الأعضاء لآثار جائحة كوفيد-19 على
	والحكومة الرقمية في أداء عملها اليومي	المؤسسات الوطنية ولتداعياتها على تنفيذ خطة
		عام 2030

الاستجابات المتوقعة لطلبات الدعم المرتقبة في عام 2023

نظم فعالة للحماية الاجتماعية من خلال نظم معززة للحوكمة

(النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 2 (A/77/6 (Sect. 9)))

23-30 في عام 2023، سيركز البرنامج الفرعي 2، التنمية الاجتماعية الشاملة، على مساعدة البلدان في توفير ما يلي: (أ) المشورة التقنية بشأن الخيارات السياسية وآثارها وبشأن فرص تقديم المساعدة التقنية في مجال السياسات الاجتماعية؛ (ب) التدريب لفائدة المسؤولين الحكوميين وممارسي صنع السياسات بشأن الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية التي تلبي احتياجات الفئات الاجتماعية الضعيفة، بما فيها الفئات المهمشة، لتعزيز قدرتهم على إعداد استجابات سياسية على قدر أكبر من الفعالية والتكامل تمشياً مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وبرنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة 2000 وما بعدها، والبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في خطة عام 2030، وجهود تسخير الرياضة لأغراض التنمية والسلام؛ (ج) الخدمات الاستشارية والمشورة السياسية والدعم التقني والتعاون والمساعدة التقنيين لفائدة أقل البلدان نمواً والبلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل فيما يتعلق بالسياسات والبرامج الاجتماعية.

23-31 وسيسعى البرنامج الفرعي إلى تحقيق أهدافه وغاياته في مجال تنمية القدرات من خلال العمل عن كثب مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية ومنسقي الأمم المتحدة المقيمين واللجان الاقتصادية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وجهات شريكة أخرى، حيث سيبني على أوجه التكامل وسيُعزز بذلك قدرة البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل على وضع سياسات وبرامج اجتماعية وطنية لفائدة الفئات الاجتماعية الضعيفة، وعلى التنفيذ الفعلي للبعد الاجتماعي لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

23-32 وستسهم الاستجابات المتوقعة في عام 2023 في توفير نظم فعالة للحماية الاجتماعية من خلال تعزيز نظم الحوكمة، على نحو ما يرد في النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 2 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 9)) وفي مقياس الأداء المقترن بهذه النتيجة، وهو زيادة استخدام المسؤولين الحكوميين للموجزات السياسية وغيرها من المنتجات المتعلقة بالحماية الاجتماعية لتعميق قاعدة المعارف والوعي بالممارسات الجيدة (انظر الجدول 23-4).

الجدول 23-4

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
-	تعزيز قدرات 185 مسؤولاً في مجال الإدارة والحوكمة المتعلقة بالحماية الاجتماعية	تعزيز قدرات 175 مسؤولاً إضافياً في مجال الإدارة والحوكمة المتعلقة بالحماية الاجتماعية	زيادة استخدام المسؤولين الحكوميين للمنصات الإلكترونية المتعلقة بإدارة وحوكمة نظم الحماية الاجتماعية الوطنية لتوسيع نطاق تبادل المعارف الجيدة والممارسات الجيدة	زيادة استخدام المسؤولين الحكوميين للموجزات السياسية وغيرها من المنتجات المتعلقة بالحماية الاجتماعية لتعميق قاعدة المعارف والوعي بالممارسات الجيدة

”آنية البيانات“ - توفير بيانات حسنة التوقيت لأغراض أهداف التنمية المستدامة
النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 4 (A/77/6 (Sect. 9))

23-33 في عام 2023، سيواصل البرنامج الفرعي 4، الإحصاءات، تلبية الطلبات الواردة من البلدان النامية للحصول على الدعم في تعزيز قدرتها على إنتاج إحصاءات وطنية ومعلومات جغرافية مكانية مصنفة عالية الجودة وحسنة التوقيت، وسيواصل انخراطه في أنشطة بناء القدرات. وستغطي هذه الأنشطة مجموعة واسعة من المواضيع والمجالات الإحصائية، وستجرى في شكل حلقات عمل لبناء القدرات، ودورات تدريبية على شبكة الإنترنت (بما في ذلك خيارات بديلة مختلطة)، وخدمات استشارية، ومنها ما سيُجرىه مستشارون أقاليميون.

23-34 وسيشكل وضع وإطلاق دورات للتعليم الإلكتروني، على نحو ما أثر داخل اللجنة الإحصائية، شكلاً رئيسياً من أشكال الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء. وستعزز شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة توفر الدورات الدراسية على شبكة الإنترنت وصلاحياتها لما هو متوخى من خلال إعداد دورات دراسية عن مواضيع جديدة، مثل استخدام مصادر البيانات الضخمة في الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك بيانات نظم التعرف الآلي وبيانات رصد الأرض والبيانات المستقاة من المساحات الضوئية وبيانات الهواتف المحمولة، ومن خلال إعداد دورات دراسية كذلك عن المواضيع التقليدية، مثل إحصاءات الطاقة والإحصاءات الديمغرافية والإحصاءات البيئية والمحاسبة البيئية - الاقتصادية، في شكل جديد، ومن خلال تحديث الدورات الدراسية الموجودة لتلبي الاحتياجات المستجدة وتعكس المنهجيات والممارسات المحدثة. وسينجم عن إتاحة دورات التعلم الإلكتروني هذه زيادة كبيرة في عدد المكاتب الإحصائية الوطنية وعدد موظفيها المتاح لها ولهم إمكانية الاستفادة من الدورات وتحسين قدراتهم التقنية والإدارية.

23-35 وستُسهّم الاستجابات المتوقعة في عام 2023، مقترنةً بتدابير متخصصة في المجالات موضع اهتمام هذه الاستجابات، في توفير بيانات حسنة التوقيت لأغراض أهداف التنمية المستدامة في إطار مبادرة "آنية البيانات"، على نحو ما يرد في النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 4 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (9) (Sect. 9/A/77/6) وفي مقياس الأداء المقترن بهذه النتيجة وهو إتاحة الإمكانية لخمس بلدان إضافية للوصول إلى حلول بيانات جديدة متحقق منها خلال المرحلتين الأولى والثانية من المبادرة، واختبار ستة بلدان إضافية حلولاً جديدة بشأن غايات ومواضيع إضافية تتعلق بأهداف التنمية المستدامة (انظر الجدول 5-23).

الجدول 5-23

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
إطلاق مبادرة "آنية البيانات"، مما مكن ثمانية بلدان تعتمد على أساس تجريبي من استخدام مصادر وأساليب وتقنيات جديدة للبيانات من أجل سد أوجه النقص الحرجة في البيانات وتوفير بيانات حسنة التوقيت تعجل بإحراز تقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	أُتيحت الإمكانية لبلد إضافي واحد للوصول إلى حلول بيانات جديدة تحققت منها البلدان الثمانية الأولى خلال المرحلة الأولى من المبادرة، وهو بصدد اختبار حلول جديدة بشأن غايات ومواضيع إضافية تتعلق بأهداف التنمية المستدامة	لم تتح لأي بلدان إضافية إمكانية الوصول إلى حلول بيانات جديدة متحقق منها خلال المرحلتين الأولى والثانية من المبادرة، وتقوم ستة بلدان أخرى باختبار حلول جديدة تتعلق بغايات ومواضيع إضافية مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة	إتاحة الإمكانية لخمس بلدان إضافية للوصول إلى حلول بيانات جديدة متحقق منها خلال المرحلتين الأولى والثانية من المبادرة، وقيام ستة بلدان أخرى باختبار حلول جديدة بشأن غايات ومواضيع إضافية تتعلق بأهداف التنمية المستدامة	إتاحة الإمكانية لخمس بلدان إضافية للوصول إلى حلول بيانات جديدة متحقق منها خلال المرحلتين الأولى والثانية من المبادرة، وقيام ستة بلدان أخرى باختبار حلول جديدة بشأن غايات ومواضيع إضافية تتعلق بأهداف التنمية المستدامة
إجمالاً، أصبحت توجد لخمس غايات حلولٌ قياسية جديدة تم اختبارها	إجمالاً، أصبحت توجد لخمس غايات حلولٌ قياسية جديدة تم اختبارها	إجمالاً، أصبحت توجد لخمس غايات حلولٌ قياسية جديدة تم اختبارها	إجمالاً، أن يوجد لخمس غايات إضافية حلولٌ قياسية جديدة تم اختبارها	إجمالاً، أن يوجد لخمس غايات إضافية حلولٌ قياسية جديدة تم اختبارها

الأطر المالية الوطنية المتكاملة

(النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 9) (9) (Sect. 9/A/77/6)

23-36 في عام 2023، يتوقع البرنامج الفرعي 9، تمويل التنمية المستدامة، أن يرد المزيد من الطلبات لتلقي المساعدة في عدة أنشطة منها إعداد مجموعات مشاريع استثمارية واستثمارات مراعية للنماذج، ولتلقى الدعم في إعداد مواد توجيهية بمشاركة فعلية من الدول الأعضاء في معرض الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة. ويتوقع البرنامج الفرعي كذلك تلقي طلبات من أجل الحصول على مواد توجيهية تقنية أخرى بشأن أطر تمويلية وطنية متكاملة تخدم قطاعات اقتصادية و/أو مجالات سياسات التمويل و/أو أولويات متصلة بأهداف التنمية المستدامة، ومن أجل زيادة الدعم المقدم إلى البلدان لتفعيل هذه الأطر. كما يُتوقع حدوث زيادة كبيرة في الطلبات القطرية لتلقي الدعم في مجال تنمية القدرات، ولا سيما الطلبات لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، عقب الإطلاق قريباً لمرفق الأطر المالية الوطنية المتكاملة الجديد المشترك بين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وقد تلقى البرنامج

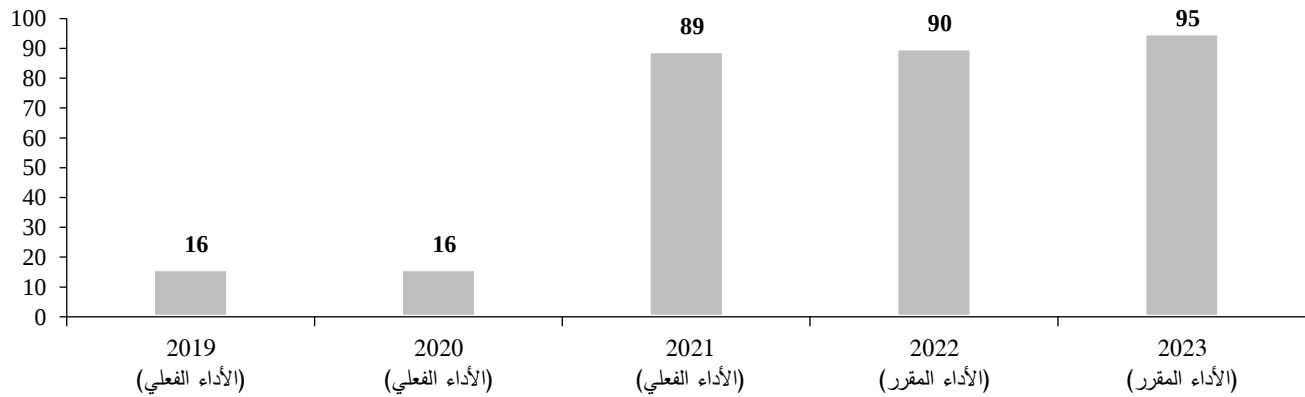
الفرعي طلبات للحصول على الدعم على الصعيد القطري من موريشيوس وسيشيل، وتجري محادثات لتقديم الدعم في مجال الأطر المالية الوطنية المتكاملة في الجمهورية الدومينيكية، وسان تومي وبرينسيبي، وغينيا - بيساو.

23-37 وفي سياق الاستجابة لطلبات الدعم المتوقعة في عام 2023 في مجالي الإدارة الضريبية وإدارة أصول البنية التحتية، سيركز البرنامج الفرعي على بناء القدرات الحكومية على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي في مجال تصميم واستخدام السياسات والممارسات الضريبية لإدارة المخاطر وبناء القدرة على الصمود دعماً للتنمية المستدامة، وسيُسهّم في ذلك. وفيما يتعلق بالضرائب، أعرب المسؤولون الحكوميون عن رغبتهم في تلقي مزيد من التدريب في مجالات إجراءات التراضي، والتفاوض على المعاهدات الضريبية، والعناصر العملية لتنفيذ المعاهدات، والتسعير التحويلي.

23-38 وستسهم الاستجابة المتوقعة في عام 2023 في إعداد أطر مالية وطنية متكاملة، على نحو ما يرد في النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 9 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 وفي مقياس الأداء المقترن بهذه النتيجة وهو قيام 95 بلدا بإعداد هذه الأطر (A/77/6 (Sect. 9)) (انظر الشكل الثالث من الباب 23).

الشكل الثالث من الباب 23

مقياس الأداء : عدد البلدان التي تقوم بوضع أطر مالية وطنية متكاملة (العدد التراكمي)



باء - المنجزات المستهدفة

23-39 يعرض الجدول 23-6 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2021-2023، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 23-6

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية: المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2021-2023، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

باء - توليد المعارف ونقلها

الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)

347 268 326 307

جيم - الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2022

الجدول 23-7

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات		اعتمادات عام 2022	نققات عام 2021	
	النسبة المئوية	المجموع			
6 537,5	(3,5)	(237,3)	6 774,8	5 959,2	تكاليف الموظفين الأخرى
550,1	31,0	130,1	420,0	1 285,9	الخبراء الاستشاريون
—	—	—	—	17,1	الخبراء
380,2	76,1	164,3	215,9	134,6	سفر الموظفين
102,3	15,1	13,4	88,9	295,2	الخدمات التعاقدية
145,7	(16,6)	(28,9)	174,6	157,9	مصرفات التشغيل العامة
—	—	—	—	0,2	اللوازم والمواد
14,4	51,6	4,9	9,5	23,5	الأثاث والمعدات
1 402,2	(19,8)	(346,5)	1 748,7	216,9	المنح والمساهمات
9 132,4	(3,2)	(300,0)	9 432,4	8 090,5	المجموع

23-40 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023 ما قدره 9 132 400 دولار، وتعكس نقصانا قدره 300 000 دولار ونسبته 3,2 في المائة مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022. ويعزى النقصان في الموارد المقترحة أساسا إلى انخفاض الاحتياجات تحت بندي تكاليف الموظفين الأخرى (237 300 دولار) والمنح والمساهمات (346 500 دولار)، وتقلبه جزئيا زيادة تحت بندي الخبراء الاستشاريين (130 100 دولار) وسفر الموظفين (164 300 دولار) تمشيا مع الطلبات المتوقع تلقيها من الدول الأعضاء في عام 2023.

2 - التجارة والتنمية

ألف - الأنشطة البرنامجية المنفذة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

23-41 يُنفذ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الأنشطة المدرجة في إطار التجارة والتنمية. وتنفذ الأنشطة البرنامجية في إطار جميع البرامج الفرعية التي يضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

23-42 ومن خلال تنفيذ هذه الأنشطة، يُسهم البرنامج العادي للتعاون التقني في تحقيق أهداف البرامج الفرعية ونتائجها المتوقعة، ويكمل الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة لكل منها التي يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 12)).

طلبات الدعم الإضافية المتوقع تلقيها من الدول الأعضاء في عام 2023

23-43 استجابة للزيادة المتوقعة والفعلية في حجم طلبات المساعدة المتلقاة من الدول الأعضاء، سيُقدّم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية برامج تدريبية إضافية إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا في مجال التجارة الإلكترونية وتقييمات مدى

الاستعداد لها حتى يدعم ما تبذله من جهود للتعافي بعد الجائحة، وسيُقدّم إلى البلدان النامية دورات تدريبية إضافية على الإنترنت تدرج في إطار برنامج الفقرة 166 وتُركّز على بناء القدرة على الصمود وسبل مواجهة الصدمات. كما سيقدم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الدعم إلى أقل البلدان نمواً في عمليات رفع أسمائها من قائمة أقل البلدان نمواً بسبل منها إعداد موجزات لمواطني الضعف وتقديم خدمات استشارية وحلقات عمل وطنية بشأنها. ومن هذا المنطلق، ستقدم المساعدة في هذا المجال إلى جزر القمر وجيبوتي وزامبيا والسنغال وكمبوديا التي من المقرر أن تخضع في عام 2023 لتقييمات واستعراضات للبت في رفع أسمائها من القائمة.

الاستجابة لطلبات الدعم الواردة من الدول الأعضاء في عام 2021

23-44 يُسهم البرنامج الفرعي 4، التكنولوجيا واللوجستيات، في تسخير الابتكار والتكنولوجيا، بما يشمل التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وفي تحسين اللوجستيات التجارية وزيادة القدرات البشرية لتكون التجارة والتنمية مستدامتين وشاملتين للجميع في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وقد أصبحت رقمنة الأنشطة الاقتصادية حقيقة واقعة في الاقتصاد العالمي الراهن وتسارعت وتيرتها بسبب جائحة كوفيد-19. ورغم أن الجائحة عززت التجارة الإلكترونية، حيث تزايد عدد من يتسوقون عبر الإنترنت في جميع أنحاء العالم، لا تزال أقل البلدان نمواً غير مستعدة بالقدر الكافي للاستفادة من الفرص الناتجة عن ذلك. وقد تبين من التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية التي أجراها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن البلدان التي خضعت للتقييم ستستفيد من إجراء إصلاحات واسعة حتى يتسنى لها اغتنام فوائد التجارة عبر الإنترنت. وتقدم هذه التقييمات توصيات سياساتية مفيدة لتصبح التجارة الإلكترونية أشمل للجميع وللمساعدة تلك البلدان على تنفيذ استراتيجياتها الوطنية المتعلقة بتنمية التجارة الإلكترونية لدعم قطاع التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي فيها، فذلك يشكل أداة بالغة الأهمية لتحقيق النمو الاقتصادي والتعافي من أزمة كوفيد-19. وأكدت الدول الأعضاء مجدداً كذلك على الدور الحاسم للاقتصاد الرقمي وقيمه في دعم التنمية والتحول الهيكلي في عهد بريدجتاون، وهو الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الخامس عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وطلبت الدول الأعضاء من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يعزز العمل على مساعدة البلدان النامية في إجراء تقييم منهجي لحالة أدائها واستعدادها للانخراط في الاقتصاد الرقمي والاندماج فيه، والإسهام بذلك في سد الفجوة الرقمية.

23-45 وفي عام 2021، استجاب البرنامج الفرعي لعدد متزايد من الطلبات المتلقاة من البلدان النامية لتلقي المساعدة في بناء القدرات والمساعدة التقنية في مجال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وساهم في تعزيز قدراتها على تسخير الاقتصاد الرقمي المتطور مع مراعاة مختلف مستويات الاستعداد التي بلغتها البلدان. وبالانتهاء في عام 2021 من إجراء تقييمين سريعين جديدين لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية (في الأردن وتونس)، يكون البرنامج قد أنجز 29 تقييماً. وتقدم هذه التقييمات تشخيصات محدثة للسبل التي يمكن من خلالها للبلدان النامية أن تسخر إمكانات الثورة الرقمية لأغراض التنمية والتجارة، بما فيها التجارة الإلكترونية. وفي إطار المتابعة الفورية للتقييمات، شرع الأردن وتونس في وضع خطط عمل لتكون بمثابة أدوات تنفيذية وتخطيطية لتعبئة الموارد والتعجيل بتنفيذ إجراءات مختارة استناداً إلى الأولويات السياساتية للبلدين. وشرع أيضاً في إجراء تقييمات جديدة في كينيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا كخطوة أولى نحو وضع استراتيجيات للتجارة الإلكترونية. وإضافة إلى ما سبق، قدم البرنامج الفرعي الدعم إلى البلدان في تنفيذ توصيات التقييمات السريعة لمدى الاستعداد للتجارة الإلكترونية من خلال آليته لدعم التنفيذ، استناداً إلى استعراض لتنفيذ التوصيات المقدمة في التقييمات. وأجري ثاني استعراض للتنفيذ من هذا القبيل في عام 2021. وتشير النتائج الأولية إلى تزايد أخذ البلدان بزمام عملية التنفيذ وإلى إحرازها تقدماً جيداً، ويرجع الفضل في ذلك أيضاً إلى الشركاء في مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع الذين قدموا مساعدات قيمة لدعم جهود التنفيذ التي تبذلها البلدان.

23-46 وقد أكمل الدعم المقدم من البرنامج العادي للتعاون التقني العمل المضطلع به من خلال الباب 12 من الميزانية العادية الذي يركز على الاحتياجات المحددة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وعلى مواطنيها ضعفها الحرجة من حيث منظومات التجارة الإلكترونية الوطنية بهدف اقتراح إجراءات محددة للحكومات لتحسين حالة منظوماتها للتجارة الإلكترونية.

23-47 وأسهم العمل المذكور أعلاه في منح صاحبات مشاريع رقمية القدرة على الإسهام في بناء اقتصاد رقمي أشمل للجميع، على نحو ما يرد في النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 4 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (Sect. 12) (A/77/6) وفي مقياس الأداء المقترن بهذه النتيجة وهو تحسّن مهارات العمل التجاري والقيادة لما مجموعه التراكمي 200 من صاحبات المشاريع الرقمية المشاركات في الأنشطة المنفذة في إطار مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة، وإنشاء ثلاثة شبكات جديدة للتجارة الإلكترونية للمرأة في جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا والبلقان (انظر الجدول 23-8).

الجدول 23-8
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
زيادة وعي الحكومات والقطاع الخاص بدور مناصرات مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة في بناء اقتصاد رقمي أشمل للجميع	تحسّن مهارات العمل التجاري والقيادة لما عدده 50 من صاحبات المشاريع الرقمية المشاركات في الأنشطة المنفذة في إطار مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة	تحسّن مهارات العمل التجاري والقيادة لما مجموعه التراكمي 200 من صاحبات المشاريع الرقمية المشاركات في الأنشطة المنفذة في إطار مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة، وإنشاء ثلاث شبكات جديدة في جنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا والبلقان	تحسّن مهارات العمل التجاري والقيادة لما مجموعه التراكمي 200 من صاحبات المشاريع الرقمية المشاركات في الأنشطة المنفذة في إطار مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة. وجود ما لا يقل عن أربع شبكات من شبكات مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة في مناطق مختلفة	تحسّن مهارات العمل التجاري والقيادة لما مجموعه التراكمي 300 من صاحبات المشاريع الرقمية المشاركات في الأنشطة المنفذة في إطار مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة. وجود ما لا يقل عن أربع شبكات من شبكات مبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة في مناطق مختلفة

الاستجابة المتوقعة لطلبات الدعم المرتقبة في عام 2023

اتباع نهج شامل لتكون الاستجابات السياساتية فعالة ومتكاملة في ظل اقتصاد عالمي متغير - برنامج "الفقرة 166"

إدماج بُعد تغير المناخ في تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الصعيد الوطني

(النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 3 (Sect. 12) (A/77/6))

23-48 في عام 2023، يُنتظر من جميع البرامج الفرعية أن تدعم المسؤولين الحكوميين وممارسي صنع السياسات في البلدان النامية بشأن المسائل الرئيسية المطروحة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي بغرض زيادة قدرتهم على تحديد استجابات سياساتية أكثر فعالية وتكاملاً للتعامل مع اقتصاد عالمي متغير، وفقاً لما تملّيه الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك وأعيد تأكيده بعدد في توافق آراء سان باولو، وبرنامج عمل الدوحة لصالح أقل البلدان نمواً، ووثيقة مافيكيانو نيروبي لعام 2016. وفي الآونة الأخيرة،

وفي سياق أعمال التعاون التقني التي يقوم بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أولت الدول الأعضاء اهتماما خاصا في عهد بريدجتاون، وهو الوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري الخامس عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى الدورة التدريبية المقدمة بموجب الفقرة 166، حيث أقرت بأن الأنشطة المنجزة بموجب الفقرة 166 من خطة عمل بانكوك ذات أهمية وفائدة كبيرتين.

23-49 وفي ضوء الآراء الإيجابية المتلقاة من الدول الأعضاء، يعترف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مواصلة تقديم الدورة التدريبية الرئيسية المقدمة بموجب الفقرة 166 والمتعلقة بالمسائل الرئيسية المطروحة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي لفائدة مقرري السياسات والمندوبين المتمركزين في جنيف وغيرهم من المعنيين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وستظل هذه الدورة تستند إلى المنظور الإنمائي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وتركز على الروابط بين سياسات التجارة والمالية والاستثمار والتكنولوجيا واللوجستيات والاقتصاد الكلي في سياق الاتجاهات الاقتصادية الكبرى والمناقشات الجارية في المحافل المتعددة الأطراف. وستركز الدورة أيضا على مختلف النهج المتبعة من البلدان لتحقيق أقصى قدر من المكاسب الإنمائية، وستتضمن مناهجها الدراسية العامة، التي لا تزال تتطور لتعكس احتياجات مقرري السياسات في المناطق النامية، مسألتَي التعافي والقدرة على الصمود في إطار مواجهة الجائحة العالمية وما بعدها.

23-50 واستجابة للطلبات المتوقع تلقيها في عام 2023، ستقوم البرامج الفرعية بما يلي:

- (أ) معالجة التحديات التي تواجهها الاقتصادات النامية في المناهج الدراسية، بما في ذلك التعامل مع العواقب الاقتصادية للجائحة، والمساهمات المتعددة الأطراف لمنح قروض ميسرة الشروط وتخفيف عبء الديون، وبناء القدرة على الصمود والتعافي بعد الجائحة؛
- (ب) مواصلة تطوير وحدات برنامج بناء القدرات التي تركز على التنمية والسياسات الإنمائية ودور التجارة والمالية الدوليتين في عالم تسوده العولمة؛ وتسخير الفوائد المتأتية من التجارة والديناميات المتغيرة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، واللوجستيات التجارية، والاتفاقات التجارية الإقليمية، والاقتصاد الرقمي؛ وتعزيز القدرات الإنتاجية للبلدان النامية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وتنمية المشاريع، والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- (ج) إطلاق دورتين تدريبيتين إقليميتين في اثنتين من المناطق النامية الخمس تُغطي أوروبا الشرقية واقتصاداتها التي تمر بمرحلة انتقالية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المنطقة العربية)، وتكيف هاتين الدورتين مع متطلبات كل منطقة بعينها. وسيُقام كذلك منبر أقاليمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في إطار الفقرة 166 تشارك فيه مجموعة مختارة من المشاركين السابقين في الدورات التدريبية لتبادل وجهات النظر والدروس المستفادة على صعيد مناطق مختلفة، بالإضافة إلى تقديم تدريب تكميلي يتعلق بما أنجز سابقا من وحدات في إطار الدورات التدريبية الإقليمية؛
- (د) مواصلة تنفيذ أنشطة بناء القدرات لفائدة البلدان النامية من أجل الاستثمار في رأس المال البشري لأغراض التنمية المستدامة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030.

23-51 وستكمل الاستجابة العمل المقرر لجميع البرامج الفرعية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي سيُضطلع به من خلال الباب 12 من الميزانية العادية لزيادة تعزيز قدرات مقرري السياسات على صياغة سياسات، وتقديم خدمات استشارية في سياق الاتجاهات الاقتصادية الكبرى والمناقشات الجارية في المحافل المتعددة الأطراف، مع التركيز على مختلف النهج التي اتخذتها البلدان لتحقيق أقصى قدر من المكاسب الإنمائية.

23-52 وستُسهّم الاستجابة المتوقعة في عام 2023 في تحقيق نتائج في إطار جميع البرامج الفرعية الخمسة، بما في ذلك إدماج بُعد تغير المناخ في تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على الصعيد الوطني، على نحو ما يرد في النتيجة 3 من

البرنامج الفرعي 3 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 12)) ومقياس الأداء المقترن بهذه النتيجة وهو قيام 10 بلدان أفريقية بوضع استراتيجيات متعلقة بالتنفيذ المستدام للاتفاق وما لا يقل عن اثنتين من سلاسل القيمة المستدامة الإقليمية من خلال التعاون مع البلدان الأخرى كل في إقليمها (انظر الجدول 9-23).

الجدول 9-23
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
تقديم البرنامج الفرعي الدعم إلى خمسة بلدان أفريقية في وضع استراتيجيات مستدامة لتصدير المنتجات من خلال "الاستعراضات الوطنية للصادرات الخضراء"	تقديم البرنامج الفرعي الدعم إلى اثني عشر بلداً أفريقياً في تنفيذ المرفق المتعلق بالحواجز غير الجمركية من اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الشفافية التنظيمية	تحديد البرنامج الفرعي في الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وفي البروتوكولات ذات الصلة المتعلقة بتنفيذه لعدة فرص يمكن استخدامها لإضافة منظور الاستدامة إلى منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ولتعزيز التجارة البيولوجية، وعرض البرنامج الفرعي على البلدان الأفريقية خيارات بشأن السبل التي يمكن لها بها تعزيز قدرة تجارتها على الصمود في وجه تغير المناخ من خلال إجراءات التنويع الاقتصادي والتكيف	إتاحة تحليلات سلاسل القيمة للدول الأعضاء، مع التركيز في ذلك بوجه خاص على تغير المناخ والانتقال المستدام وعلى سلاسل قيمة مختارة ذات أولوية	قيام 10 بلدان أفريقية بوضع استراتيجيات متعلقة بالتنفيذ المستدام لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وما لا يقل عن اثنتين من سلاسل القيمة المستدامة الإقليمية من خلال التعاون مع البلدان الأخرى كل في إقليمها

باء - المنجزات المستهدفة

53-23 يعرض الجدول 10-23 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2021-2023، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 10-23

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2021-2023، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي المقرر المقرر	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023
باء - توليد المعارف ونقلها	46	36	46	46
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)				

جيم - الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

الجدول 11-23

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

نفقات عام 2021	اعتمادات عام 2022	المجموع	النسبة المئوية	تغييرات	تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
1 227,8	1 027,1	200,0	19,5	1 227,1	تكاليف الموظفين الأخرى
152,4	—	—	—	—	الخبراء الاستشاريون
52,3	156,6	50,0	31,9	206,6	سفر الموظفين
32,5	—	—	—	—	الخدمات التعاقدية
57,0	—	—	—	—	مصروفات التشغيل العامة
181,9	—	—	—	—	الأثاث والمعدات
128,6	427,7	—	—	427,7	المنح والمساهمات
1 832,6	1 611,4	250,0	15,5	1 861,4	المجموع

23-54 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023 ما قدره 1 861 400 دولار، وتعكس زيادة قدرها 250 000 دولار ونسبتها 15,5 في المائة مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022. وستؤفر الزيادة في الموارد المقترحة تحت بند تكاليف الموظفين الأخرى (200 000 دولار) وسفر الموظفين (50 000 دولار) موارد إضافية لدعم عمل المستشارين الإقليميين على تقديم مشورة تقنية فعالة في الوقت المناسب بشأن الخيارات السياسية وآثارها، وتقديم المساعدة التقنية في مجالات التجارة والاستثمار والتجارة الإلكترونية وغيرها من المجالات ذات الصلة، استجابة للزيادة المتوقعة في حجم طلبات تلقي الدعم في المجالات المبينة في الفقرة 23-43.

3 - المستوطنات البشرية

ألف - الأنشطة البرنامجية المنفذة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

23-55 يُنفذ موئل الأمم المتحدة الأنشطة المندرجة في إطار المستوطنات البشرية. وتنفذ الأنشطة البرنامجية في إطار جميع البرامج الفرعية التي يضطلع بها موئل الأمم المتحدة.

23-56 ومن خلال تنفيذ هذه الأنشطة، يُسهم البرنامج العادي للتعاون التقني في تحقيق أهداف البرامج الفرعية ونتائجها المتوقعة، ويكمل الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة لكل منها التي يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 15)).

طلبات الدعم الإضافية المتوقع تلقيها من الدول الأعضاء في عام 2023

23-57 من المتوقع حدوث زيادة في حجم طلبات المساعدة من 12 مدينة على الأقل في ست دول أعضاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا دعماً لإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة والاستثمار في ما يعود بأثر على صعيد هذه الأهداف. كما يُتوقع ورود طلبات لدعم عمليات الإنعاش الحضري في أوروبا الشرقية وجنوب القوقاز.

الاستجابة لطلبات الدعم الواردة من الدول الأعضاء في عام 2021

اعتماد المدن نهجاً محوره الإنسان إزاء الابتكار الحضري والتكنولوجيات الرقمية والمدن الذكية وعمليات التوسع الحضري (النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 2 (A/77/6 (Sect. 15)))

23-58 في عام 2021، تلقى موئل الأمم المتحدة طلبات للحصول على الدعم في حشد خدمات استشارية تقنية في مجال التنمية الحضرية المستدامة من مجموعة واسعة من المناطق والبلدان والمواقع: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا، وكوسوفو، ومقدونيا الشمالية (أوروبا الشرقية)؛ وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، ورواندا، وغانا، والكاميرون (أفريقيا)؛ وأذربيجان، وأوزبكستان، وتركمانستان، والصين، وطاجيكستان، وقيرغيزستان، وكازاخستان (آسيا والمحيط الهادئ)؛ والبرازيل (أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)؛ وإسبانيا، وتركيا (دول أوروبا الغربية ودول أخرى). وقدم البرنامج الفرعي خدمات استشارية تقنية، ويسر التعاون، ونظم حلقات عمل في مجال بناء القدرات والتحقق، مما وفر قاعدة الأدلة اللازمة لوضع سياسات ملائمة وتنفيذها. وفي عام 2021، عقدت الأنشطة أساساً بوسائل افتراضية بسبب استمرار جائحة كوفيد-19.

23-59 وعلى الرغم من القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، قدم البرنامج العادي للتعاون التقني مساعدة استشارية تقنية قوية للدورة الأولى من المؤتمر العالمي لمُن أهداف التنمية المستدامة التي عقدت في شنغهاي خلال الاحتفال باليوم العالمي للمدن في عام 2021، حيث تواصل البرنامج على نطاق واسع مع الحكومات المحلية ومختلف الجهات المعنية لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي. ودعم البرنامج أيضاً إنتاج منشورات موئل الأمم المتحدة ومجموعات أدواته: (أ) دليل *الخطّة الحضرية الجديدة/المصورة*؛ (ب) الإطار العالمي للرصد الحضري، وهو دليل للرصد الحضري لأهداف التنمية المستدامة والخطّة الحضرية الجديدة؛ (ج) أدلة المدن الذكية المتمحورة حول الإنسان، وهي أدلة تزود الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية بتوجيهات عملية حول سبل وضع استراتيجيات للمدن الذكية تكون أكثر استدامة وأشمل للجميع وتركز على احتياجات السكان. ومكنت هذه الأنشطة من مواصلة نشر أفضل الممارسات العالمية، والمعرفة المتعلقة بالابتكار، والتجارب الناجحة، والدروس المستفادة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المدن.

23-60 واستخدم موئل الأمم المتحدة موارد البرنامج العادي للتعاون التقني لتكملة موارد مشاريع حساب الأمم المتحدة للتنمية في ما يلي:

- (أ) إنشاء مدن ذكية مستدامة تنفيذاً للخطّة الحضرية الجديدة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛
- (ب) التعاون الأقاليمي من أجل تنفيذ الخطّة الحضرية الجديدة؛
- (ج) التعافي الاقتصادي والمالي للمناطق الحضرية وبناء قدرتها على الصمود في زمن كوفيد-19.

23-61 وفي عام 2021، تلقى موئل الأمم المتحدة طلبات للحصول على الدعم في تعزيز القدرة على سد الفجوة الرقمية في الأردن، والبرازيل، وتونس، وجنوب أفريقيا، وفييت نام، والدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا. وبناء على ذلك، قدم البرنامج الفرعي الدعم في إعداد مواد تدريبية للحكومات المحلية للمساعدة في إحداث التحول الرقمي على الصعيد المحلي لصالح إنشاء مدن ذكية متمحورة حول الإنسان. وانصب التركيز في أعمال السلسلة الأولى من المنتجات المعرفية على إعداد توجيهات بشأن سبل تقييم الفجوة الرقمية ومعالجتها، وإعداد استراتيجيات للمدن الذكية على الصعيدين المحلي والوطني، وتحديد مجموعات مواد تنمية القدرات اللازمة لأغراض الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والتطوير التنظيمي والبنى التحتية للحكومة الإلكترونية، وكذلك المشاركة العامة، والمنافع العامة الرقمية، وحقوق الإنسان الرقمية، والشمولية الرقمية.

23-62 وأسهم العمل المبين أعلاه في اعتماد المدن نهجا محوره الإنسان إزاء الابتكار الحضري والتكنولوجيات الرقمية والمدن الذكية وعمليات التوسع الحضري، على نحو ما يرد في النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 2 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 ومقياس الأداء المقترن بهذه النتيجة وهو اعتماد خمس حكومات محلية استراتيجيات للتحول الرقمي والمدن الذكية تتمحور حول الإنسان وتعالج الفجوة الرقمية (A/77/6 (Sect.15)) (انظر الجدول 23-12).

الجدول 23-12

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
إشارة دول أعضاء في جمعية موئل الأمم المتحدة إلى إمكانات التكنولوجيات الرائدة والابتكار في مجال التنمية الحضرية المستدامة	استفادة 10 مدن من برنامج رئيسي للمدن الذكية المتمحورة حول الإنسان	اعتماد 5 حكومات محلية استراتيجيات للتحول الرقمي والمدن الذكية تتمحور حول الإنسان وتعالج الفجوة الرقمية	تنفيذ 20 سلطة محلية استراتيجيات للتحول الرقمي والمدن الذكية واستفادتها من ابتكارات تعالج الفجوة الرقمية	تنفيذ 25 سلطة محلية استراتيجيات للتحول الرقمي والمدن الذكية واستفادتها من ابتكارات تعالج الفجوة الرقمية
		تنفيذ 10 بلدان مشاريع للابتكار الحضري قائمة على مواجهة التحديات		

الاستجابة المتوقعة لطلبات الدعم المرتقبة في عام 2023

تحقيق النتائج المرجوة من الأبعاد الحضرية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة، وتعزيز قدرة المدن على معالجة أوجه عدم المساواة وسد الفجوات الاجتماعية والمكانية والرقمية (نتيجتان تردان في فرعين متعلقين بالاستراتيجية (A/77/6 (Sect.15)))

23-63 بالنسبة لعام 2023، يُتوقع أن تزيد الطلبات من الدول الأعضاء للحصول على الخدمات الاستشارية التقنية من منطلق البناء على الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2023 التي تدعو إلى أن تكون البرمجة أكثر تكاملا وتتماشى مع عمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من خلال الاستعانة بالتحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ويُفترض أن يؤدي ذلك إلى اتخاذ المزيد من التدابير التي تكفل التحول وتتيح للبلدان والمدن تسريع وتيرة تنفيذها للأبعاد الحضرية لأهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة والخطط العالمية الأخرى على نحو ما هو محدد أيضا لعقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة وسينصب التركيز بوجه خاص على إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية

المستدامة في ما لا يقل عن ستة بلدان مختارة من بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأوروبا الشرقية، ووسط آسيا.

23-64 وسيواصل موئل الأمم المتحدة دعم تنفيذ مجالات التغيير الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2020-2025، وذلك بالأخص من خلال المبادرات الرئيسية المتعلقة بجعل الأحياء والمجتمعات المحلية محتضنة للجميع ونابضة بالحياة، والمدن الذكية المتمحورة حول الإنسان، من خلال التشجيع على إعداد مبادئ توجيهية بشأن أعمال بُد متمحور حول الإنسان في المدن الذكية، مما سيساعد البلدان والمدن في التغلب على الفجوة الرقمية وسيدعم الأخذ بالاقتصاد الدائري والحلول المستدامة من الطبيعة في التنمية الحضرية المستدامة. وسيواصل موئل الأمم المتحدة أيضا دعم المبادرة الرئيسية المتعلقة بمُدن أهداف التنمية المستدامة عن طريق مواصلة التطوير وتعزيز استخدام أدوات بيانات الإطار العالمي للرصد الحضري، وأدوات تنمية القدرات المؤسسية المحلية، ومرفق الاستثمار في المدن الذي ينفذ بالاشتراك مع صندوق الأمم المتحدة للاستثمار الرأسمالي. وسيعزز ذلك ممارسات التوسع الحضري المستدام وسيسرّع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المدن، مع التركيز على جعل المجتمعات والمدن أشمل للجميع وعلى التعافي على المدى الطويل من آثار جائحة كوفيد-19. ويتوقع موئل الأمم المتحدة أن تُدرج حوالي 100 مدينة في برنامج مُدن أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2023.

23-65 واستجابة للطلبات المتوقع تلقيها في عام 2023، سيقوم موئل الأمم المتحدة بما يلي:

- (أ) توسيع نطاق الخدمات الاستشارية التقنية وأنشطة بناء القدرات لتشمل التحول الرقمي الهادف إلى التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في البلدان المستهدفة؛
- (ب) تطوير ورقمنة جميع الأدوات المعيارية ذات الصلة بتنفيذ البرامج الرئيسية الخمسة لموئل الأمم المتحدة التي تهدف إلى دعم الدول الأعضاء التي تنتمي إلى فئة البلدان النامية في أن تحقق على نطاق واسع أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالمناطق الحضرية؛
- (ج) مواصلة تطوير وتفتيح المنهجية والمواد التوجيهية المتعلقة بأطر التنمية الحضرية المتكاملة على الصعيدين الوطني والمحلي، استنادا إلى الدروس المستفادة من المبادرات التجريبية، والاضطلاع بأنشطة إضافية في مجال بناء القدرات حسب الاقتضاء؛
- (د) التشجيع على التعاون التقني وتبادل المعارف بين المناطق، بطرق منها إطلاق جائزة شنغهاي العالمية للتنمية المستدامة في المدن، ومؤشر شنغهاي المعدل، ودليل شنغهاي.

23-66 وستكمل هذه الاستجابات العمل المقرر في البرامج الفرعية لموئل الأمم المتحدة التي ستستفد من خلال الباب 15 من الميزانية العادية لمواصلة تطوير وتنفيذ السياسات الحضرية الوطنية المتكاملة.

23-67 وستسهم الاستجابة المتوقعة في عام 2023 في تحقيق النتائج المرجوة من الأبعاد الحضرية لخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة المتصلة بها والخطة الحضرية الجديدة، وفي تعزيز قدرة المدن على معالجة أوجه عدم المساواة وسد الفجوات الاجتماعية والمكانية والرقمية، على نحو ما يرد في النتيجة الواردة في الفرع المتعلق بالاستراتيجية في البرنامج الفرعي 2 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect.15)).

باء - المنجزات المستهدفة

23-68 يعرض الجدول 23-13 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2021-2023، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 23-13

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2021-2023، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي المقرر المقرر			
	لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023
باء - توليد المعارف ونقلها	26	26	26	28
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	26	26	26	28

جيم - الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

الجدول 23-14

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التغيرات			نفقات عام 2021	اعتمادات عام 2022	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
تكاليف الموظفين الأخرى	903,3	902,9	—	—	—	902,9	—	902,9
خبراء الاستشاريون	44,8	108,1	50,0	46,3	158,1	46,3	46,3	158,1
خبراء	9,2	—	—	—	—	—	—	—
سفر الموظفين	5,0	50,4	20,0	39,7	70,4	39,7	39,7	70,4
خدمات التعاقدية	31,2	63,6	26,9	42,3	90,5	42,3	42,3	90,5
مصروفات التشغيل العامة	0,7	23,5	—	—	23,5	—	—	23,5
لوازم والمواد	—	0,5	—	—	0,5	—	—	0,5
الأثاث والمعدات	2,8	3,3	3,1	93,9	6,4	93,9	93,9	6,4
منح والمساهمات	47,3	—	—	—	—	—	—	—
المجموع	1 044,4	1 152,3	100,0	8,7	1 252,3	8,7	8,7	1 252,3

23-69 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023 ما قدره 1 252 300 دولار، وتعكس زيادة صافية قدرها 100 000 دولار ونسبتها 8,7 في المائة مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022. وتعزى هذه الزيادة الصافية المقترحة أساساً إلى زيادة الاحتياجات من الموارد تحت بند الخبراء الاستشاريين (50 000 دولار) لتوفير خبرات تقنية إضافية من أجل عمليات الإنعاش الحضري في أوروبا الشرقية وجنوب القوقاز، وتحت بند السفر (20 000 دولار) لإتاحة القيام برحلات إضافية لدعم الطلبات المتوقعة؛ وتحت بند الخدمات التعاقدية (26 900 دولار) لوضع مجموعة أدوات لإطار الإنعاش الحضري وتطبيقها على سياقات الأزمات الحضرية في أوروبا الشرقية، على النحو المفصل في الفقرة 23-57.

4 - المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية

ألف - الأنشطة البرنامجية المنفذة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

70-23 ينفذ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الأنشطة المندرجة في إطار المراقبة الدولية للمخدرات، ومنع الجريمة والإرهاب، والعدالة الجنائية. وتنفذ الأنشطة البرنامجية في إطار البرنامجين الفرعيين التاليين اللذين يضطلع بهما المكتب: البرنامج الفرعي 5، العدالة؛ والبرنامج الفرعي 8، التعاون التقني والدعم الميداني.

71-23 ومن خلال تنفيذ هذه الأنشطة، يسهم البرنامج العادي للتعاون التقني في تحقيق أهداف البرنامجين الفرعيين المذكورين أعلاه ونتائجها المتوقعة، ويكمل الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة لكل منهما التي يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ذات الصلة من تقرير الميزانية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect.16)).

الاستجابة لطلبات الدعم الواردة من الدول الأعضاء في عام 2021

72-23 استجابة لطلبات الواردة من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة في مجالات أولوياتها الرئيسية المحددة، قام البرنامج الفرعي 5، العدالة، والبرنامج الفرعي 8، التعاون التقني والدعم الميداني، بدعم تقديم المساعدة التقنية لتعزيز تدابير العدالة الجنائية للتصدي للمخدرات والجريمة والإرهاب، ولا سيما في أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. فقد قدم البرنامج الفرعي خدمات استشارية لتعزيز نظم العدالة الجنائية وتعزيز سيادة القانون كأساس تستند إليه التنمية المستدامة. وركز بشكل خاص على تعزيز المساعدة التقنية الميدانية وتحسين إدارة السجون بما يتماشى مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، ولا سيما في سياق جائحة كوفيد-19. واستجابة لطلبات من غانا ونيجيريا، قدم المكتب خدمات استشارية وخدمات في مجال بناء القدرات لفائدة دوائر السجون فيهما، مما دعم تأمين التمويل لبرامج شاملة ومتعددة السنوات لإصلاح السجون والشروع في هذه البرامج بنجاح. وقُدمت إسهامات فنية ومشورة سياساتية ودعم متعلق بالبنى التحتية من خلال مزيج من أشكال الدعم شمل تقديم الدعم عن بُعد، وقيام خبراء من المكتب بتقييمات، وبعثات تتعلق ببناء القدرات والبرمجة، في عين المكان. وقام المكتب كذلك بشراء وتسليم معدات للوقاية الشخصية ومواد للنظافة الصحية من أجل التخفيف من خطر نقشي العدوى في السجون التي هي بيئة ثبت أنها معرضة بشدة لخطر الجائحة. واستجابة لطلب من جمهورية مولدوفا، قدم المكتب الدعم في مجال قاعات المحكمة الإلكترونية في أربعة سجون من أجل ضمان استمرار إمكانية لجوء السجناء إلى القضاء بإتاحة إمكانية الاجتماع بالمحامين وعقد جلسات المحاكم الإلكترونية، والتحدث إلى الأقارب عن طريق الفيديو، والتخفيف بذلك من أثر القيود المفروضة بسبب الجائحة.

73-23 واستجابة لطلبات من الدول الأعضاء لدعم جهودها في التصدي لزراعة المخدرات وإنتاجها، قام البرنامج الفرعي 8، تمشياً مع ولاياته، بمساعدة البلدان في الحد من الاعتماد على إدرار الدخل من زراعة الأفيون والكوكا. وتضمن تدابير التنمية البديلة الملكية المباشرة لأصحاب المصلحة الرئيسيين، وتشمل مجموعة متنوعة من المنتجات مثل القهوة والشوكولاتة والشاي والفاصوليا والجمار والعسل وجوز الهند ومنتجات الألبان والصلصات الفاخرة. وهذه التدابير هي أكثر تعقيداً من مجرد الانتقال من زرع محصول إلى آخر، حيث يقدم المكتب المساعدة في إنتاج منتجات عليها طلب في السوق، وفي دعم تنظيم المشاريع، وإشراك المجتمع المدني، وتمكين المحرومين، والحفاظ على البيئة، والإسهام بذلك في إرساء مجتمعات يسودها السلم والأمن والازدهار وتحضن الجميع. وقدم البرنامج الفرعي الدعم كذلك إلى البلدان والمناطق من خلال وضع برامج استراتيجية وتقديم المشورة السياساتية، ولا سيما في مناطق أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ووسط آسيا وجنوب القوقاز.

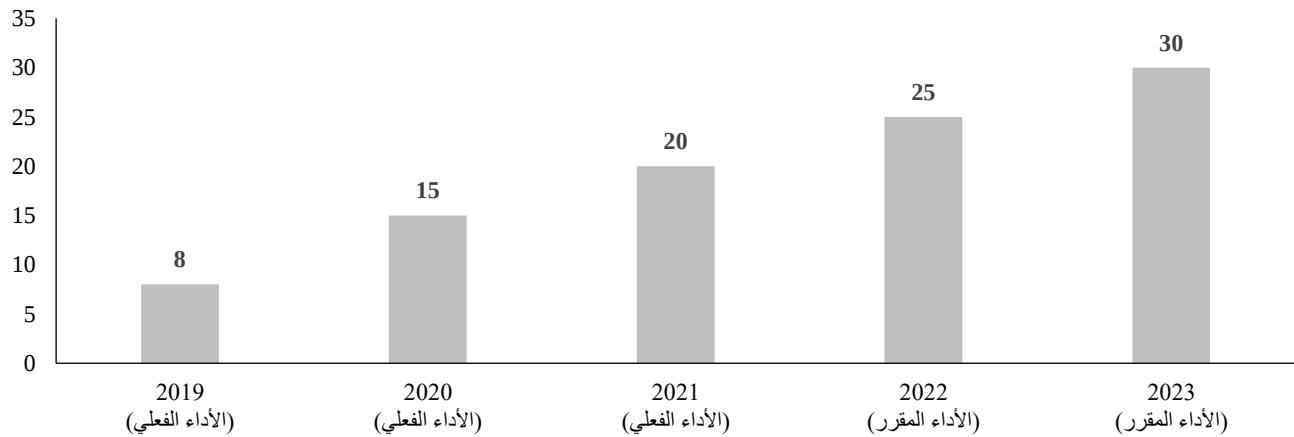
74-23 واستجابة لطلبات من الدول الأعضاء، قدم البرنامج الفرعي 8 الدعم في الحد من العنف ضد النساء والأطفال، والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وغسل الأموال، والجرائم السبرانية، وفي معالجة اكتظاظ السجون وتعزيز إصلاح الشرطة وغير

ذلك. وشملت المساعدة بناء القدرات، والتزويد بالمعدات، وتقديم المشورة السياساتية والتشريعية، ومبادرات للتعاون بين بلدان متعددة وفيما بين بلدان الجنوب. واستنادا إلى الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المستمدة من أمريكا اللاتينية وأفريقيا، أعد المكتب، بالتعاون الوثيق مع خبراء من المناطق، مجموعة أدوات تشخيصية لتقييم التحديات والاحتياجات الوطنية فيما يتعلق بالاستخراج غير المشروع للمعادن النفيسة والاتجار غير المشروع بها.

75-23 وأسهم العمل المبين أعلاه في زيادة إمكانية لجوء الأشخاص الذين لهم احتكاك بنظام العدالة الجنائية إلى الخدمات القضائية، على نحو ما يرد في النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 5 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 16)) وفي المقياس المقترن بهذه النتيجة وهو تنفيذ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في 20 دولة عضوا نشاطا واحدا أو أكثر من الأنشطة الرامية إلى زيادة توفير إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع على قدم المساواة في عام 2021 (انظر الشكل الرابع من الباب 23).

الشكل الرابع من الباب 23

مقياس الأداء : عدد الدول الأعضاء التي نفذ فيها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة نشاطا واحدا أو أكثر من الأنشطة الرامية إلى زيادة توفير إمكانية اللجوء إلى القضاء للجميع على قدم المساواة (العدد التراكمي)



الاستجابات المتوقعة لطلبات الدعم المرتقبة في عام 2023

تعزيز سيادة القانون وحماية الضعفاء في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ (النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 8 (A/77/6 (Sect.16)))

76-23 يعترف البرنامج الفرعي 8، التعاون التقني والدعم الميداني، مساعدة الدول الأعضاء في جهودها الهادفة إلى مكافحة ومنع المخدرات والجريمة والفساد والإرهاب وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويتوقع البرنامج الفرعي أن يقدم مساعدات عملية مصممة خصيصا للغرض منها، بما في ذلك تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف فيما يتعلق بجهودها لزيادة التعاون الإقليمي والتعاون عبر الحدود. وسيولى اهتمام خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية ومبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال التعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية.

77-23 ويعترف البرنامج الفرعي دعم الدول الأعضاء في مساعدة مؤسسات سيادة القانون في مرحلة تعافياها من آثار جائحة كوفيد-19 من خلال جهود مصممة خصيصا لمنع الجريمة ولإصلاح نظام العدالة الجنائية تمشيا مع معايير الأمم المتحدة وقواعدها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومن خلال إطار اجتماعي - اقتصادي شامل. فقد تركت آثار الجائحة الدول الأعضاء

عرضة لمخاطر، حيث أصبحت عرضة على الأخص لمخاطر مثل تزايد الجرائم السبرانية، والاستغلال الجنسي للأطفال، والفساد، والاتجار بالأحياء البرية، وزيادة المخاطر على من يتعاطون المخدرات ومن يوجدون في بيئات مغلقة. وتُتيح مرحلة التعافي من آثار كوفيد-19 فرصة سانحة لتنشيط الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية التي تجعل بيئة السجون عرضة لحالات الطوارئ الصحية وغيرها من حالات الطوارئ. وتمشيا مع الموقف الموحد لمنظومة الأمم المتحدة بشأن الاحتجاز، ستركز هذه الجهود على تقليص اللجوء إلى الاحتجاز بزيادة التركيز على تدابير الوقاية والتدابير غير الاحتجازية، وتعزيز إدارة السجون، وتحسين ظروف السجون وآفاق إعادة التأهيل والإدماج الاجتماعي للجنة.

78-23 ويعتزم البرنامج الفرعي دعم العمليات الميدانية من أجل إعادة توجيه الاستجابات البرنامجية والتنفيذية لاحتياجات الدول الأعضاء، بالتنسيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية. ويُنتظر أن تزيد الاستجابات للطلبات الواردة من الدول الأعضاء لتلقي الدعم من خلال العمليات الميدانية، وذلك بمساهمات محددة في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، وشراكات الأمم المتحدة من أجل التنمية المستدامة، والتحليلات القطرية المشتركة. وستدعم العمليات الميدانية أيضا الدول الأعضاء حتى تتمكن من مواصلة تقديم المساعدة التقنية بأشكال مختلفة وحضورياً، بما في ذلك تقديم برامج مترابطة للتنمية القدرات وأخرى غير مترابطة.

79-23 وستماشى الاستجابات المتوقعة في عام 2023 مع أولويات الدول الأعضاء، ولا سيما التقدم المحرز في الإصلاحات الرئيسية في قطاع إنفاذ القانون وفي إدارة الحدود لتعزيز قدرة الدول الأعضاء على الصمود ولدعم عملية التعافي من آثار جائحة كوفيد-19 ومكافحة هذا الفيروس. وسيُركز على نحو متزايد على التعاون عبر الحدود استجابة للاحتياجات ذات الأولوية التي حددتها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ليُكافح الاتجار بالأشخاص والمخدرات والسلائف الكيميائية والأحياء البرية والأخشاب والسلع المزورة مكافحةً شاملةً.

80-23 واستجابة للطلبات المتوقعة من الدول الأعضاء، سيُقدّم البرنامج الفرعي الدعم إلى بلدان في مناطق أفريقيا والشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وشرق آسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا، وغرب آسيا ووسطها، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، في زيادة قدرتها على التصدي لأخطار الجريمة والمخدرات والإرهاب من خلال إجراء حوارات استراتيجية إقليمية وحلقات عمل لبناء القدرات، وتوفير خبرة متخصصة لتكييف البرامج الوطنية. ومن الاستجابات المتوقعة الأخرى إعداد أنشطة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك بين البلدان التي تواجه أخطارا جديدة مماثلة نشأت أو تفاقت بسبب جائحة كوفيد-19.

81-23 وعلى وجه التحديد، ستتلقى أقل البلدان نمواً في منطقتي جنوب القوقاز والبحر الكاريبي، والدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ برامج مصممة خصيصاً لها في مجالات الأولوية التي حددتها في إطار ولايات المكتب. وستطلق مبادرات وبرامج مشتركة في إطار صناديق استثمارية متعددة الشركاء، مع التركيز بوجه خاص على مناطق جنوب آسيا، وأفريقيا، ووسط آسيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي لتحقيق نتائج وإحداث أثر على الأرض. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز عدد من الأنشطة المضطلع بها على الصعيد القطري توفير فرص متساوية للجوء إلى القضاء لجميع الأشخاص الذين لهم احتكاك بنظام العدالة الجنائية.

82-23 وستسهم الاستجابة المتوقعة في عام 2023 في تحسين الدعم المقدم من المكتب إلى الدول الأعضاء من خلال شبكة مكاتب ميدانية مناسبة للغرض لتحقيق نتائج وإحداث أثر على الأرض، على نحو ما يرد في النتيجة الواردة في الفرع المتعلق بالاستراتيجية في البرنامج الفرعي 8 في الميزانية البرنامجية المقترحة (A/77/6 (Sect.16)، كما ستُسهم في تعزيز سيادة القانون وحماية الفئات الضعيفة في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ، وفي مقياس الأداء المقترن بذلك وهو تحسين الأطر القانونية والسياساتية للتصدي للفساد والجريمة المنظمة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ (انظر الجدول 23-15).

الجدول 15-23

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
تعزيز جمع البيانات وقاعدة الأدلة بشأن المخدرات الاصطناعية في منطقة المحيط الهادئ	إقامة الشراكات لمكافحة الفساد وتهريب المهاجرين في منطقة المحيط الهادئ	تجسيد أطر التحليل القطري المشترك وأطر التعاون في بابوا غينيا الجديدة وساموا وفيجي ولايات المكتب في سياق الأهداف 3 و 16 و 17 من أهداف التنمية المستدامة	تحسين نظم جمع البيانات المتعلقة بالاتجار بالأشخاص تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال منصات التعلم والتبادل بين الأقران	تحسين الأطر القانونية والسياساتية للتصدي للفساد والجريمة المنظمة بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ مشاركة الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ بنشاط وفعالية في آليات الاستعراض الخاصة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

باء - المنجزات المستهدفة

83-23 يعرض الجدول 16-23 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2021-2023، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 16-23

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2021-2023، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي المقرر المقرر	لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023
باء - توليد المعارف ونقلها	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	15	25	20	25

جيم - الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

الجدول 17-23

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات		اعتمادات عام 2022	نققات عام 2021	
	النسبة المئوية	المجموع			
674,8	—	—	674,8	348,8	تكاليف الموظفين الأخرى
63,4	—	—	63,4	161,6	الخبراء الاستشاريون
55,2	—	—	55,2	124,8	سفر الموظفين
89,7	—	—	89,7	195,7	الخدمات التعاقدية
3,8	—	—	3,8	23,5	مصروفات التشغيل العامة
—	—	—	—	21,7	اللوازم والمواد
—	—	—	—	38,0	الأثاث والمعدات
156,9	—	—	156,9	35,0	المنح والمساهمات
—	—	—	—	0,2	فئات أخرى
1 043,8	—	—	1 043,8	949,3	المجموع

23-84 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023 ما قدره 1 043 800 دولار، ولا تعكس أي تغير في الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022.

5 - حقوق الإنسان

ألف - الأنشطة البرنامجية المنفّذة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

23-85 تُنفّذ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الأنشطة المندرجة في إطار حقوق الإنسان. وتنفّذ الأنشطة البرنامجية في إطار البرنامجين الفرعيين التاليين اللذين تضطلع بهما المفوضية: البرنامج الفرعي 1، تعميم مراعاة حقوق الإنسان والحق في التنمية والبحث والتحليل؛ والبرنامج الفرعي 3، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية.

23-86 ومن خلال تنفيذ هذه الأنشطة، يساهم البرنامج العادي للتعاون التقني في تحقيق أهداف البرنامجين الفرعيين المذكورين أعلاه ونتائجها المتوقعة، ويكمل الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة لكل منهما التي يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ذات الصلة من تقرير الميزانية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 24)).

الاستجابة لطلبات الدعم الواردة من الدول الأعضاء في عام 2021

إدماج الحق في التنمية ضمن الشراكات الإنمائية العالمية

(النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 1 (ب) (A/77/6 (Sect.24)))

23-87 أسهم البرنامج الفرعي 1، تعميم مراعاة حقوق الإنسان والحق في التنمية والبحث والتحليل، في التنفيذ الفعال لخطة عام 2030، وعدم ترك أحد خلف الركب، على أساس الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، من خلال إدماج نهج قائم على حقوق الإنسان في مختلف مجالات عمل منظومة الأمم المتحدة. ووفق البرنامج الفرعي أدوات ونهج إدماج المعلومات والتحليلات المتاحة في مجال حقوق الإنسان. وتوجه تلك الأدوات بفعالية أعمال رصد التقدم الوطني وتحدد نقاط التعجيل المناسبة. وتمكن تحليلات حقوق الإنسان من الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة التي تقابلها حقوق (مثل الحق في المياه والصحة والإسكان). ويمكن أن تساعد أيضا في تحديد الفئات المعرضة لخطر التخلف عن الركب، والفئات الأشد تخلفا عن الركب، وسبل التصدي بفعالية لأوضاعها. كما أن الربط المنتظم بين خطة عام 2030 وعمليات متابعة حقوق الإنسان يقلل من أعباء الإبلاغ. ومن أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من مقرري السياسات، يسرت المفوضية تبادل الممارسات الجيدة، وإجراء المناقشات بشأن الدروس المستفادة، وعرض الأدوات والمنهجيات والنهج المفيدة على الصعيدين العالمي والإقليمي، وجمعت بين الدول الأعضاء والممارسين، مع التركيز على المناسبات والمبادرات المرتبطة بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى السنوي المعني بالتنمية المستدامة ومكوناته الإقليمية. ودعمت المفوضية أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد التحليلات القطرية المشتركة، وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وخطط المواجهة الاجتماعية - الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 وتقييمات آثارها الاجتماعية - الاقتصادية.

23-88 وفي عام 2021، أعد البرنامج الفرعي وثائق خاصة ببلدان بعينها، وعمل مع الدول الأعضاء لمساعدتها، بناء على طلبها، في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالاستعراضات الوطنية الطوعية، واستخدام عمل آليات حقوق الإنسان في هذه الاستعراضات بكفاءة، وتطبيق نهج قائم على الحقوق في إعدادها. ودعم البرنامج الفرعي بناء القدرات على المستوى الإقليمي لفائدة البلدان العازمة على تقديم استعراضاتها في عام 2021 في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (حلقة العمل الإقليمية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لعام 2021 بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية)، وساهم في العملية العالمية لعام 2021 لتبادل المعارف بشأن الأدوات والنهج المفيدة في إنجاز هذه الاستعراضات. وبناء على طلبات من الدول الأعضاء أو من أفرقة الأمم المتحدة القطرية، قدمت المفوضية التوجيه أو الدعم لإعداد استعراضات عامي 2021 و 2022 للاردن وإسواتيني وإندونيسيا وأوروغواي وبوتسوانا وبوليفيا (دولة - المتحدة القوميات) وجامايكا والجمهورية الدومينيكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وزمبابوي والسلفادور وغينيا الاستوائية وغينيا - بيساو وكولومبيا وليسوتو ومصر وملاوي والمملكة العربية السعودية وناميبيا ونيكاراغوا، وساهمت في حلقة عمل إقليمية لفائدة حكومات عديدة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ بشأن الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة والاستعراضات الوطنية الطوعية.

23-89 وأسهم العمل المبين أعلاه في إدماج الحق في التنمية ضمن الشراكات الإنمائية العالمية، على نحو ما يرد في النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 1 (ب) في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect.24)) ومقياس الأداء المقترن بهذه النتيجة وهو نظراً مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً في مسألة إدماج الحق في التنمية ضمن وثيقته الختامية (انظر الجدول 23-18).

الجدول 23-18

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
تعزيز التنسيق لدعم أقل البلدان نمواً	إتاحة تقرير الأمين العام ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان	نظر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً في مسألة إدماج الحق	نظر مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً في مسألة	استفادة أقل البلدان نمواً من تنفيذها لبرنامج العمل الجديد لصالح أقل البلدان نمواً الذي

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
عن الحق في التنمية	في التنمية ضمن وثيقته	إدماج الحق في التنمية	يعزز بفعالية حقها في	
لمؤتمر الأمم المتحدة	الختامية	ضمن برنامج العمل	التنمية	
المعني بأقل البلدان نموا		الجديد لصالح أقل	البلدان نموا	

الاستجابات المتوقعة لطلبات الدعم المرتقبة في عام 2023

تعزيز فعالية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وفقا للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)

(النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 3 (A/77/6 (Sect.24))

90-23 في عام 2023، يعتزم البرنامج الفرعي 3، الخدمات الاستشارية والتعاون التقني والأنشطة الميدانية، دعم البلدان في تعزيز مؤسساتها الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني من خلال برنامجي زمالات متميزين ولكن شاملين: (أ) برنامج لموظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم؛ (ب) برنامج لممثلي الشعوب الأصلية والممثلين المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية. ويتوقع البرنامج الفرعي أن تتلقى المفوضية المزيد من الطلبات لاستضافة الحاصلين على زمالات في مقرها في جنيف أو لاستضافتهم عن طريق وسائل افتراضية أو في المكاتب القطرية والإقليمية للمفوضية لتعزيز معرفتهم بآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتعزيز قدراتهم على دعم جهود الدول الأعضاء الرامية إلى التصدي لتحديات حقوق الإنسان، وتقوية مهاراتهم في مجال الدعوة.

91-23 واستجابة للطلبات المتوقع تلقيها في عام 2023، سيقوم البرنامج الفرعي بما يلي:

(أ) توسيع نطاق برنامجي الزمالات ليشمل إيفاد الحاصلين سابقا على زمالات ممن ينتمون إلى شعوب أصلية وأقليات إلى المكاتب القطرية أو الإقليمية للمفوضية أو أفرقة الأمم المتحدة القطرية أو بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ليتلقوا تدريباً داخلياً فيها بوصفهم "زملاء قدامى"؛

(ب) مواصلة تطوير وصقل المنهجية والمواد التوجيهية المتعلقة ببرنامجي الزمالات لتيسير مشاركة عدد متزايد من الحاصلين على زمالات في البرنامجين بوسائل افتراضية، وتعزيز القدرة على رصد حالات حقوق الإنسان من خلال الأدوات الإلكترونية؛

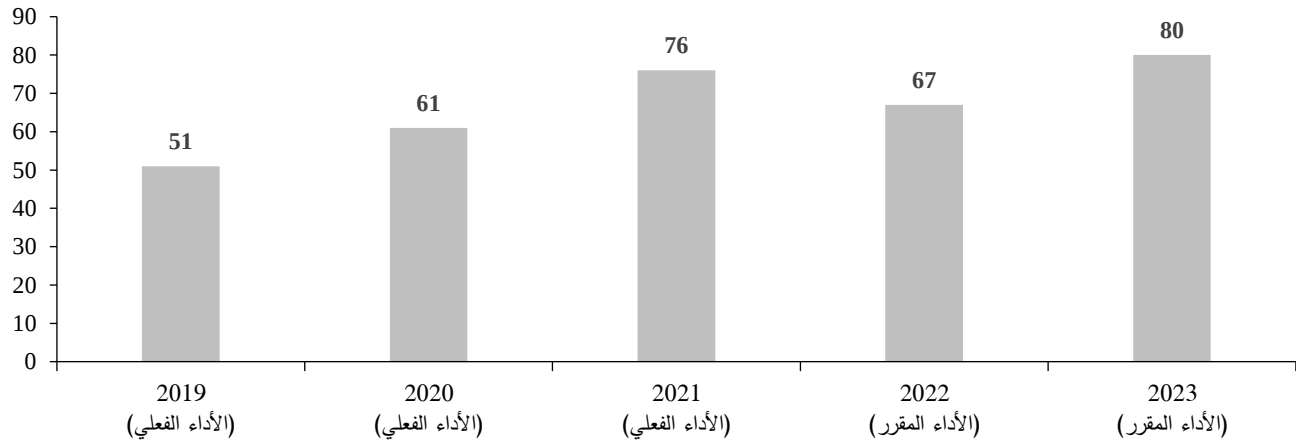
(ج) تنفيذ المزيد من أنشطة بناء القدرات لفائدة الحاصلين على زمالات من الشعوب الأصلية والأقليات ومنظمات حقوق الإنسان الوطنية ليشركوا على نحو بنّاء في اجتماعات الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان وفي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في سياق مواجهة جائحة كوفيد-19.

92-23 وستكمل هذه الاستجابات العمل المقرر للبرنامج الفرعي المتعلق بتعزيز المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على نحو ما يرد في الباب 24 من الميزانية العادية وهو تيسير تبادل الممارسات الجيدة وتنفيذ الغاية 16-أ-1 من أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بوجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (مبادئ باريس).

93-23 وستسهم الاستجابة المتوقعة في عام 2023 في تعزيز فعالية 80 مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان، على نحو ما يرد في النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 3 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect.24)) ومقياس الأداء المقترن بهذه النتيجة (انظر الشكل الخامس من الباب 23).

الشكل الخامس من الباب 23

مقياس الأداء : عدد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي يتم إنشاؤها أو تعزيزها (العدد السنوي)



باء - المنجزات المستهدفة

94-23 يعرض الجدول 19-23 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2021-2023، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 19-23

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2021-2023، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي المقرر المقرر			
	لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023
باء - توليد المعارف ونقلها	220	225	242	245
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)				

جيم - الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

الجدول 20-23

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

نققات عام 2021	اعتمادات عام 2022	التغيرات		تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
		المجموع	النسبة المئوية	
1 080,6	1 107,7	—	—	1 107,7
329,2	160,0	—	—	160,0
121,3	82,6	—	—	82,6
138,2	40,6	—	—	40,6
100,5	118,5	—	—	118,5
تكاليف الموظفين الأخرى				
الخبراء الاستشاريون				
سفر الموظفين				
الخدمات التعاقدية				
مصرفات التشغيل العامة				

نقطة عام 2021	اعتمادات عام 2022	التغيرات		تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
		المجموع	النسبة المئوية	
0,5	—	—	—	اللوازم والمواد
1,5	—	—	—	الأثاث والمعدات
443,9	1 014,6	—	—	المنح والمساهمات
2 215,7	2 524,0	—	—	المجموع

23-95 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023 ما قدره 2 524 000 دولار، ولا تعكس أي تغيير في الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022.

6 - المساعدة الإنسانية

ألف - الأنشطة البرنامجية المنفذة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

23-96 ينفذ مكتبُ تنسيق الشؤون الإنسانية الأنشطة المندرجة في إطار المساعدة الإنسانية. وتتفدُ الأنشطة البرنامجية في إطار البرامج الفرعية التالية التي يضطلع بها المكتب: البرنامج الفرعي 1، السياسة العامة والتحليل؛ والبرنامج الفرعي 2، تنسيق العمل الإنساني والاستجابة لحالات الطوارئ؛ والبرنامج الفرعي 4، خدمات الدعم في حالات الطوارئ؛ والبرنامج الفرعي 5، المعلومات وأنشطة الدعوة فيما يتصل بحالات الطوارئ الإنسانية.

23-97 ومن خلال تنفيذ هذه الأنشطة، يُسهم البرنامج العادي للتعاون التقني في تحقيق أهداف البرامج الفرعية المذكورة أعلاه ونتائجها المتوقعة، ويكمل الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة لكل منها التي يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 27)).

الاستجابة لطلبات الدعم الواردة من الدول الأعضاء في عام 2021

تعزيز القدرات على الاستجابة السريعة من خلال توحيد وتحسين منهجيات الاستجابة
(النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 4 (A/77/6 (Sect.27)))

23-98 في عام 2021، قدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الدعم من خلال البرنامجين الفرعيين 2 و 4 إلى الدول الأعضاء والشركاء الآخرين في بلدان منها بربادوس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسري لانكا، وغينيا الاستوائية، وهايتي لتحسين التخطيط للعمل الإنساني وتعزيز أنشطة بناء القدرات والاستجابة للأزمات، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز التأهب وحسن التوقيت في الاستجابة لحالات الطوارئ، وبناء قدرة المتضررين من الكوارث الطبيعية من أفراد ومجتمعات محلية على الصمود. وشمل ذلك تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء، بالتعاون مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، لتعزيز منصات وشبكات ونظم المعلومات التي تمكن هذه الجهات من الاستعداد بشكل أفضل للأعمال المندرجة ضمن التعافي وبناء القدرة على الصمود في أعقاب الكوارث الطبيعية، إضافة إلى تمكينها من تعزيز هذه الأعمال.

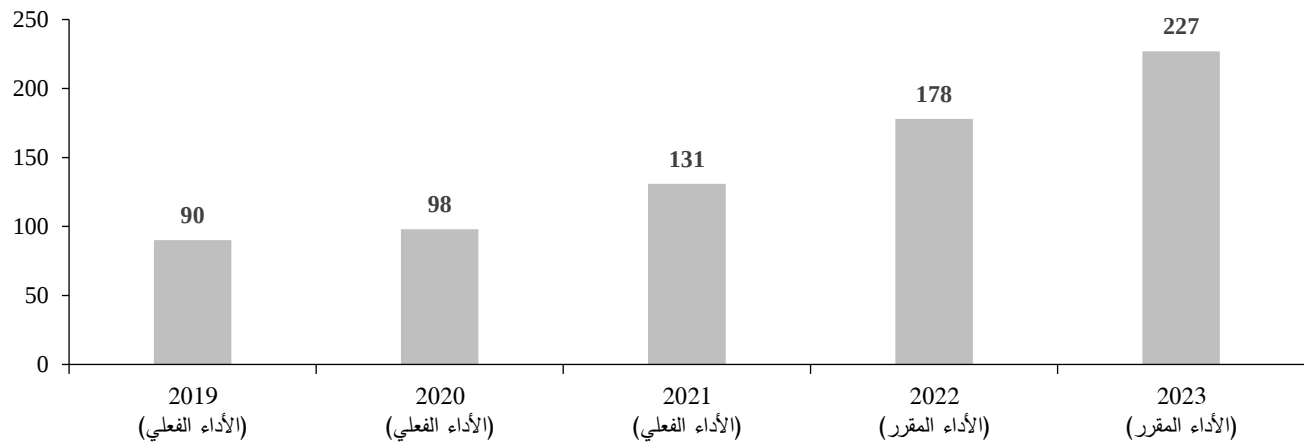
23-99 وعقد البرنامج الفرعي 1 المنتدى العالمي السنوي للسياسات الإنسانية مع أفراد دوائر العمل الإنساني عبر الإنترنت لاستطلاع الاتجاهات المستقبلية، والنظر في قضايا السياسة العامة، واستكشاف الدروس المستفادة بشأن التحديات والفرص العملية المتصلة بتنسيق الاستجابة الإنسانية في مواجهة أزمة المناخ. وفي الفترة التي سبقت المنتدى، عقد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية اجتماع مائدة مستديرة للخبراء، بمشاركة واسعة من الشركاء في بلدان الجنوب، للنظر في الاحتياجات الإنسانية والعمل

الإنساني وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود في ظل أزمة المناخ. وتعاطى المشاركون المتنوعون في المنتدى بنشاط مع بعضهم البعض لتحديد الخبرات المشتركة، والتعرف على أمثلة للتغيير البرنامجي والتنظيمي، وتقديم اقتراحات لإجراء تعديلات تنظيمية لزيادة تحسين الطرق التي تعمل وتتعاون بها منظومة العمل الإنساني. وأُتيحت المشاركة لأكثر من 2 000 فرد من أكثر من 110 بلدان من خلال منصات التواصل الاجتماعي على الإنترنت. وكان من بين المشاركين دول أعضاء، ومنظمات متعددة الأطراف، ومنظمات غير حكومية محلية ودولية، ومؤسسات أكاديمية وبحثية، وطلاب، وجهات من القطاع الخاص.

23-100 وأسهم العمل المبين أعلاه في تعزيز القدرات على الاستجابة السريعة من خلال توحيد وتحسين منهجيات الاستجابة، على نحو ما يرد في النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 4 في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect.27))، ومقياس الأداء المقترن بهذه النتيجة وهو تدريب 131 من أعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث على تطبيق النهج المحلية والإقليمية المتعلقة بالاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ (انظر الشكل السادس من الباب 23).

الشكل السادس من الباب 23

مقياس الأداء : مجموع عدد أعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث المدربين على تطبيق النهج المحلية والإقليمية المتعلقة بالاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ (العدد التراكمي)



الاستجابة المتوقعة لطلبات الدعم المرتقبة في عام 2023

تلقى الأشخاص المتضررين من الأزمات مساعدة إنسانية طارئة في أعقاب وقوع الكارثة مباشرة
النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 4 (A/77/6 (Sect. 27))

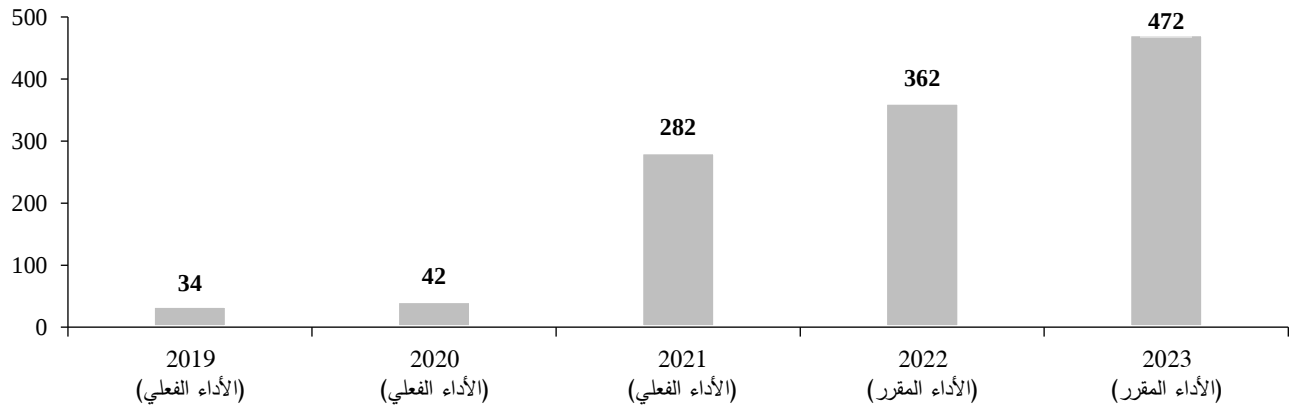
23-101 بالنسبة لعام 2023، يعتزم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تعزيز قدرات الاستجابة السريعة من خلال توحيد وتحسين منهجيات الاستجابة. وسيحصل أعضاء فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث على تدريب على تطبيق النهج المحلية والإقليمية المتعلقة بالاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ. وقد أدت جائحة كوفيد-19 وما يتصل بها من تدابير التخفيف على وجه الخصوص إلى تعزيز جهود المكتب الرامية إلى توفير خدمات مضمونة في مجال تنسيق الطوارئ تُفَعَّل عن طريق توفير تدريب دقيق وعالي الجودة وإقامة شراكات عالمية وإقليمية ووطنية. ومع مراعاة الدروس المستفادة من الجائحة، وتحسباً للطلب على توحيد نهج الاستجابة لحالات الطوارئ، يعتزم المكتب إعداد أعضاء خدمات الاستجابة لحالات الطوارئ إعداداً كافياً مثل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث، وخبراء التنسيق بين الجانبين المدني والعسكري في العمليات الإنسانية، وأفراد الاستجابة الأولية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال دورات تدريبية تعريفية وتنشيطية تُقدَّم عن بعد، فضلاً عن إدماج الدعم الذي يقدمه الخبراء عن بعد إلى بعثات الطوارئ.

23-102 وسيواصل المكتب تطوير أساليب وإجراءات لإعداد الخبراء على نحو فعال للانتشار الفعلي، والمساعدة في تقديم الدعم عن بعد لتعزيز الاستجابات في حالات الطوارئ دعماً للأشخاص المتضررين من الأزمات بطريقة متكاملة. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تعزيز القدرة على الاستجابة لدى أفراد الاستجابة الأولية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، وتعبئة ونشر خدمات الاستجابة لحالات الطوارئ على نحو أكثر كفاءة وفي الوقت المناسب لتحسين فعالية المساعدة الإنسانية. وستقدم الدورات التدريبية عن بُعد أو بصيغة مختلطة لتلبية احتياجات الدول الأعضاء التي تعمل مع المجتمعات المعرضة للكوارث لضمان فعالية القدرة على الاستجابة. ويعمل المكتب، في إطار الشراكة الاستراتيجية الإقليمية، مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا لبناء القدرة على التأهب والاستجابة للكوارث لدى الدول العشر الأعضاء في الرابطة. وسيواصل المكتب عقد مننديات ومؤتمرات لتيسير الدروس المستفادة والمناقشات بشأن التحديات والفرص والاتجاهات في التحولات الإنسانية والإنمائية دعماً لقدرة المجتمعات على الصمود.

23-103 ومن شأن الاستجابة المتوقعة تقديمها في عام 2023 أن تسهم في تلقي الأشخاص المتضررين من الأزمات مساعدة إنسانية طارئة في أعقاب وقوع الكارثة مباشرة، ويرد ذلك في النتيجة 3 في البرنامج الفرعي 4، ومقياس الأداء ذي الصلة المتمثل في تدريب 472 مستقيداً في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث وعلى التنسيق بين الجانبين المدني والعسكري في العمليات الإنسانية للأمم المتحدة، وذلك على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 27)) (انظر الشكل السابع من الباب 23).

الشكل السابع من الباب 23

مقياس الأداء : عدد الجهات المعنية بالاستجابة لحالات الطوارئ التي دُرِّبَت في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم والتنسيق في حالات الكوارث وعلى التنسيق بين الجانبين المدني والعسكري في العمليات الإنسانية للأمم المتحدة على الانتشار في حالات الطوارئ المفاجئة والاستجابة لها (العدد التراكمي)



باء - المنجزات المستهدفة

23-104 يعرض الجدول 23-21 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 21-23

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية: المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي المقرر المقرر			
	لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023
باء - توليد المعارف ونقلها	24	23	28	28
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)				

جيم - الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

الجدول 22-23

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التغيرات		اعتمادات عام 2022	نفقات عام 2021	
	النسبة المئوية	المجموع			
تكاليف الموظفين الأخرى	—	—	427,0	231,0	
الاستشاريون	—	—	69,5	17,9	
سفر الموظفين	—	—	72,0	57,4	
الخدمات التعاقدية	—	—	54,6	50,7	
مصروفات التشغيل العامة	—	—	3,9	21,4	
اللوازم والمواد	—	—	—	1,8	
الأثاث والمعدات	—	—	—	102,4	
المنح والمساهمات	—	—	87,6	137,4	
المجموع	-	-	714,6	619,9	

23-105 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023 ما قدره 714 600 دولار، ولا تعكس أي تغيير في الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022.

ثانيا - الخدمات الاستشارية الإقليمية ودون الإقليمية

7 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

ألف - الأنشطة البرنامجية المنفذة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

23-106 تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على تنفيذ الأنشطة التي تدخل في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، وتستخدم هذه الأنشطة لدعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تنمية القدرات وتقديم خدمات استشارية تقنية. وتنفذ الأنشطة البرنامجية في إطار جميع البرامج الفرعية التي تضطلع بها اللجنة. وفي هذا الصدد، تجمع أعمال البرامج الفرعية التسعة التي تضطلع بها اللجنة في خمسة مجالات مواضيعية:

(أ) سياسة الاقتصاد الكلي والحوكمة والتنمية الاقتصادية والتخطيط؛

(ب) التكامل الإقليمي والتجارة وتنمية القطاع الخاص وتمويله؛

(ج) البيانات والإحصاءات؛

(د) تغير المناخ والبيئة وإدارة الموارد الطبيعية؛

(هـ) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفقر وعدم المساواة والسياسات الاجتماعية.

107-23 ومن خلال تنفيذ هذه الأنشطة، يسهم البرنامج العادي للتعاون التقني في تحقيق أهداف البرامج الفرعية ونتائجها المتوقعة، ويكمل الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة لكل منها، التي يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ذات الصلة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 18)).

الطلبات الإضافية المتوقع تقديمها من الدول الأعضاء للحصول على الدعم لعام 2023

108-23 في إطار الاستجابة للزيادة المرتقبة في حجم الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة، ستقدم اللجنة دعماً إضافياً بشأن مشاريع استراتيجية التحول الرقمي التي تركز على تنفيذ المبادرات المبتكرة الرئيسية الجارية مثل دعم تطوير مشاريع تجريبية للمعرف الرقمي للهواتف المحمولة بدون بطاقات تحديد هوية المشتركين وبناء مراكز امتياز لتنمية قطاع الأسهم الصغيرة، والاستفادة من أحدث التقنيات في مجال الزراعة الذكية. وبدأت اللجنة في دعم بوتسوانا بهذه المشاريع في عام 2021، وفي ضوء المفهوم المبتكر للدعم ونجاح تنفيذه وما حققه من نتائج رئيسية، سنحت الفرصة أمام اللجنة لاستخدامه كنموذج ينبغي تكراره في عدة بلدان أفريقية للاستفادة من الفرص التي تتيحها الثورة الصناعية الرابعة ونقل القارة إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

الاستجابة المقدمة لطلبات الدعم الواردة من الدول الأعضاء في عام 2021

تعزيز تعبئة الإيرادات الضريبية في السودان

(الباب المتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2021 في إطار العنصر 1 من البرنامج الفرعي 7 (A/77/6 (Sect.18))

109-23 خلفت جائحة كوفيد-19 منذ عام 2020 أثراً سلبياً على تدفقات ومبالغ الإيرادات المتحققة على مستوى الدول الأعضاء، وكذلك على الموارد الخارجية، حيث تقوم بلدان بتعديل غرضها نحو التصدي للتحديات الأكثر إلحاحاً من خلال برامج الحوافز والتدابير الاجتماعية والاقتصادية الطارئة. ونتيجة لذلك، ركزت عدة طلبات مقدمة من الدول الأعضاء للحصول على الدعم في عام 2021 على تعبئة وتأمين موارد إضافية على المستوى الوطني. وفي إطار الاستجابة لذلك، قدمت اللجنة مساعدة تقنية في مجال تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدماج أطر التمويل الوطنية والاستخدام الأمثل لما يرتبط بذلك من موارد قائمة. ودعم هذا العمل أول مجالين من مجالات المجموعة المواضيعية وهما: (أ) سياسة الاقتصاد الكلي والحوكمة والتنمية الاقتصادية والتخطيط؛ (ب) التكامل الإقليمي والتجارة وتنمية القطاع الخاص وتمويله.

110-23 وكمثال على ذلك، قدم العنصر 1 من البرنامج الفرعي 7، الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا، الدعم إلى السودان في مجال تعزيز تعبئة الإيرادات الضريبية. وقدم العنصر مساعدة تقنية إلى غرفة الضرائب السودانية في استعراض الممارسات الضريبية الإدارية السائدة والتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه مراجعة الحسابات الخاصة بعدة قطاعات اقتصادية بارزة. وقدم العنصر أيضاً مساعدة تقنية لتحسين تحصيل ضريبة القيمة المضافة، ووضع منهجيات جديدة لإجراء المراجعة الحسابية للإقرارات الضريبية الشهرية والسنوية بهدف تحسين تنفيذ قانون ضريبة الدخل. وقد نُفذ هذا العمل بشراكة وثيقة مع مصلحة الضرائب المصرية التي استحدثت إجراءات جديدة لمراجعة الحسابات تستند إلى أفضل الممارسات العالمية في مجال مراجعة

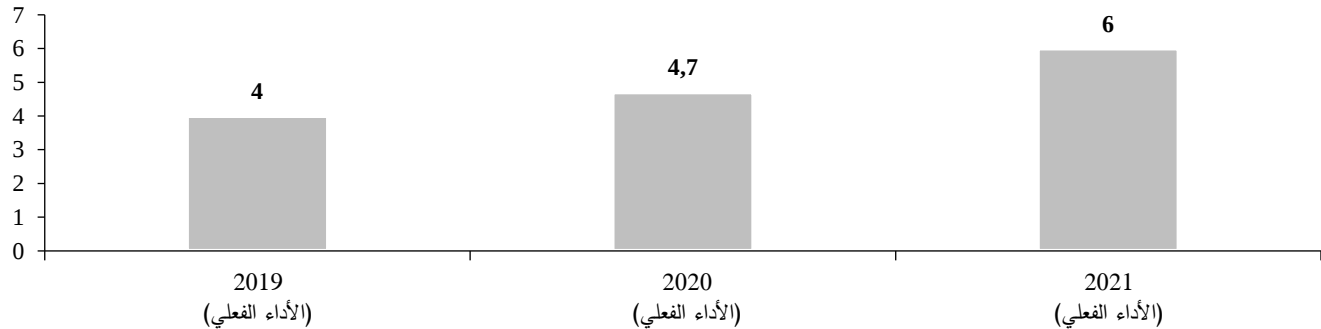
الحسابات والإرشادات التي قدمتها اللجنة وخبراء الضرائب الوطنيين. ونتيجة لذلك، زادت حصة كبار الممولين في السودان من 50 في المائة إلى 70 في المائة. وطلب السودان أيضا أنشطة متابعة إضافية منها تقديم مساعدة إلى الخبراء في مكتب كبار الممولين الذي يتعامل مع قطاعات اقتصادية معرضة لخطورة شديدة (الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنفط والتعدين، والقطاع المصرفي، والقطاعات الصناعية)، واستكمال المعايير الإضافية الخاصة بالسجلات المميزة لفئة كبار الممولين، وتحديثها ومواءمتها، وتوفير خدمات إلكترونية.

111-23 وأسهم هذا الإجراء في تعميم عمل العنصر الذي يركز على تعزيز البيئة المواتية لتوفير فرص العمل في شمال أفريقيا. وقام البرنامج العادي لدعم التعاون التقني باستكمال العمل المضطلع به من خلال الميزانية العادية للبواب 18، الذي يشدد على الحاجة المحددة إلى وضع سياسات واستراتيجيات وإصلاحات هيكلية للاقتصاد الكلي قائمة على الأدلة لدعم التحول الاقتصادي من أجل تحقيق اقتصادات أكثر تنوعا وأقدر على الصمود في شمال أفريقيا، بما يشمل سياسات وأدوات ضريبية كافية ومصممة خصيصا لذلك الغرض.

112-23 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تعزيز تعبئة الإيرادات الضريبية في السودان، وهي نتيجة ترد في الباب المتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2021 في إطار العنصر 1 من البرنامج الفرعي 7، ومقياس الأداء ذي الصلة المتمثل في تحقيق نسبة 6 في المائة من الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي للسودان (سنويا)، وذلك على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 18)) (انظر الشكل الثامن من الباب 23).

الشكل الثامن من الباب 23

مقياس الأداء : نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في السودان (النسبة السنوية)



الاستجابة المتوقعة لطلبات الدعم المرتقبة في عام 2023

تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحويل وتحديث نظمها الإحصائية

(النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 4 (A/77/6 (Sect. 18)))

113-23 البرنامج الفرعي 4، البيانات والإحصاءات، يتوقع تعزيز إنتاج ونشر واستخدام البيانات والإحصاءات والمعلومات الجغرافية المكانية الموثوقة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي من أجل وضع السياسات واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. ويستمد البرنامج الفرعي ولايته من جملة قرارات منها قرار الجمعية العامة 261/68 بشأن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، وقرار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا 849 (د-40) بشأن الإحصاءات وبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا، والقرار 882 (د-44) بشأن تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا، وهو يهدف إلى جملة أمور منها تعزيز قدرة وكفاءة النظم الإحصائية الوطنية في مجال جمع إحصاءات قابلة للمقارنة ومتسقة. ومن المجالات التي ما برحت اللجنة تعمل بشأنها في هذا الصدد قياس ورصد بيانات الأسعار، ومؤشر أسعار الاستهلاك، لأنه أحد أهم المؤشرات الاقتصادية لبيان

العرض والطلب، وأداء آليات السوق، واستقرار الاقتصاد، وتوفير الثقة للجهات الفاعلة في السوق. وبالإضافة إلى ذلك، يتعاون البرنامج الفرعي مع الشركاء في تقديم مساعدة تقنية وخدمات بناء القدرات إلى الدول الأعضاء بشأن وضع وتحسين إحصاءاتها المتعلقة بالأسعار.

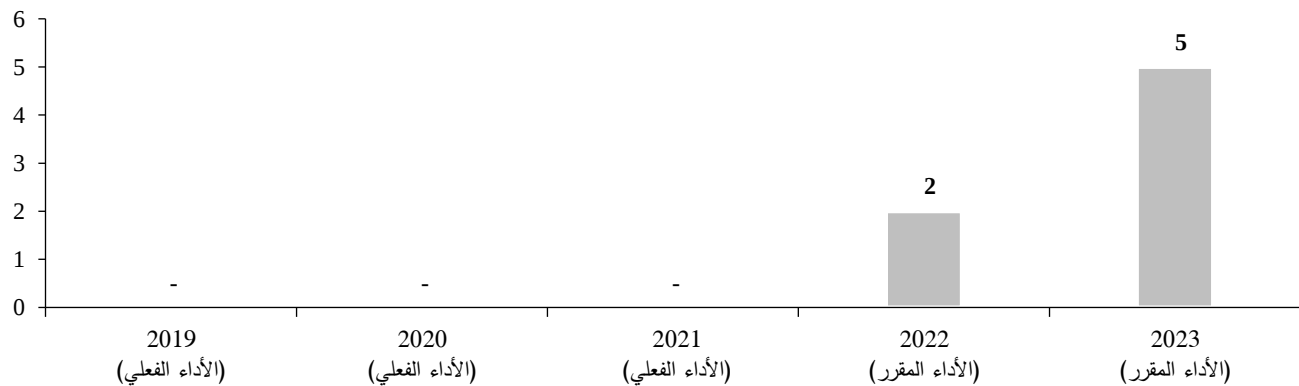
114-23 وفي الآونة الأخيرة، شكلت جائحة كوفيد-19 تحدياً أمام جمع بيانات الأسعار في أفريقيا، وهي عملية نُفذت في أغلب الأحوال من خلال دراسات استقصائية تتم وجهاً لوجه. وفي الوقت نفسه، أدت الجائحة إلى زيادة الطلب على الإحصاءات الدقيقة المقدمة في الوقت المناسب من أجل تقديم سياسات مناسبة وفعالة. وأجرى البرنامج الفرعي دراسة استقصائية لتقييم مدى تأثير المكاتب الإحصائية الوطنية للدول الأعضاء بالجائحة، وأظهرت النتائج الحاجة إلى تبادل الخبرات والممارسات بشأن سبل التصدي للتحديات التي صودفت بسبب الجائحة، فضلاً عن الحاجة إلى التدريب على الأساليب البديلة لجمع البيانات. ومنذ ذلك الحين، يتعاون البرنامج الفرعي مع مؤسسات أفريقية أخرى وجهات شريكة في التنمية في تنظيم مجموعة من الأدوات على الإنترنت بشأن الأساليب البديلة لجمع بيانات الأسعار مثل الدراسات الاستقصائية الهاتفية، والمقابلات الهاتفية الآلية الحاسوبية، واستخلاص البيانات من الشبكة، والبيانات المستقاة من الماسحات الضوئية. واستناداً إلى مجموعة الأدوات المتاحة على الإنترنت، أفادت عدة دول أعضاء عن حاجتها إلى الحصول على دعم في تطبيق هذه التقنيات الحديثة والمبتكرة لجمع البيانات. وتتوقع اللجنة أن تطلب الدول الأعضاء في عام 2023 مساعدة تقنية في تطبيق أساليب وتقنيات حديثة ومبتكرة، وأن يلبي البرنامج الفرعي هذه الطلبات من خلال تقديم مساعدة تقنية متخصصة في الدراسات الاستقصائية الهاتفية والمقابلات الهاتفية الآلية بالكمبيوتر وإجراء تدريب على تطبيق هذه الأساليب.

115-23 وسيؤدي الدعم المتوقع إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء في مجال تطبيق الدراسات الاستقصائية الهاتفية والمقابلات الهاتفية الآلية بالكمبيوتر في جمع بيانات الأسعار لإتاحة تجميع مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الجائحة وما بعدها. ومن خلال القيام بذلك، سيساعد الدعم المقدم أيضاً على تحسين استيعاب واستخدام الأساليب الحديثة والأدوات والتكنولوجيات المبتكرة لإجراء العمليات الإحصائية في النظم الإحصائية الوطنية.

116-23 ومن شأن الاستجابة المتوقعة في عام 2023 أن تسهم في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تحويل وتحديث نظمها الإحصائية، ويرد ذلك في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 4، ومقياس الأداء ذي الصلة المتمثل في قيام خمس دول أعضاء بتنفيذ خريطة الطريق المتعلقة بالتحول الرقمي وتحديث الإحصاءات الرسمية، وذلك على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 18)) (انظر الشكل التاسع من الباب 23).

الشكل التاسع من الباب 23

مقياس الأداء : عدد الدول الأعضاء التي نفذت خريطة الطريق بشأن التحول الرقمي والإحصاءات الرسمية المحدثة



تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات لتحسين بيئة الأعمال
(النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 3 (A/77/6 (Sect. 18))

117-23 يقوم البرنامج الفرعي 3، تنمية القطاع الخاص وتمويله، بدعم الحكومات والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات القارية في التصدي للمشكلات والتحديات التي تؤثر سلباً على بيئة الأعمال بغية تعزيز استثمار القطاع الخاص في المنظومات الغذائية والزراعة والأراضي. ويقوم البرنامج الفرعي على وجه الخصوص بتطوير البيانات والمعارف باعتبارها أساساً للأدوات القائمة على الأدلة، وجهود الدعوة، واتخاذ القرارات؛ ويقوم بتحسين القدرة على تحسين المهارات اللازمة لإصلاح السياسات والتشريعات والمؤسسات؛ ويقدم مساعدة تقنية لوضع وتنفيذ برامج تزيل الحواجز في قطاعي الزراعة والأراضي لإحداث تحول في المنظومات الغذائية. وإذ يحيط البرنامج الفرعي علماً بالقرارات الصادرة عن مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية في أيلول/سبتمبر 2021 والالتزام اللاحق الذي أعلنته الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشأن تلك القرارات في كانون الأول/ديسمبر 2021 وإقرار الموقف الأفريقي المشترك بشأن مؤتمر القمة في تموز/يوليه 2021، فإنه يعترف بالعمل عن كثب مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية، والمنسقين الإقليميين، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والجهات الشريكة التقنية، وغير ذلك من أصحاب المصلحة لدعم الدول الأعضاء في استحداث وتنفيذ مسارات وطنية لإحداث تحولات في المنظومات الغذائية. ويتوقع البرنامج الفرعي أن يتلقى طلبات دعم من الدول الأعضاء في المجالات التالية:

(أ) الأمن الغذائي والتغذية؛

(ب) القيمة المضافة والتنويع والتجارة؛

(ج) حقوق ملكية الأراضي والاستثمارات؛

(د) المنظومات الغذائية الشاملة والقدرة على الصمود.

118-23 ولتلبية هذه الطلبات المتوقعة، سينفذ البرنامج الفرعي إجراءات حسب الطلب في المجالات المذكورة أعلاه، ويعترف لدى القيام بذلك العمل عن كثب مع الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لتعزيز قدرة الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ومؤسسات التعليم العالي في مجال تنفيذ الإعلان الصادر عن الاتحاد الأفريقي بشأن المسائل والتحديات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا، من خلال تحسين المناهج الدراسية والبرامج المتعلقة بإدارة الأراضي لتعزيز المهارات والقدرات اللازمة للإصلاحات السياسية والمؤسسية. وسيسهم البرنامج الفرعي أيضاً في تعزيز بيئة الأعمال والفرص المتاحة للاستثمار في الأراضي في مجالات الزراعة والأعمال التجارية الزراعية في بلدان مختارة من خلال توفير البيانات والخرائط والمعارف لتيسير المفاوضات المتعلقة بالاستثمار في الأراضي، فضلاً عن تعزيز المرأة في ضمان حياة الأراضي والانخراط في مباشرة الأعمال الحرة مع تحقيق نتائج رئيسية تتمثل في إصلاحات سياسية وقانونية ومؤسسية من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني بالقدر الكافي في سياسات الأراضي والزراعة. وسيعمل أيضاً على تعزيز سلاسل القيمة الزراعية الإقليمية والتنمية الصناعية الزراعية في جماعات اقتصادية إقليمية مختارة لتعزيز الإصلاحات السياسية والمؤسسية ومن ثم زيادة القيمة المضافة والتنويع والتجارة، فضلاً عن تشجيع نماذج الاستثمار في الأراضي والشراكات التجارية وتعزيز برامج التأمين والتمويل في قطاع الزراعة كوسيلة للحد من مخاطر الصدمات مثل الجفاف والفيضانات والجراد وجائحة كوفيد-19. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضاً بإنتاج المعارف من خلال المنشور المشترك الذي تصدره بانتظام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن الاستعراض الإقليمي للأمن الغذائي والتغذية، وسيواصل دعم عمل المنصات التي ساعد في إنشائها لتسهيل نشر المعارف وبذل جهود الدعوة، ولا سيما الدورة الخامسة من المؤتمر المعني بالسياسات المتعلقة بالأراضي في أفريقيا، والمجلة الأفريقية لسياسة الأراضي والعلوم الجغرافية المكانية.

23-119 ومن شأن هذه الإجراءات أن تؤدي إلى تعزيز قدرة الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ سياسات واستراتيجيات تحدث تحولاً في المنظومات الغذائية وفقاً للالتزامات اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة بهدف تعزيز شمولها وقدرتها على الصمود في مواجهة صدمات من قبيل جائحة كوفيد-19، وزيادة القيمة المضافة والتنوع لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية.

23-120 ومن شأن الاستجابة المتوقعة في عام 2023 أن تسهم في تعزيز قدرة الدول الأعضاء على تصميم وتنفيذ سياسات لتحسين بيئة الأعمال، ويرد ذلك في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 3، ومقياس الأداء ذي الصلة المتمثل في قيام دولتين عضوين إضافيتين بتنفيذ السياسات وفقاً للنتائج التي خلصت إليها اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة، وذلك على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect.18)) (انظر الجدول 23-23 أدناه).

الجدول 23-23
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
-	-	مفوضية الاتحاد الأفريقي تعتمد الموقف الأفريقي المشترك لتقديمه إلى مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية	قيام اثنتين من الدول الأعضاء بتحسين البيئة التمكينية للأعمال التجارية لاجتذاب الاستثمارات في المجالات البالغة الأهمية التي تشمل المنظومات الغذائية والزراعة والأراضي	قيام دولتين إضافيتين من الدول الأعضاء بتنفيذ سياسات تتماشى مع النتائج التي توصلت إليها اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة التابعة للاتحاد الأفريقي بخصوص مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية
		قرار/تأييد اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة التابعة للإتحاد الأفريقي فيما يتصل بورقة الموقف الصادرة عن مؤتمر القمة ونتأجه	قيام 12 دولة من الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية بوضع سياسات واستراتيجيات وبرامج للتصدي للتحديات الرئيسية المتصلة بإدارة الأراضي	
		ورقة سياسات عالمية بشأن مؤتمر القمة المعني بالمنظومات الغذائية	إحدى الدول الأعضاء تضع سياسات واستراتيجيات وبرامج لتعزيز استثمارات القطاع الخاص التي تعزز	

الجزء الخامس التعاون الإقليمي لأغراض التنمية

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
				المنظومات الغذائية، ولا سيما الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية وسلاسل القيمة

باء - المنجزات المستهدفة

121-23 يعرض الجدول 23-24 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 23-24

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا: المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023	المقرر الفعلي المقرر المقرر
باء - توليد المعارف ونقلها	381	381	406	426	الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)

جيم - الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

الجدول 23-25

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

نققات عام 2021	اعتمادات عام 2022	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات
2 001,4	3 288,7	—	—	3 288,7	تكاليف الموظفين الأخرى
2 229,7	1 336,3	155,3	11,6	1 491,6	الاستشاريون
363,3	—	—	—	—	الخبراء
338,0	323,7	43,6	13,5	367,3	سفر الموظفين
614,1	350,8	47,8	13,6	398,6	الخدمات التعاقدية
438,1	—	—	—	—	مصرفات التشغيل العامة
10,0	—	—	—	—	الأثاث والمعدات
1 121,2	2 632,2	353,3	13,4	2 985,5	المنح والمساهمات
7 115,9	7 931,7	600,0	7,6	8 531,7	المجموع

23-122 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023 ما قدره 8 531 700 دولار، وتعكس زيادة قدرها 600 000 أو بنسبة 7,6 في المائة مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022. وتوفر الزيادة المقترحة في إطار بند المنح والمساهمات (353 300 دولار) والاستشاريين (155 300 دولار) والخدمات التعاقدية (47 800 دولار) وسفر الموظفين (43 600 دولار) تكاليف الأنشطة المتصلة ببناء القدرات اللازمة لإنشاء مراكز امتياز من أجل تطوير قطاع الأسهم الصغيرة، والاستفادة من أحدث التكنولوجيات في مجال الزراعة الذكية، على النحو المبين في الفقرة 23-108.

8 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

ألف - الأنشطة البرنامجية المنفذة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

23-123 تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تنفيذ الأنشطة التي تدخل في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ. وتتخذ الأنشطة البرنامجية في إطار البرامج الفرعية التالية للجنة: البرنامج الفرعي 1، سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية؛ والبرنامج الفرعي 2، التجارة والاستثمار والابتكار؛ والبرنامج الفرعي 3، النقل؛ والبرنامج الفرعي 4، البيئة والتنمية؛ والبرنامج الفرعي 5، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها؛ والبرنامج الفرعي 6، التنمية الاجتماعية؛ والبرنامج الفرعي 7، الإحصاءات؛ والبرنامج الفرعي 8، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية (العناصر 1 إلى 5)؛ والبرنامج الفرعي 9، الطاقة.

23-124 ومن خلال تقديم هذه المساعدة، يسهم البرنامج العادي للتعاون التقني في تحقيق أهداف البرامج الفرعية المذكورة أعلاه ونتائجها المتوقعة، ويكمل الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة لكل منها، التي يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ذات الصلة في الميزانية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 19)).

الاستجابة المقدمة لطلبات الدعم الواردة من الدول الأعضاء في عام 2021

23-125 في عام 2021، تلقى البرنامج الفرعي 2، التجارة والاستثمار والابتكار، طلبات للحصول على مساعدة تقنية من بلدين ناميين غير ساحليين، هما بوتان ومنغوليا - على اعتبار أن بوتان أيضاً من أقل البلدان نمواً - في تصميم وصياغة وتنفيذ استراتيجيات لاجتذاب وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر المستدام ودعم التعافي من جائحة كوفيد-19.

23-126 وعقدت سلسلة من المشاورات الوطنية نظمت بالاشتراك مع وكالات ترويج الاستثمار في كل بلد ومع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الوزارات التنفيذية ومستثمرون محليون وأجانب، لتحديد ثلاثة قطاعات ذات أولوية تتمتع بأعلى إمكانات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن بين الجهات الشريكة الأخرى في تلك المشاورات مكاتب منسقي الأمم المتحدة المقيمين في البلدان المستهدفة ومركز التجارة الدولية. ووضعت استراتيجيات وطنية للاستثمار الأجنبي المباشر وخطط للتنفيذ بالتعاون مع هيئات الاستثمار المعنية. وحددت الاستراتيجيات القطاعات والمستثمرين المحتملين والقنوات الموصى بها للاتصال بالمستثمرين - بما في ذلك أنشطة التسويق المحددة - والمؤثرين والعناصر المضاعفة التي قد تسهل الوصول. وحددت خطط التنفيذ وكالات حكومية معينة لها القدرة على دعم تنفيذ استراتيجية كل بلد؛ والأدوار والمسؤوليات أثناء التنفيذ؛ والحوافز الكبيرة التي يتعين التصدي لها؛ والموارد (المالية وغيرها) المطلوبة؛ فضلاً عن جدول زمني لتنفيذ الاستراتيجيات وأهم الإنجازات ومؤشرات الأداء الرئيسية لتقييم التقدم المحرز.

23-127 ولوضع هذه الاستراتيجيات وخطط التنفيذ، تم تحسين الأدوات والمنهجيات التي وضعت في إطار الطبعة الثانية من الدليل الصادر عن اللجنة بشأن سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر المستدام وترويجه وتيسيره لأغراض التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ، الذي أصدرت الطبعة الأولى منه من خلال مشروع الشريحة الحادية عشرة من حساب الأمم المتحدة الإنمائي، بشأن تعزيز التنمية الشاملة والمستدامة من خلال زيادة مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية.

128-23 وأسهم العمل المذكور أعلاه في اعتماد سياسات وبرامج تهدف إلى تحقيق نتائج أشمل وأكثر استدامة لأنشطة الأعمال التجارية والاستثمار، ولا سيما التمويل المستدام للهياكل الأساسية والشراكات بين القطاعين العام والخاص، مع التركيز بوجه خاص على البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، وهي نتيجة ترد في الباب المتعلق بالاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي 2، وذلك على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 19)).

الاستجابة المتوقعة لطلبات الدعم المرتقبة في عام 2023

تعزيز تمويل التنمية المستدامة، مع التركيز على خيارات التمويل المبتكرة والناشئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
(النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 1 (A/77/6 (Sect. 19)))

129-23 في عام 2023، سيواصل البرنامج الفرعي 1: سياسات الاقتصاد الكلي والحد من الفقر وتمويل التنمية إعطاء الأولوية لدعم الدول الأعضاء بشأن خيارات التمويل المستدامة والمبتكرة والسياسات الاقتصادية التي من شأنها أن تسرع وتيرة التحول نحو اقتصادات مستدامة وشاملة وقادرة على الصمود. واستنادا إلى تجربة البرنامج الفرعي في البرنامج العادي للتعاون التقني في عام 2022، يتوقع أن تقدم كمبوديا طلبات لمواصلة الدعم المقدم إلى المصرف الوطني في كمبوديا. وبالمثل، استنادا إلى المناقشات الأولية مع سري لانكا، يتوقع تقديم طلبات بشأن بناء القدرات على نطاق المنظومة لأغراض التمويل المستدام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقف البرنامج الفرعي أيضا على أهبة الاستعداد للاستجابة للطلبات التي يحتمل تقديمها لدعم بناء القدرات بشأن السياسات الاقتصادية التي من شأنها أن تيسر التحول نحو مستقبل أشمل وأقدر على الصمود، على غرار الدعم المقدم إلى عدة بلدان في هذا المجال في عام 2022.

130-23 واستجابة للطلب المتوقع تقديمه من كمبوديا في عام 2023، سيقدم البرنامج الفرعي دعما تقنيا لوضع استراتيجية التمويل الأخضر للمصرف الوطني في كمبوديا وإصداراته من سندات الاستدامة/السندات الخضراء من خلال البحوث والخدمات الاستشارية ومناسبات تبادل المعارف. واستجابة للطلب المتوقع تقديمه من سري لانكا، سيصدر البرنامج الفرعي مقترحا للتنمية القدرات على سنوات متعددة يشمل عقد حلقات عمل لبناء القدرات لفائدة أصحاب المصلحة بشأن خيارات التمويل المستدام وأفضل الممارسات والدروس المستفادة، وتنظيم دورات تدريبية مصممة خصيصا بشأن إصدار سندات مواضيعية، فضلا عن تقديم المساعدة في وضع الأطر اللازمة لإصدار السندات.

131-23 ومن شأن الاستجابة المتوقعة في عام 2023 أن تسهم في قيام الدول الأعضاء بتعزيز تمويل التنمية المستدامة، مع التركيز على خيارات التمويل المبتكرة والناشئة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ويرد ذلك في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 1 ومقياس الأداء ذي الصلة بشأن قيام ثلاث دول أعضاء بتنفيذ مبادرات أو إصلاحات سياساتية جديدة لتعزيز التمويل وتعبئة وتخصيص الموارد لأغراض التنمية المستدامة، وذلك على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 19)) (انظر الجدول 23-26).

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
تعزيز فهم احتياجات واستراتيجيات التمويل في أوساط مقرري السياسات في الدول الأعضاء من أجل السعي بفعالية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة	قيام 7 دول أعضاء (إندونيسيا وبروني دار السلام وبنغلاديش وساموا وسري لانكا والصين وكازاخستان) بتنفيذ مبادرات جديدة لتصميم وتنفيذ استراتيجيات التمويل من أجل سد الفجوات في التمويل من أجل تنفيذ خطة عام 2030	قيام 3 دول أعضاء (بنغلاديش وفانواتو وكمبوديا) بتنفيذ مبادرات أو إصلاحات سياسية جديدة لتعزيز التمويل وتعبئة وتخصيص الموارد لأغراض التنمية المستدامة	قيام ثلاث دول أعضاء بتنفيذ مبادرات أو إصلاحات سياسية جديدة لتعزيز التمويل وتعبئة وتخصيص الموارد لأغراض التنمية المستدامة	قيام ثلاث دول أعضاء بتنفيذ مبادرات أو إصلاحات سياسية جديدة لتعزيز التمويل وتعبئة وتخصيص الموارد لأغراض التنمية المستدامة

التعجيل بتنسيق السياسات الإقليمية من أجل تحقيق التنمية القائمة على الوعي بالمخاطر والقدرة على التكيف مع تغير المناخ

(النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 5 (A/77/6 (Sect. 19))

23-132 في عام 2023، سيركز البرنامج الفرعي 5، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها، على دعم الدول الأعضاء في تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا الفضاء والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها من أجل التعافي من جائحة كوفيد-19 وبناء القدرة على الصمود في مواجهة مخاطر الكوارث وتغير المناخ من خلال آليات التعاون الإقليمي.

23-133 وبفضل الخبرة المكتسبة في مجال الأزمات المتداخلة للجائحة والمخاطر الطبيعية، فمن المتوقع أن تطلب الدول الأعضاء، ولا سيما الدول المعرضة للظواهر المناخية الشديدة مثل الفيضانات والجفاف والأعاصير المدارية وتآكل السواحل وموجات الحر، الحصول على دعم تقني لتعزيز المعارف وبناء القدرات اللازمة لتقييم المخاطر المعقدة والمتتالية ورصدها والتصدي لها.

23-134 وفي إطار تلبية الاحتياجات المتزايدة، ستستفيد أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها اللجنة من المنتجات الجاري تطويرها في إطار مشاريع حساب التنمية بشأن تفعيل الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في آسيا والمحيط الهادئ، والربط بالشبكات الرقمية وشبكات النقل من أجل إكساب المجتمعات المحلية الريفية في بلدان آسيا والمحيط الهادئ القدرة على الصمود اجتماعيا واقتصاديا في مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19 لبناء القدرة على الصمود في مواجهة مخاطر الكوارث وتغير المناخ وترويج التطبيقات الرقمية وتطبيقات تكنولوجيا الفضاء في المنطقة. وباستخدام هذه المنتجات، ومنها المنصة الخاصة بالمخاطر والقدرة على الصمود، من شأن الاستجابات المتوقعة أن تعمق فهم الدول الأعضاء للمخاطر المتتالية، وأن تعزز القدرة على إجراء التحليل القائم على الأدلة ودعم الانتقال إلى مجتمع رقمي يتسم بالشمول والقدرة على الصمود.

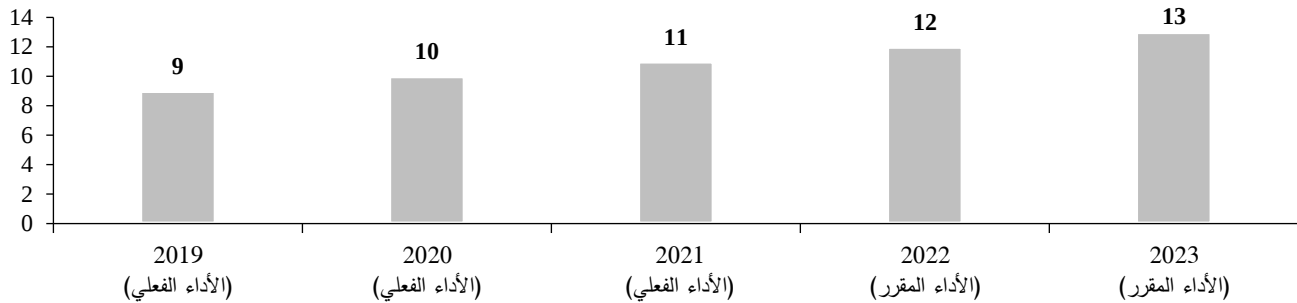
23-135 وستشمل الاستجابات المتوقعة تنظيم حلقات عمل لبناء القدرات لفائدة المسؤولين الحكوميين في البلدان النامية المعرضة لخطورة شديدة وذات القدرات المنخفضة وذلك من أجل بناء القدرة على الصمود. وسيتم إعداد مواد تدريبية لتعزيز المعارف وبناء

القدرات من أجل وضع السياسات باستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقات تكنولوجيا الفضاء في البلدان المستهدفة.

136-23 ومن شأن الاستجابة المتوقعة في عام 2023 أن تسهم في التعجيل بتنسيق السياسات الإقليمية من أجل تحقيق التنمية القائمة على الوعي بالمخاطر والقادرة على التكيف مع تغير المناخ، ويرد ذلك في النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 5، ومقياس الأداء ذي الصلة المتمثل في تنفيذ 13 مبادرة تهدف إلى تحسين القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، وذلك على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 19)) (انظر الشكل العاشر من الباب 23).

الشكل العاشر من الباب 23

مقياس الأداء : عدد المبادرات الرامية إلى تحسين القدرة على مواجهة الكوارث (العدد التراكمي)



تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية لآسيا والمحيط الهادئ على قياس التقدم المحرز في التنمية بما يتجاوز النمو الاقتصادي

(النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 7 (A/77/6 (Sect. 19)))

النظم الإحصائية الوطنية لآسيا والمحيط الهادئ مجهزة بشكل أفضل لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

(النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 7 (A/77/6 (Sect. 19)))

137-23 في عام 2023، سيواصل البرنامج الفرعي 7، الإحصاءات، تعزيز النظم الإحصائية الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ لتحسين توافر البيانات والإحصاءات الرسمية الجيدة وإمكانية الوصول إليها واستخدامها دعماً للتنمية المستدامة. واستناداً إلى جهود النوعية، يتوقع البرنامج الفرعي ورود طلبات لا سيما من الدول الجزرية في المحيط الهادئ للحصول على دعم على الصعيد القطري لتطوير الحسابات الخاصة بالنظم الإيكولوجية وبالتالي تحسين توافر البيانات والإحصاءات الرسمية لرصد أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالنظم الإيكولوجية.

138-23 واستجابة لهذه الطلبات المتوقعة في عام 2023، سيدعم البرنامج الفرعي النظم الإحصائية الوطنية في البلدان المستهدفة للنهوض بحسابات النظم الإيكولوجية في هذه البلدان من خلال تقديم مساعدة تقنية مصممة خصيصاً ودورات تدريبية وغير ذلك من أنشطة بناء القدرات والخدمات الاستشارية، بسبل منها الطرائق الافتراضية، وقد يقوم البرنامج الفرعي باستكمال الدعم المقدم عن بعد بالاستعانة باستشاريين محليين، إذا لزم الأمر. وسيقوم مستشار إقليمي معني بالإحصاءات البيئية تابع للجنة بتنسيق الدعم المقدم من اللجنة، والإشراف على عمل الاستشاريين، وضمان تلبية الطلبات المتعلقة بحسابات النظم الإيكولوجية التي سبق أن قدمتها الدول الأعضاء.

23-139 ومن شأن الاستجابة المتوقعة في عام 2023 أن تسهم في تعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية لآسيا والمحيط الهادئ على قياس التقدم المحرز في التنمية بما يتجاوز النمو الاقتصادي، ويرد ذلك في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 7، ومقياس الأداء ذي الصلة المتمثل في زيادة عدد النظم الإحصائية الوطنية التي تتمتع بقدرات معززة على قياس التقدم المحرز في التنمية بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (Sect. A/77/6 (19) والجدول 23-27). ومن شأن الاستجابة أن تسهم أيضا في تجهيز النظم الإحصائية الوطنية لآسيا والمحيط الهادئ بشكل أفضل لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهو ما يرد في النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 7، ومقياس الأداء ذي الصلة المتمثل في النسبة المئوية لتوفر بيانات كافية فيما يتصل بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وذلك على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (Sect. 19 (A/77/6)) (انظر الشكل الحادي عشر من الباب 23).

الجدول 23-27

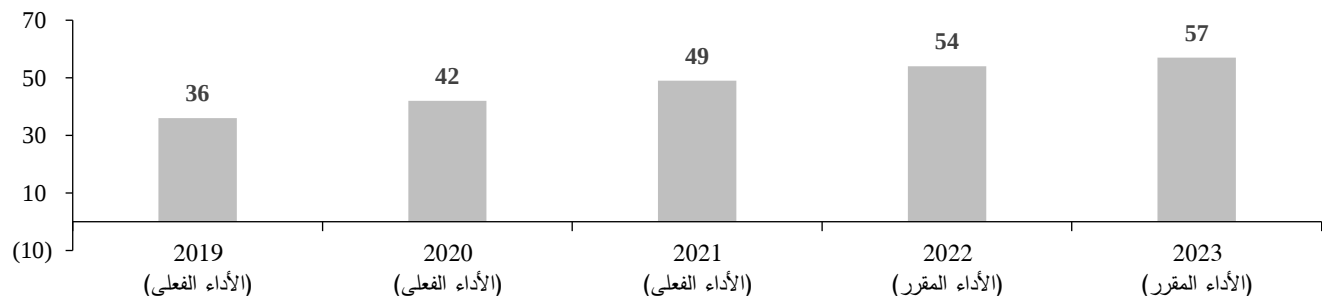
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
10 بلدان أظهرت امتلاك نظمها الإحصائية الوطنية قدرة معززة على قياس التقدم المحرز في التنمية بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي	لا حظت لجنة الإحصاءات مع التقدير الجهود المتزايدة الرامية إلى تجميع الحسابات البيئية في المنطقة	13 بلدا أظهرت امتلاك نظمها الإحصائية الوطنية قدرة معززة على قياس التقدم المحرز في التنمية بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي	8 بلدان أظهرت امتلاك نظمها الإحصائية الوطنية قدرة معززة على قياس التقدم المحرز في التنمية بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي	زيادة عدد النظم الإحصائية الوطنية ذات القدرات المعززة على قياس التقدم المحرز في مجال التنمية بما يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي

الشكل الحادي عشر من الباب 23

مقياس الأداء : النسبة المئوية لتوفر بيانات كافية فيما يتصل بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

(بالنسبة المئوية)



الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ تعزز التعاون الإقليمي في معالجة القضايا العابرة للحدود وبناء القدرة على الصمود

(النتيجة 3 من العنصر 1 من البرنامج الفرعي 8 (A/77/6 (Sect. 19))

زيادة إدماج التحليل المتصل بمخاطر الكوارث في عمليات التخطيط على الصعيدين الوطني والمحلي في بلدان جنوب آسيا وجنوب غربها

(النتيجة 3 من العنصر 4 من البرنامج الفرعي 8 (A/77/6 (Sect. 19))

140-23 في عام 2023، تتوقع عدة برامج فرعية للجنة، ولا سيما البرنامج الفرعي 1، سياسات الاقتصاد الكلي، والحد من الفقر وتمويل التنمية، والبرنامج الفرعي 6، التنمية الاجتماعية، والبرنامج الفرعي 7، الإحصاءات، والبرنامج الفرعي 8، الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية، تقديم مساعدة متكاملة في مجال بناء القدرات استجابة للطلبات المرتقبة من الدول الأعضاء التي تعترف بتقديم استعراضاتها الوطنية الطوعية خلال ذلك العام. وتتوقع هذه البرامج الفرعية أيضا أن تقدم دعما في إطار المتابعة حسب الطلب إلى البلدان التي سبق لها أن قدمت استعراضاتها الوطنية الطوعية. ومن المتوقع أن تكون بروني دار السلام وسنغافورة وفيجي وكازاخستان وملديف ومنغوليا من بين الدول الأعضاء المعنية بالتنمية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

141-23 وستستفيد الاستجابات المتوقعة والمساعدة المصممة خصيصا في مجال التعاون التقني من خبرة اللجنة في مختلف المجالات المواضيعية وستستفيد من الأدوات والمنهجيات والأدوات المعترف بها فضلا عن الأدوات التي تناصرها اللجنة، مثل منهجية "عدم ترك أحد خلف الركب" ومؤشر التباين، وأداة تعقب أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، واحتياجات الاستثمار في إطار أهداف التنمية المستدامة، وأدوات التوجيه الخاصة بالاستعراضات الوطنية الطوعية.

142-23 ولهذا الغرض، تتوقع اللجنة في عام 2023 دعم صياغة الاستعراضات الوطنية الطوعية في الدول الأعضاء المستهدفة من خلال تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودراسة تأثير جائحة كوفيد-19، وحساب الاحتياجات الاستثمارية في إطار الأهداف، وقياس عدم تكافؤ الفرص وتحديد من تخلفوا عن الركب. وستنفذ الأنشطة باستخدام طرائق متنوعة ومرنة، منها تنظيم دورات تدريبية لبناء القدرات (على شبكة الإنترنت وبالحضور الشخصي)، وإشراك أصحاب المصلحة، وترتيبات التوأمة، واستعراض الأقران، والجولات الدراسية، وشبكات الممارسين على الإنترنت، والاستعراضات المحلية الطوعية. وستستفيد الأنشطة أيضا من المعارف الناتجة من خلال مشاريع ممولة من مصادر أخرى، ومن أمثلة ذلك مشروع بشأن تعزيز المتابعة والاستعراض لخطة عام 2030 في الدول الأعضاء في اللجنة التي هي بصدد تقديم استعراضات وطنية طوعية ممولة في إطار برنامج التعاون بين الصين واللجنة.

143-23 ومن شأن الاستجابة المتوقعة في عام 2023 أن تسهم في تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ في معالجة القضايا العابرة للحدود وبناء القدرة على الصمود، وهو ما يرد في النتيجة 3 من العنصر 1 من البرنامج الفرعي 8، ومقياس الأداء ذي الصلة المتمثل في قيام بلد آخر بوضع استراتيجية وطنية لمعالجة القدرة على الصمود المتعلقة بالمناخ والكوارث والحد من مواطن الضعف، بما يتماشى مع الأولويات الإقليمية، وذلك على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 19) والجدول 23-28). ومن شأن الاستجابة المتوقعة في عام 2023 أن تسهم أيضا في زيادة إدماج التحليل المتصل بمخاطر الكوارث في التخطيط الوطني والمحلي في بلدان جنوب وجنوب غرب آسيا، وهو ما يرد في النتيجة 3 من العنصر 4 من البرنامج الفرعي 8، ومقياس الأداء ذي الصلة المتمثل في قيام مقررري السياسات من بلدين من بلدان جنوب آسيا باستخدام أدوات التخطيط وتقنياته ومبادئه التوجيهية المفصلة حسب الحاجة لتيسير إجراء التحليل المتصل بمخاطر الكوارث لأغراض التخطيط الوطني والمحلي، وذلك على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 19) (انظر الجدول 23-29).

الجدول 23-28

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
-	-	البلدان الجزرية في المحيط الهادئ نظرت في وضع استراتيجية إقليمية لمعالجة الأولويات الإقليمية بشأن القدرة على الصمود المتعلقة بالمناخ وبالكوارث، والحد من مواطن الضعف	قيام بلد واحد على الأقل بصياغة استراتيجية وطنية لمعالجة القدرة على الصمود المتعلقة بالمناخ وبالكوارث، والحد من مواطن الضعف بما يتماشى مع الأولويات الإقليمية	قيام بلد آخر بصياغة استراتيجية وطنية لمعالجة القدرة على الصمود المتعلقة بالمناخ وبالكوارث، والحد من مواطن الضعف بما يتماشى مع الأولويات الإقليمية

الجدول 23-29

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
-	-	النُهج القائمة على الأدلة الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ لم يجر بعدُ إضفاء الطابع المؤسسي عليها ولا تفعيلها من الناحية العملية	استفادة أحد البلدان التجريبية في جنوب آسيا من تكييف أدوات التخطيط وتقنياته ومبادئه التوجيهية لتيسير إجراء تحليلات متصلة بمخاطر الكوارث لأغراض التخطيط على الصعيدين الوطني والمحلي	استخدام مقرري السياسات من بلدين في جنوب آسيا أدوات التخطيط وتقنياته ومبادئه التوجيهية لتيسير إجراء تحليلات متصلة بمخاطر الكوارث لأغراض التخطيط على الصعيدين الوطني والمحلي

باء - المنجزات المستهدفة

23-144 يعرض الجدول 23-30 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 23-30

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي المقرر المقرر			
	لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023
باء - توليد المعارف ونقلها	142	126	134	140
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)				

جيم - الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

الجدول 23-31

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	التغيرات		اعتمادات عام 2022	نفقات عام 2021	تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
	النسبة المئوية	المجموع			
تكاليف الموظفين الأخرى	116,4	425,4	365,6	478,4	791,0
الاستشاريون	(25,9)	(425,4)	1 645,6	1 699,9	1 220,2
الخبراء	—	—	—	7,7	—
سفر الموظفين	—	—	347,4	15,7	347,4
الخدمات التعاقدية	—	—	536,1	480,4	536,1
مصروفات التشغيل العامة	—	—	182,7	56,2	182,7
الأثاث والمعدات	—	—	—	4	—
المنح والمساهمات	—	—	365,6	337,1	365,6
المجموع	—	—	3 443,0	3 079,3	3 443,0

23-145 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023 ما قدره 3 443 000 دولار، ولا تعكس أي تغيير في الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022. وستوفر الزيادة المقترحة في إطار بند تكاليف الموظفين الأخرى (425 400 دولار) والنقصان المقترح في إطار بند الاستشاريين (425 400 دولار) تكاليف استمرار المهام المسندة إلى شاعلي وظائف المستشارين الإقليميين لتقديم خدمات استشارية ودعم تقني إلى الدول الأعضاء بشأن المواضيع المهمة والناشئة، وكفالة فعالية تقديم مساعدة الأمم المتحدة على أرض الواقع وفقا للطلبات والمطالب الصريحة المقدمة من بلدان في المنطقة.

9 - التنمية الاقتصادية في أوروبا

ألف - الأنشطة البرنامجية المنفذة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

23-146 تقوم اللجنة الاقتصادية لأوروبا على تنفيذ الأنشطة التي تدخل في إطار التنمية الاقتصادية في أوروبا. وتنفذ الأنشطة البرنامجية في إطار البرامج الفرعية التالية للجنة الاقتصادية لأوروبا: البرنامج الفرعي 1، البيئة؛ والبرنامج الفرعي 2، النقل؛ والبرنامج الفرعي 3، الإحصاءات؛ والبرنامج الفرعي 4: التعاون والتكامل الاقتصادي؛ والبرنامج الفرعي 5، الطاقة المستدامة؛

والبرنامج الفرعي 6، التجارة؛ والبرنامج الفرعي 7، الغابات والصناعة الحرجية؛ والبرنامج الفرعي 8، الإسكان وإدارة الأراضي والسكان.

147-23 ومن خلال تنفيذ هذه الأنشطة، يسهم البرنامج العادي للتعاون التقني في تحقيق أهداف البرامج الفرعية المذكورة أعلاه ونتائجها المتوقعة، ويكمل الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة لكل منها، التي يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ذات الصلة في تقرير الميزانية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 20)).

الاستجابة المقدمة لطلبات الدعم الواردة من الدول الأعضاء في عام 2021

تعزيز الأداء البيئي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

(النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 1 (A/76/6 (Sect. 20)))

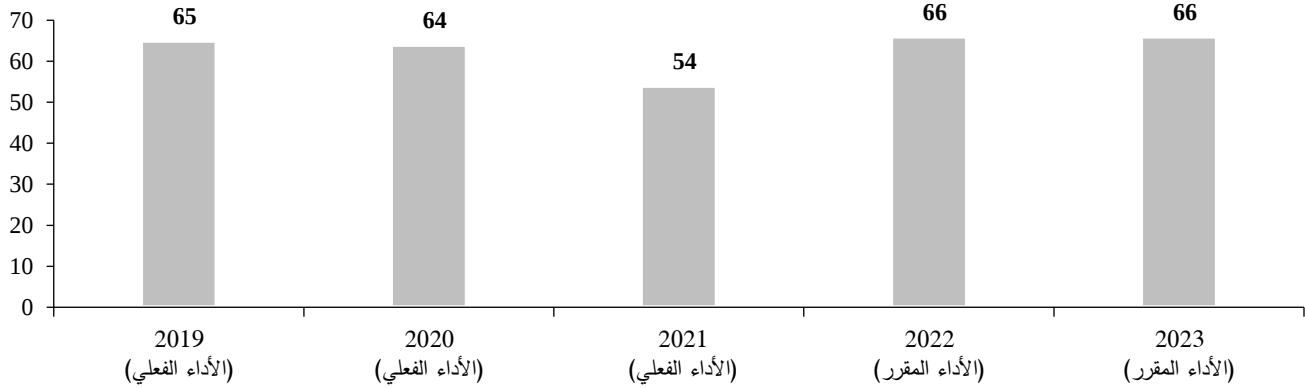
148-23 البرنامج الفرعي 1، البيئة يدعم ويشجع تنفيذ أدوات سياساتية للجنة تشمل استعراضات الأداء البيئي للجنة الاقتصادية لأوروبا. وفي عام 2021، استجاب البرنامج الفرعي لعدد متزايد من الطلبات لبناء القدرات والتعاون التقني في مجال الإدارة البيئية في بلدان مختارة من البلدان المستفيدة من برامج الأمم المتحدة، وعمل على تعزيز قدرات تلك البلدان في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراضات الأداء البيئي ولا سيما تحسين قدرة غرب البلقان وأوروبا الشرقية على التصدي للتحديات المشتركة في مجالات التنوع البيولوجي وتغير المناخ والاقتصاد الأخضر وإدارة النفايات. واستنادا إلى مجموعات السياساتية المواضيعية التي وضعت في إطار مشروع حساب الأمم المتحدة الإنمائي بشأن الإدارة البيئية القائمة على الأدلة والسياسات البيئية المستدامة دعما لخطة عام 2030 في جنوب شرق أوروبا للفترة 2018-2021، قدم البرنامج الفرعي دعما استشاريا في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراضات الأداء البيئي، وحدد تحديات مشتركة وممارسات جيدة، ووضع مجموعة من التوصيات التي تنطبق على البلدان والمناطق دون الإقليمية المستهدفة.

149-23 واستكمل الدعم المقدم من البرنامج العادي للتعاون التقني العمل المضطلع به من خلال الميزانية العادية للباب 20 ونفذ بالتآزر مع حساب الأمم المتحدة للتنمية.

150-23 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحسين الإدارة والأداء في المجال البيئي، وهي نتيجة ترد في الباب المتعلق بالاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي 1، وتحديدًا تعزيز الأداء البيئي في منطقة اللجنة، وهو ما يرد في النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 1 ومقياس الأداء ذي الصلة المتمثل في تحقيق 54 غاية من غايات أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المشمولة باستعراضات الأداء البيئي، وذلك على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 20)). (انظر الشكل الثاني عشر من الباب 23).

الشكل الثاني عشر من الباب 23

مقياس الأداء : عدد غايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المشمولة باستعراضات الأداء البيئي في سنة واحدة



الاستجابة المتوقعة لطلبات الدعم المرتقبة في عام 2023

تعزيز الأداء البيئي في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

(النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 1 ((A/77/6 (Sect. 20))

تحسين رقمنة التجارة في الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا

(النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 6 ((A/77/6 (Sect. 20))

تعزيز حوكمة السلامة في أماكن العمل في شرق وجنوب شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا

(النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 1 ((A/77/6 (Sect. 20))

تعزيز الدعم التنظيمي في مجال السلامة على الطرق الذي يسهم في تقليل عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث

المروور في جميع أنحاء العالم

(النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 2 ((A/77/6 (Sect. 20))

إجراء تعداد جديد للسكان والمساكن يؤدي إلى نتائج فعالة من حيث التكلفة وذات نوعية أفضل

(النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 3 ((A/77/6 (Sect. 20))

انخفاض بصمة الكربون وتحسين نوعية الحياة في المباني العالية الأداء

(النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 5 ((A/77/6 (Sect. 20))

151-23 في عام 2023، ستواصل البرامج الفرعية التي تقدم المساعدة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني دعم المسؤولين الحكوميين والمعنيين بالسياسات من البلدان المستفيدة من برامج الأمم المتحدة وتوفير التعاون التقني لتعزيز القدرات الوطنية من أجل الانضمام إلى اللجنة وتنفيذ الصكوك والقواعد والمعايير القانونية الدولية، والتصدي للتحديات العابرة للحدود الجارية والناشئة، وتوفير استجابات سياساتية متكاملة للواقع الاقتصادي المتغير ودعم المقاطعات في تحقيق خطة عام 2030. وتعتزم اللجنة مواصلة تنفيذ أنشطة بناء القدرات المحددة الهدف والمقدمة حسب الطلب، بما في ذلك الخدمات الاستشارية والتدريب والمشاريع الميدانية بالتعاون الوثيق مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان المستفيدة من البرامج. وعلاوة على ذلك، ولتجسيد الترابط بين أهداف التنمية المستدامة، وانسجاماً مع الطلبات المتوقعة من الدول الأعضاء، من المتوقع تنفيذ أنشطة بناء القدرات في إطار التعاون الشامل لعدة قطاعات بين برامجها الفرعية الثمانية في المجالات التي تتقارب فيها أهداف

متعددة (التحول الرقمي والمستدامة لأغراض التنمية المستدامة في منطقة اللجنة؛ والاقتصاد الدائري والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛ والمدن المستدامة والذكاء المناسبة لجميع الأعمار؛ والتنقل المستدام والترابط الشبكي؛ وقياس ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة). وسيقوم أيضا بإدماج عنصري التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعلم من الأقران لتبادل الخبرات بشأن مختلف نهج تنمية القدرات والخيارات السياسية التي استخدمتها البلدان للاستفادة من الممارسات الجيدة المتاحة التي يمكن تكرارها في جميع أنحاء المنطقة.

152-23 واستجابة للطلبات المتوقعة في عام 2023، تهدف البرامج الفرعية إلى التصدي للتحديات التي تواجهها البلدان المستفيدة من برامج الأمم المتحدة مع التركيز على الأثر الاقتصادي والبيئي لجائحة كوفيد-19، من خلال تقديم التعاون التقني لدعم التصديق على القواعد والمعايير والاتفاقات الدولية وتنفيذها، والتصدي للتحديات الناشئة العابرة للحدود من خلال تحسين الترابط بالشبكات وبناء القدرة الاقتصادية والبيئية على الصمود من خلال المنصة التي يوفرها برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا.

153-23 وستنفذ البرامج الفرعية برامج لبناء القدرات تركز على ما يلي:

(أ) دعم تنفيذ الاتفاقية المتعلقة بالآثار عابرة الحدود للحوادث الصناعية وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في القوقاز ووسط آسيا وشرق وجنوب شرق أوروبا، فضلا عن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف مع التركيز بوجه خاص على تعزيز التعاون فيما بين السلطات الوطنية؛

(ب) إعداد استعراضين للأداء في مجال السلامة على الطرق (أوزبكستان ومولدوفا) لمساعدة جنوب شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا على تحسين النظم الوطنية للسلامة على الطرق وتعزيز القدرات من أجل التنفيذ الفعال لصكوك الأمم المتحدة القانونية المتعلقة بالسلامة على الطرق؛

(ج) إقامة تعاون طويل الأجل في مجال تنمية القدرات وإجراء حوار سياساتي لفائدة أصحاب المصلحة الوطنيين وعقد سلسلة من الدورات التدريبية المحددة الهدف لتنمية القدرات في مجال سياسة السلامة على الطرق واللوائح المنظمة للمركبات الآمنة (البوسنة والهرسك، جورجيا) دعما لتنفيذ عقد العمل من أجل السلامة على الطرق للفترة 2021-2030؛

(د) تعزيز القدرات الوطنية على إجراء تعدادات المساكن والسكان في بلدان شرق وجنوب شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا؛

(هـ) تقديم مساعدة إلى البلدان المستفيدة من برامج الأمم المتحدة في مجال تعزيز تيسير التجارة، باستخدام المعايير العالمية لتيسير التجارة، والأعمال التجارية الإلكترونية، والتجارة والتنمية المستدامتين، وتنفيذ خرائط طريق إقليمية ووطنية لتيسير التجارة؛

(و) المساعدة في إعادة البناء على نحو أفضل في سياق الربط عن طريق شبكات النقل والتجارة من خلال تنفيذ التبادل السلس للمعلومات باستخدام وسائل متعددة على طول الممرات الرقمية في منطقة اللجنة؛

(ز) تطبيق تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة في برنامج الأمم المتحدة الخاص المعني باقتصادات بلدان وسط آسيا؛

(ح) تعزيز القدرات في شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا في مجالات كفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، وتحقيق الحياد الكربوني، والانتقال إلى نظم طاقة أكثر استدامة؛

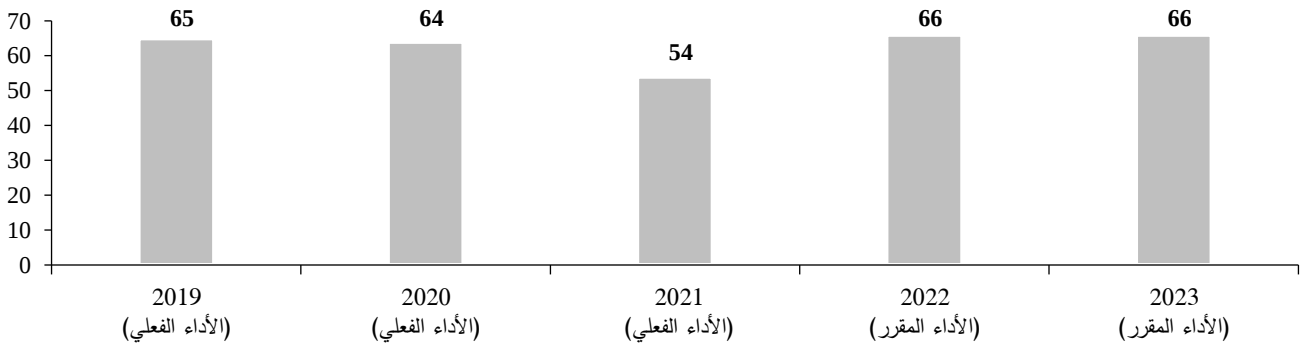
(ط) التعاون التقني بشأن استعادة الهيئة الطبيعية للغابات، بما في ذلك دعم وضع استراتيجيات وطنية للغابات في أوزبكستان وقيرغيزستان، والاستهلاك والإنتاج المستدامين للمنتجات الحرجية، والإدارة المستدامة للغابات، والحراجة الحضرية، كما هو الحال في أوزبكستان؛

(ي) الإسكان المستدام والتنمية الحضرية والسكان.

23-154 ومن شأن الاستجابات المتوقعة أن تسهم في تحقيق النتائج المبينة في إطار جميع البرامج الفرعية الثمانية، بما في ذلك تعزيز الأداء البيئي في منطقة اللجنة وتعزيز حوكمة السلامة في أماكن العمل في شرق وجنوب شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا، وهو ما يرد في النتيجتين 1 و 3 من البرنامج الفرعي 1 ومقاييس الأداء ذات الصلة (انظر الشكل الثالث عشر من الباب 23 والجدول 23-32)؛ وتعزيز الدعم التنظيمي للسلامة على الطرق بما يسهم في انخفاض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث الطرق في جميع أنحاء العالم، وهو ما يرد في النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 2 ومقياس الأداء ذي الصلة (انظر الشكل الرابع عشر من الباب 23)؛ وإجراء تعداد جديد للسكان والمساكن يوفر نتائج فعالة من حيث التكلفة وذات نوعية أفضل، وهو ما يرد في النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 3 ومقياس الأداء ذي الصلة (انظر الشكل الخامس عشر من الباب 23)؛ وتخفيض البصمة الكربونية وتحسين نوعية الحياة باستخدام المباني العالية الأداء، وهو ما يرد في النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 5، ومقياس الأداء ذي الصلة (انظر الشكل السادس عشر من الباب 23)؛ وتعزيز رقمنة التجارة في الدول الأعضاء في اللجنة، وهو ما يرد في النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 6 ومقياس الأداء ذي الصلة (انظر الشكل السابع عشر من الباب 23)؛ والنتائج الأخرى ومقاييس الأداء ذات الصلة، وذلك على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 20)).

الشكل الثالث عشر من الباب 23

مقياس الأداء : عدد غايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المشمولة باستعراضات الأداء البيئي في سنة واحدة



الجدول 23-32

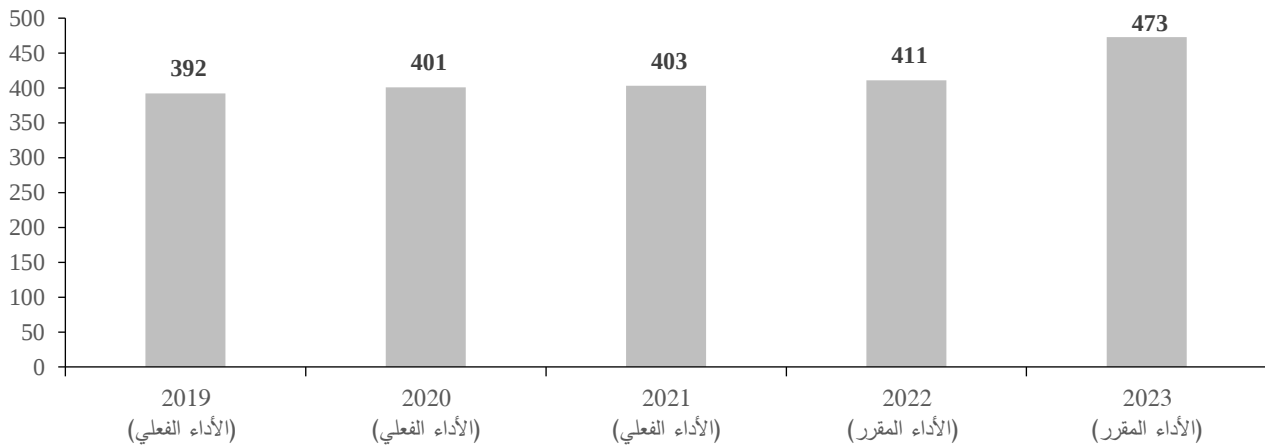
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
اتفاق الأطراف على تعزيز الحوكمة عن طريق إقامة حوارات سياسية وطنية بشأن السلامة في أماكن	شروع صربيا في وضع اختصاصات للجنة توجيهية معنية بالحوارات السياسية الوطنية	قيام صربيا بإنشاء لجنة توجيهية معنية بالحوارات السياسية الوطنية	عقد اجتماعات اللجنة التوجيهية الصربية المعنية بالحوارات السياسية الوطنية.	قيام صربيا وخمسة بلدان في وسط آسيا بمواصلة وتنفيذ الحوارات السياسية الوطنية.

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
العمل من خلال برنامج المساعدة والتعاون التابع للاتفاقية	شروع بلدان آسيا الوسطى في أنشطة لبدء حوارات سياسية وطنية	قيام بلدان وسط آسيا بمراجعة تشريعات السلامة في أماكن العمل بغية مواءمتها مع متطلبات الاتفاقية	قيام صربيا بمراجعة تشريعات السلامة في أماكن العمل بغية مواءمتها مع متطلبات الاتفاقية والمجالات السياسية ذات الصلة.	إطلاق حوارات سياسية وطنية في بلدان وسط آسيا

الشكل الرابع عشر من الباب 23

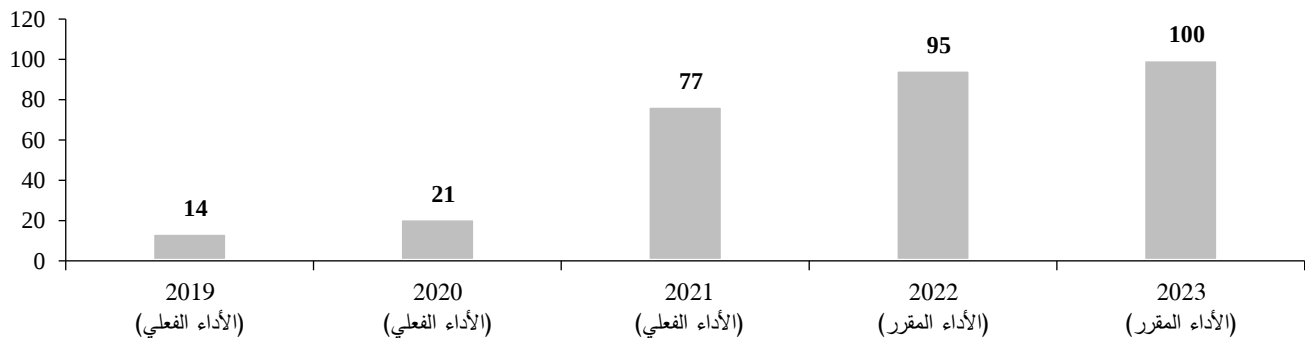
مقياس الأداء: عدد الأطراف المتعاقدة في اتفاقيات الأمم المتحدة الأساسية للسلامة على الطرق (العدد التراكمي)



الشكل الخامس عشر من الباب 23

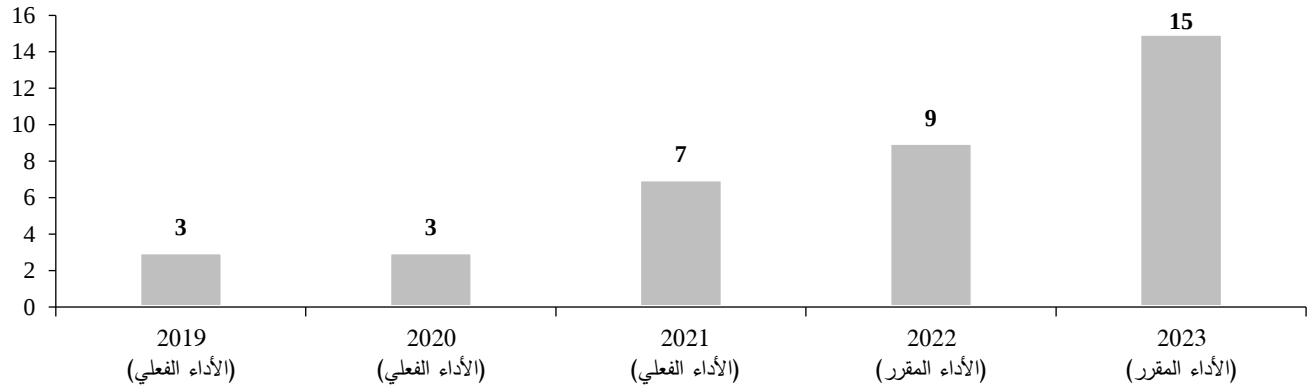
مقياس الأداء: بلدان اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي أجرت تعدادا امتثالا لتوصيات مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين

(بالنسبة المئوية)



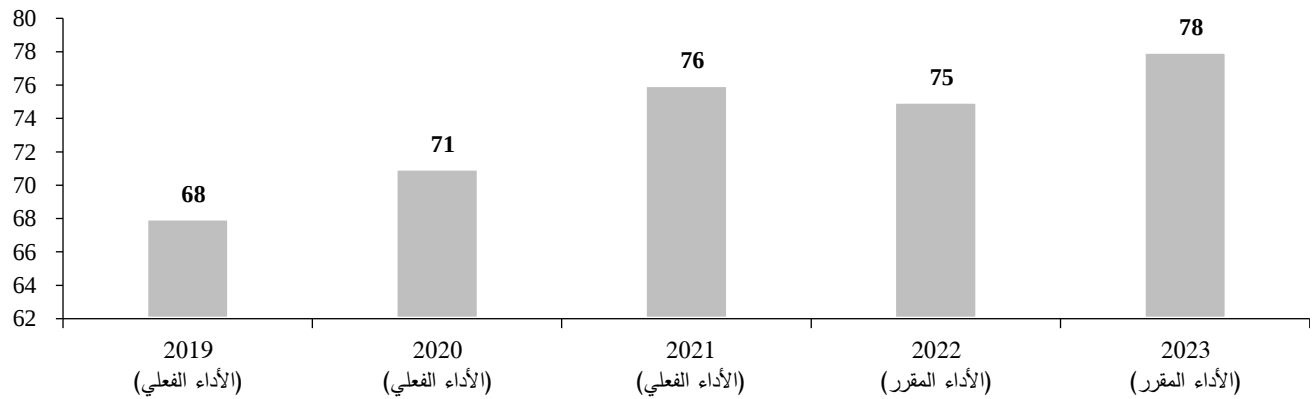
الشكل السادس عشر من الباب 23

مقياس الأداء : عدد مراكز التميز الدولية التي تعمم المبادئ التوجيهية الإطارية لمعايير كفاءة الطاقة في المباني (العدد التراكمي)



الشكل السابع عشر من الباب 23

مقياس الأداء : متوسط معدل تنفيذ تدابير تيسير التجارة الرقمية للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا



باء - المنجزات المستهدفة

155-23 يعرض الجدول 33-23 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 33-23

اللجنة الاقتصادية لأوروبا: المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

المقرر الفعلي المقرر المقرر
لعام 2021 لعام 2021 لعام 2022 لعام 2023

الفئة والفئة الفرعية

باء - توليد المعارف ونقلها

الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)

75 75 75 75

جيم - الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

الجدول 23-34

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)	التغيرات		اعتمادات عام 2022	نقذات عام 2021	
	النسبة المئوية	المجموع			
1 557,9	5,0	71,8	1 486,1	1 219,2	تكاليف الموظفين الأخرى
306,5	(19,0)	(71,8)	378,3	643,1	الاستشاريون
173,7	—	—	173,7	33,2	سفر الموظفين
—	—	—	—	36,1	الخدمات التعاقدية
—	—	—	—	10,9	مصروفات التشغيل العامة
296,9	—	—	296,9	76,1	المنح والمساهمات
2 335,0	—	—	2 335,0	2 018,9	المجموع

23-156 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023 ما قدره 2 335 000 دولار، ولا تعكس أي تغير في الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022. وستوفر الزيادة المقترحة في إطار بند تكاليف الموظفين الأخرى (800 71 دولار) تكاليف وظيفة إضافية لمستشار إقليمي لتلبية طلبات الدول الأعضاء في اللجنة في مجالات الإسكان والتنمية الحضرية والإدارة المستدامة للغابات، ويقابلها نقصان مقابل في إطار بند الاستشاريين (800 71 دولار).

10 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

ألف - الأنشطة البرنامجية المنفذة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

23-157 تقوم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على تنفيذ الأنشطة المدرجة في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتنفذ الأنشطة البرنامجية في إطار البرامج الفرعية التالية للجنة: البرنامج الفرعي 1، التجارة الدولية والتكامل والبنية التحتية؛ والبرنامج الفرعي 2، الإنتاج والابتكار؛ والبرنامج الفرعي 3، سياسات الاقتصاد الكلي والنمو؛ والبرنامج الفرعي 4، التنمية والمساواة على الصعيد الاجتماعي؛ والبرنامج الفرعي 6، السكان والتنمية؛ والبرنامج الفرعي 7، التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية؛ والبرنامج الفرعي 8، الموارد الطبيعية؛ والبرنامج الفرعي 10، الإحصاءات؛ والبرنامج الفرعي 11، الأنشطة دون الإقليمية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية وكوبا والمكسيك وهايتي؛ والبرنامج الفرعي 12، الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي.

23-158 ومن خلال تنفيذ هذه الأنشطة، يسهم البرنامج العادي للتعاون التقني في تحقيق أهداف البرامج الفرعية المذكورة أعلاه ونتائجها المتوقعة، ويكمل الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة لكل منها، التي يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ذات الصلة في تقرير الميزانية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 21)).

الطلبات الإضافية المتوقع تقديمها من الدول الأعضاء للحصول على الدعم لعام 2023

159-23 استجابة لزيادة متوقعة في الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على مساعدة تقنية بسبب إعادة البناء المؤدية إلى التحول نتيجة لجائحة كوفيد-19، تعترم اللجنة تقديم المزيد من التعاون التقني والخدمات الاستشارية ودعم بناء القدرات إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تعافيتها في المجالات المتصلة بسياسات الاقتصاد الكلي، ولا سيما السياسات المالية والنقدية الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي ومعالجة ارتفاع مستويات الديون وزيادة تكاليف خدمة الديون؛ وتعزيز نظم الضمان الاجتماعي وسياسات الحماية الاجتماعية؛ وتأخير التعداد السكاني والتقديرات والتنبؤات السكانية؛ ولوجستيات التجارة والربط الشبكي وسلاسل التوريد التي واجهت اضطرابات في الفترة الأخيرة بسبب الجائحة والاتجاهات الهيكلية لإعادة شبكات الإنتاج إلى مواقعها الأصلية أو بالقرب منها؛ واقتصاد الرعاية؛ والإدارة المستدامة للمياه والأراضي والموارد المعدنية، بما في ذلك مصادر الطاقة البديلة والمستدامة؛ والعلاقة بين الحوافز الاقتصادية والتنوع البيولوجي؛ وفرص الأعمال التجارية الخفيفة الكربون والخفيفة الانبعاثات؛ وتنوع القدرات الوطنية الإنتاجية وتعزيزها؛ وإنتاج واستخدام الإحصاءات والبيانات. وتتوقع اللجنة حدوث زيادة في طلبات التعاون التقني في المجالات المتصلة بالأمن الغذائي والزيادات في أسعار الأغذية، وتمويل التنمية، وأثر الزيادات المستمرة في الأسعار الدولية للأغذية والوقود على الأسعار الوطنية.

الاستجابة المقدمة لطلبات الدعم الواردة من الدول الأعضاء في عام 2021

160-23 يسهم البرنامج الفرعي 12، الأنشطة دون الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي، في تعزيز عملية التنمية المستدامة في منطقة البحر الكاريبي بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز تعاون المنطقة دون الإقليمية مع أمريكا اللاتينية. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي تحديات جسمية تقيد قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة. ومن هذه التحديات ارتفاع مستويات الديون، وضعف النمو الاقتصادي، والقيود التمويلية، وانخفاض قدرات الخبراء، وارتفاع مستويات البطالة (ولا سيما بين النساء والشباب)، وارتفاع قابلية التعرض للأحداث الطبيعية، وأخطار التدهور البيئي. وأدى تأثير جائحة كوفيد-19 إلى زيادة تفاقم ضعف هذه الدول الصغيرة. وتتطلب مواجهة التحديات صياغة سياسات عامة قائمة على الأدلة تركز على بيانات دقيقة.

161-23 وفي عام 2021، واصل البرنامج الفرعي الاستجابة لعدد متزايد بسرعة من طلبات بناء القدرات والمساعدة التقنية في الميدان من أجل إنتاج وتحليل البيانات الإحصائية، وعمل على تعزيز قدرة بلدان المنطقة دون الإقليمية على تعزيز الهياكل الأساسية الإحصائية وتوسيع نطاق القدرة على جمع وتحليل البيانات في مجالات من قبيل البيانات البيئية والاقتصاد غير الرسمي وإنتاج بيانات مصنفة حسب نوع الجنس. وفي هذا الصدد، قدم البرنامج الفرعي مساعدة تقنية وخدمات استشارية إلى ترينيداد وتوباغو في صياغة مشروع القانون المتعلق بمكتبها الإحصائي الوطني، وهو ما أدى إلى استعراض أطر التشريعات الإحصائية لبلدان منطقة البحر الكاريبي في ضوء مبادئ الأمم المتحدة الأساسية للإحصاءات الرسمية. ونتيجة لهذا الاستعراض، أوصى البرنامج الفرعي بأن تستعرض بلدان منطقة البحر الكاريبي تشريعاتها الإحصائية مع التركيز على تحديثها بحيث تواكب أفضل الممارسات.

162-23 ويكمل البرنامج العادي لدعم التعاون التقني العمل المضطلع به من خلال الميزانية العادية للباب 21، الذي يشدد على الاحتياجات الإحصائية المحددة ومواطن الضعف الحرجة لدى بلدان منطقة البحر الكاريبي، بهدف اقتراح توصيات محددة لبلدان المنطقة دون الإقليمية لاتخاذ تدابير وإجراءات ملموسة.

163-23 وأسهم العمل المذكور أعلاه في تحديث التشريعات الإحصائية الوطنية في منطقة البحر الكاريبي، وهي نتيجة ترد في الفرع المتعلق بالأداء البرنامجي في عام 2021 في إطار البرنامج الفرعي 12، ومقياس الأداء ذي الصلة المتمثل في قيام اللجنة الدائمة للإحصائيين الكاريبيين وهي الهيئة المسؤولة عن اتخاذ القرار في المكاتب الإحصائية الوطنية في منطقة البحر الكاريبي

باعتقاد مشروع قانون نموذجي إحصائي منقح في اجتماعها السادس والأربعين المعقود في تشرين الأول/أكتوبر. ويعالج مشروع القانون مواطن الضعف التي أبرزها الاستعراض الذي أجرته اللجنة ويقدم نموذجاً مستكملاً للتشريعات الإحصائية الوطنية في المنطقة، وذلك على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 21)) (انظر الجدول 23-35).

الجدول 23-35
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)
قامت وزارة التخطيط والتنمية في ترينيداد وتوباغو بالمساعدة في صياغة تشريع إحصائي وطني يهدف إلى إنشاء معهد إحصائي وطني جديد في ترينيداد وتوباغو واستبدال قانون الإحصاءات الذي عفا عليه الزمن في البلد	بلدان منطقة البحر الكاريبي تحسن فهمها لمواطن القوة والضعف في القوانين والبراسيم الإحصائية لبلدان منطقة البحر الكاريبي	اعتمدت اللجنة الدائمة للإحصائيين الكاريبيين، وهي الهيئة المسؤولة عن اتخاذ القرار في المكاتب الإحصائية الوطنية في منطقة البحر الكاريبي، مشروع قانون إحصائي نموذجي منقح في اجتماعها السادس والأربعين المعقود في تشرين الأول/أكتوبر، يوفر نموذجاً مستكملاً للتشريعات الإحصائية الوطنية في منطقة البحر الكاريبي

الاستجابة المتوقعة لطلبات الدعم المرتقبة في عام 2023

تحسين قدرة الدول الأعضاء على تحديد القطاعات الاقتصادية الرئيسية من أجل التعافي المستدام من جائحة كوفيد-19 (النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 1 (A/77/6 (Sect.21))

23-164 في عام 2023، سيواصل البرنامج الفرعي 1، التجارة الدولية والتكامل والبنية التحتية، دعم المسؤولين الحكوميين والمعنيين بالسياسات في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في النهوض بالتنمية المستدامة وتعزيز دور المنطقة في التجارة الدولية والاقتصاد العالمي من خلال تعميق التكامل الإقليمي وتعزيز اللوجستيات والهياكل الأساسية. وقد عزز البرنامج الفرعي القدرة التقنية لجميع مخططات التكامل الإقليمي في المنطقة على استخدام جداول المدخلات والمخرجات لتشخيص مواطن القوة والضعف في سلاسل القيمة الإقليمية داخل كل مخطط. وفي أعقاب التقدم المحرز في المنطقة في هذا المجال، يعتزم البرنامج الفرعي مواصلة دعم الدول الأعضاء في وضع سياسات شاملة ومبتكرة للتجارة والتكامل من أجل تحقيق التعافي الذي يتسم بالقوة والقدرة على الصمود والاستدامة.

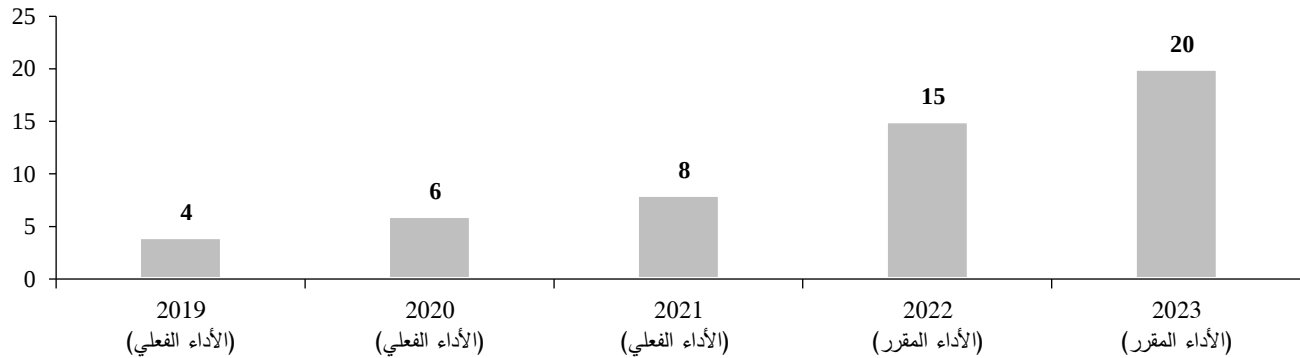
23-165 واستجابة للطلبات المتوقعة في عام 2023، سيقوم البرنامج الفرعي بما يلي: (أ) تنفيذ أنشطته في مجال بناء القدرات مع التركيز على التعاون وتبادل المعارف فيما بين البلدان؛ (ب) الاستفادة من الفرص الإيجابية التي تتيحها التكنولوجيات لتيسير تقديم مساعدة تقنية من خلال طرائق مختلطة، تشمل الطرق الافتراضية ووجهه لوجه؛ (ج) العمل على نحو أوثق مع المؤسسات الإحصائية والقطاعية من أجل الحصول على بيانات أكثر دقة وتفصيلاً عن القطاعات الاستراتيجية الجديدة المحتملة، فضلاً عن بيانات مصنفة حسب نوع الجنس، حيثما أمكن، لتعزيز مشاركة المرأة في فرص العمل المتاحة في القطاعات المحددة.

23-166 ومن شأن الاستجابة المتوقعة في عام 2023 أن تسهم في تحسين قدرة الدول الأعضاء على تحديد القطاعات الاقتصادية الرئيسية من أجل تحقيق التعافي المستدام من جائحة كوفيد-19، وهو ما يرد في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 1، ومقياس الأداء ذي الصلة المتمثل في عدد المؤسسات الوطنية أو الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي تحسنت

قدرتها على تحديد القطاعات الضعيفة والقادرة على الصمود والمحتملة في مجال التعافي من الجائحة، وذلك على النحو الوارد في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 21)) (انظر الشكل الثامن عشر من الباب 23).

الشكل الثامن عشر من الباب 23

مقياس الأداء : عدد المؤسسات الوطنية أو الإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المستفيدة من الدعم التقني في تحديد القطاعات الضعيفة والقادرة على الصمود والمحتملة لدعم التعافي في مرحلة ما بعد الجائحة (العدد التراكمي)



نهج مبتكرة لإجراء التعدادات

(النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 6 (A/77/6 (Sect. 21)))

167-23 وفي عام 2023، يتوقع البرنامج الفرعي 6، السكان والتنمية، مواصلة دعم المسؤولين الحكوميين والمعنيين بالسياسات والموظفين التقنيين الوطنيين في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في إدماج القضايا السكانية إدماجاً كاملاً في التخطيط والسياسات والبرامج الإنمائية. وأثرت جائحة كوفيد-19 في العديد من بلدان المنطقة التي كانت قد خططت لإجراء تعداداتها بين عامي 2020 و 2023، مما أوجد حاجة إلى اعتماد تكنولوجيات مبتكرة. ويحدد البرنامج الفرعي التحديات التي تواجه في تنفيذ بعض الابتكارات، مثل استخدام أساليب جمع بيانات المقابلات الشخصية بالكمبيوتر، والتسجيل الذاتي عبر الإنترنت، ونظام النقاط البيانات بواسطة الهاتف المحمول لجمع البيانات الميدانية وتحديث رسم الخرائط. وفي هذا الصدد، يتوقع البرنامج الفرعي أن يواصل تقديم الدعم التقني وأنشطة بناء القدرات في المجالات ذات الأهمية الحاسمة في عملية التعداد، مثل تحديد العناصر الرئيسية التي يتعين النظر فيها عند تطبيق الابتكارات التكنولوجية وأثرها على مراحل التعداد المقبلة، وتحديد الاستبيانات استناداً إلى الدروس المستفادة والمعايير والتوصيات الدولية، وإيلاء الاعتبار الواجب للديناميات الديموغرافية والاجتماعية الجديدة.

168-23 واستجابة للطلبات المتوقعة في عام 2023، سيقوم البرنامج الفرعي بما يلي: (أ) تكييف مساعده التقنية من أجل تعزيز القدرات الوطنية المتصلة بالتعدادات السكانية؛ (ب) تيسير تبادل الخبرات والدروس المستفادة فيما بين البلدان من خلال التدريب وحلقات العمل في مجال بناء القدرات؛ (ج) تشجيع الابتكار في مختلف مراحل التعداد ونظم الرقابة التشغيلية، وتحسين التكنولوجيا والمنهجيات من خلال تقديم مساعدة تقنية وخدمات استشارية.

169-23 ومن شأن الاستجابة المتوقعة في عام 2023 أن تسهم في اتباع نهج مبتكرة لإجراء التعدادات، وهو ما يرد في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 6، ومقياس الأداء ذي الصلة المتمثل في البلدان التي أجرت تعدادات في عام 2022 وأدمجت الابتكارات في نشر النتائج، وذلك على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 21)) (انظر الجدول 23-36).

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
إدماج البرازيل وكوستاريكا والمكسيك الابتكارات في إعدادات 2020	إجراء المكسيك تعدادها السكاني. وإرجاء الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وبنما وجمهورية فنزويلا البوليفارية وشيلي وكوستاريكا مواعيد إجراء تعداداتها وبدءها في تقييم اعتماد الابتكارات	باراغواي والجمهورية الدومينيكية ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وكوبا وهندوراس تقييم إدماج الابتكارات	قيام البلدان التي تجري تعداداتها في عام 2022 بإدماج الابتكارات	إدماج البلدان التي أجرت تعداداتها في عام 2022 الابتكارات في نشر النتائج قيام البلدان التي تجري تعداداتها في عام 2023 بإدماج الابتكارات

زيادة القدرات على إنتاج مؤشرات مصنفة لأهداف التنمية المستدامة من أجل عدم ترك أحد خلف الركب
(النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 10 ((A/77/6 (Sect. 21)))

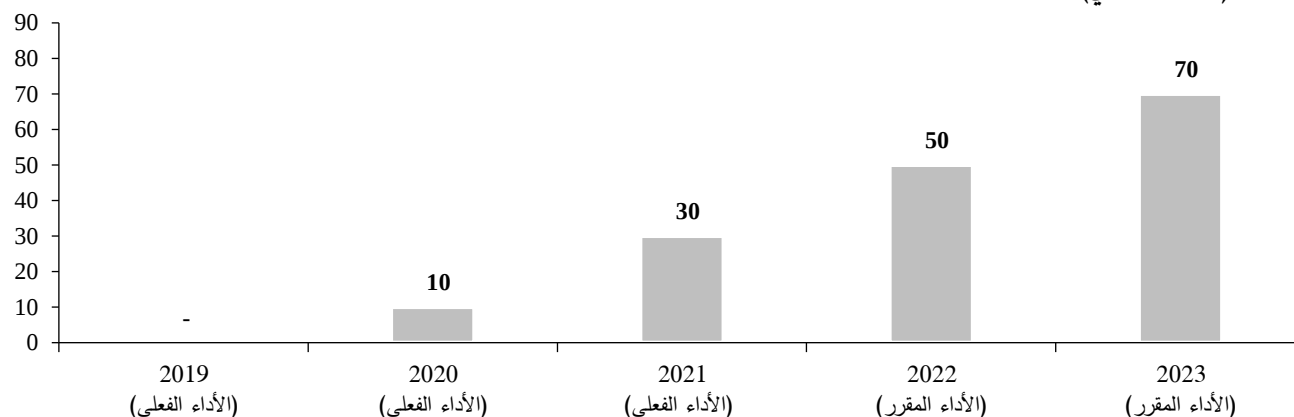
170-23 في عام 2023، سيواصل البرنامج الفرعي 10، الإحصاءات، دعم المؤسسات الإحصائية الوطنية والإقليمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتحسين إنتاج الإحصاءات ونشرها واستخدامها لاتخاذ القرارات القائمة على الأدلة في المنطقة. ويتطلب تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة عدم ترك أحد خلف الركب والتغلب على التفاوتات التي تميز المنطقة. وتواجه المصادر التقليدية للحصول على البيانات التي تستخدمها البلدان لإنتاج المؤشرات الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة قيوداً تعترض تصنيف المعلومات حسب الفئات السكانية المعنية. ويعتزم البرنامج الفرعي مواصلة وضع مواد تعليمية ومنتجات معرفية بشأن منهجيات تقدير المناطق الصغيرة لدعم إنتاج مؤشرات مصنفة للفقر في إطار أهداف التنمية المستدامة تجمع بين الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية والمصادر الأخرى للبيانات.

171-23 واستجابة للطلبات المتوقعة في عام 2023، سيقوم البرنامج الفرعي بما يلي: (أ) توسيع نطاق أنشطته في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات لتشمل المزيد من المؤشرات الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة؛ (ب) إشراك فئات أخرى من المستفيدين في أنشطته لبناء القدرات، مثل الوزارات، بالإضافة إلى المكاتب الإحصائية الوطنية، التي تشرف على المسائل الاجتماعية.

172-23 ومن شأن الاستجابة المتوقعة في عام 2023 أن تسهم في زيادة القدرة على إنتاج مؤشرات مصنفة في إطار أهداف التنمية المستدامة من أجل عدم ترك أحد خلف الركب، وهو ما يرد في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 10، ومقياس الأداء ذي الصلة المتمثل في عدد الممارسين الوطنيين المدربين الذين تحسنت قدرتهم على تطبيق تقنيات تقدير المناطق الصغيرة لإنتاج إحصاءات مصنفة، وذلك على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 ((A/77/6 (Sect. 21))) (انظر الشكل التاسع عشر من الباب 23).

الشكل التاسع عشر من الباب 23

مقياس الأداء : عدد الممارسين الوطنيين المدربين الذين تحسنت قدرتهم على تطبيق تقنيات تقدير المناطق الصغيرة لإنتاج إحصاءات مصنفة (العدد التراكمي)



باء - المنجزات المستهدفة

173-23 يعرض الجدول 37-23 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 37-23

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية				
المقرر الفعلي المقرر المقرر	لعام 2021	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023
باء - توليد المعارف ونقلها				
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	70	60	65	60

جيم - الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

الجدول 38-23

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات				
نفقات عام 2021	اعتمادات عام 2022	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
2 510,7	2 371,4	—	—	2 731,4
1 210,7	467,4	150,0	32,1	617,4
1,6	326,0	—	—	326,0
0,6	—	—	—	—
0,4	544,5	450,0	82,6	994,5
3 724,0	4 069,3	600,0	14,7	4 669,3

23-174 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023 ما قدره 4 669 300 دولار، وتعكس زيادة في الموارد قدرها 600 000 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022. وتعزى الزيادة المقترحة إلى حدوث زيادات في بند الاستشاريين (150 000 دولار) لدعم تقديم مساعدة تقنية متخصصة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبند المنح والمساهمات (450 000 دولار) لدعم مشاركة الموظفين الوطنيين في أنشطة بناء القدرات وجها لوجه وحلقات العمل التدريبية، وذلك في المجالات المبينة بالتفصيل في الفقرة 23-159 أعلاه.

11 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

ألف - الأنشطة البرنامجية المنفذة من خلال البرنامج العادي للتعاون التقني

23-175 تقوم الإسكوا على تنفيذ الأنشطة التي تدخل في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غرب آسيا، وهي مكلفة بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة والمستدامة في المنطقة العربية. وتنفذ الأنشطة البرنامجية في إطار البرامج الفرعية للإسكوا، وهي البرنامج الفرعي 1، تغير المناخ واستدامة الموارد الطبيعية؛ والبرنامج الفرعي 2، العدل بين الجنسين والسكان والتنمية الشاملة؛ والبرنامج الفرعي 3، الرخاء الاقتصادي المشترك؛ والبرنامج الفرعي 4، الإحصاءات ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا؛ والبرنامج الفرعي 5، تنسيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة؛ والبرنامج الفرعي 6، الحوكمة ومنع نشوب النزاعات.

23-176 ومن خلال تنفيذ هذه الأنشطة، يسهم البرنامج العادي للتعاون التقني في تحقيق أهداف البرامج الفرعية المذكورة أعلاه ونتائجها المتوقعة، ويكمل الاستراتيجيات والمنجزات المستهدفة لكل منها، التي يمكن الاطلاع عليها في الفقرات ذات الصلة في الميزانية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 22)).

الطلبات الإضافية المتوقعة تقديمها من الدول الأعضاء للحصول على الدعم لعام 2023

23-177 استجابة للزيادة المتوقعة في حجم طلبات المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء في عام 2023، ستقدم الإسكوا أنشطة إضافية لبناء القدرات وخدمات استشارية، مع التركيز بشكل خاص على أحدث الدول الأعضاء انضماما إلى اللجنة، مثل الجزائر والصومال. وسيطلب تنفيذ الطلبات الواردة من تلك الدول تنفيذ خدمات استشارية جديدة، حيث سيتعين تحديد الخبراء الوطنيين وبناء قدراتهم. وعلاوة على ذلك، ومع استئناف السفر بعد رفع القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19، استؤنفت طلبات الجولات الدراسية، وتتوقع الإسكوا تلقي المزيد من هذه الطلبات في عام 2023.

الاستجابة المقدمة لطلبات الدعم الواردة من الدول الأعضاء في عام 2021

إدماج خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في التخطيط للتعاافي والتنمية لفترة ما بعد الجائحة
(النتيجة 2 للبرنامج الفرعي 5 (A/77/6 (Sect. 22)))

23-178 كشفت جائحة كوفيد-19 عن أوجه هشاشة في المؤسسات في البلدان العربية، بل وأدت في بعض الحالات إلى تفاقمها، وبعضها لم يكن مجهزا لتخطيط وتنفيذ خطط فعالة للاستجابة والتعافي. وكان هذا هو حال البلدان العربية المتضررة من النزاعات والأزمات، مثل الأردن، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، والعراق، ولبنان، وليبيا، وأقل البلدان العربية نموا الأعضاء في الإسكوا، وهي السودان، والصومال، وموريتانيا، واليمن، وتمر السودان والصومال واليمن أيضا بحالة نزاع أو تتضرر منها. واستجابة للطلبات التي قدمتها للحصول على مساعدة، وكمثال على تدخلات الإسكوا، وضع برنامجها الفرعي 6، الحوكمة ومنع نشوب النزاعات، منهجية للتخطيط في سياقات الهشاشة وقدمها إلى ممثلين من الجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، والسودان، والعراق، ولبنان، وليبيا، واليمن من خلال حلقات عمل عقدت على الصعيد دون الإقليمي والوطني لبناء القدرات ناقش خلالها مقررو السياسات المنهجية وطبقوها. وثمة أداة أخرى من أدوات التخطيط الرامية إلى تقييم

الفجوات في القدرات المؤسسية لتعزيز تقديم الخدمات العامة نُفذت في اليمن في عام 2020 وبدأ العمل بها في العراق من خلال عدة حلقات عمل وطنية لمساعدة الموظفين المدنيين من المناطق التي تتعافى من النزاع على تقييم احتياجاتهم في مجال بناء القدرات، وبدأ العمل بها في دولة فلسطين في عام 2021.

179-23 وقد أدت هذه الجهود الرامية إلى بناء القدرات وإسداء المشورة من أجل تحسين التخطيط إلى استكمال الجهود الموجهة نحو إدماج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الوطنية، وقد شملت ما يلي: (أ) عقد حلقة عمل إقليمية بشأن تقدير تكاليف أهداف التنمية المستدامة وأطر التمويل الوطنية في كانون الأول/ديسمبر 2021، وأعمال أخرى نفذت ضمن مشروع في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية بشأن أطر التمويل الوطنية المتكاملة؛ (ب) عقد أربع ندوات وطنية عبر الإنترنت في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن سياسات التعافي المتكاملة لأهداف التنمية المستدامة في السودان والعراق ولبنان ومصر؛ (ج) عقد دورة تدريبية بعنوان "تغيير العقلية وتعزيز قدرات الحوكمة من أجل اتساق السياسات لأغراض التنفيذ الشامل لخطة عام 2030 في المنطقة العربية"، يُسرت أيضا بالتعاون مع الإدارة في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني في البلدان التي لا تشهد نزاعات، ومنها البحرين وعمان والمغرب.

180-23 وأسهم العمل المذكور أعلاه في إدماج خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في التخطيط للتعافي والتنمية لفترة ما بعد الجائحة، وهو ما يرد في النتيجة 2 من البرنامج الفرعي 5، ومقياس الأداء ذي الصلة المتمثل في قيام دولة عضو واحدة (مصر) بإدماج خطة عام 2030 لتسريع وتيرة التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة في خططها للتعافي من جائحة كوفيد-19، وذلك على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 22)) (انظر الجدول 23-39).

الجدول 23-39
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
-	-	دولة عضو واحدة (مصر) أدمجت خطة عام 2030 لتسريع وتيرة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في خططها للتعافي من جائحة كوفيد-19	دمج خطتين للتعافي من جائحة كوفيد-19 في المنطقة العربية في خطة عام 2030 لتسريع وتيرة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	وضع خطتين إضافيتين من خطط التنمية الوطنية بما يتماشى مع خطة عام 2030

الاستجابة المتوقعة لطلبات الدعم المرتقبة في عام 2023

زيادة فعالية وكفاءة نظم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية
(النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 2 (A/77/6 (Sect. 22)))

أولويات النفقات الاجتماعية بما يتسق مع السياسة المالية الكلية
(النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 3 (A/77/6 (Sect. 22)))

23-181 شكلت جائزة كوفيد-19 تحدياً للدول الأعضاء في قدرتها على التخطيط للتعاافي، فضلاً عن الاستفادة من نظم الحماية الاجتماعية القائمة لتوفير استجابات فعالة وفي الوقت المناسب للأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة وتوسيع نطاق التغطية لتشمل الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة. ومن هؤلاء الأشخاص النساء اللواتي اضطررن إلى ترك العمل لرعاية أسرهن والعمال في القطاع غير النظامي غير المشمولين بأي نظام للحماية الاجتماعية. ومنذ بداية الجائحة، تلقت الإسكوا طلبات للمساعدة من الأردن، والسودان، والصومال، ومصر، والمملكة العربية السعودية بشأن سبل تحسين آليات الحماية الاجتماعية القائمة وتوسيع نطاق التغطية لتشمل العاملين في القطاع غير النظامي. وفي عام 2023، سيستجيب البرنامج الفرعي 2 من خلال مواصلة إسداء مشورة سياسية إلى الدول الأعضاء وبناء قدراتها على تقييم فعالية وكفاءة نظم السجلات الوطنية لإدماج الفئات الضعيفة في نظم الحماية الاجتماعية. وسيستخدم البرنامج الفرعي إطار التقييم السريع لبرامج الحماية الاجتماعية والنواتج الأخرى للمشروع الجاري تنفيذه في إطار حساب الأمم المتحدة للتنمية بشأن تعزيز الحماية الاجتماعية لأغراض التصدي للجائحة لتزويد مقرري السياسات بالأدلة التي تراعي السياق وأفضل الممارسات والمشورة العملية بشأن سبل تحديد وتنفيذ تحسينات على النظم القائمة مع ضمان شموليتها.

23-182 وعلاوة على ذلك، وبناء على طلبين من الأردن وتونس، استحدث البرنامج الفرعي 3 للإسكوا أداة لرصد الإنفاق الاجتماعي العام وتزويد الحكومات بالمعلومات اللازمة لتحقيق التوازن بين أولويات الإنفاق العام اتساقاً مع السياسة المالية الكلية، والهدف المتمثل في المساعدة في إصلاح نظم الحماية الاجتماعية وتقديم الدعم في تهيئة الحيز المالي اللازم للتصدي للفقر والتفاوتات، وتحسين مهارات الشباب وتعزيز التنوع الاقتصادي والإنتاجية والنمو. وفي عام 2023، ستقوم الإسكوا بتوسيع نطاق نشر هذه الأداة التي هي عبارة عن جهاز رصد الإنفاق الاجتماعي، في هذه البلدان وغيرها مثل مصر التي طلبت مؤخراً الانضمام إلى المشروع.

23-183 ومن شأن هذه الجهود أن تسهم في زيادة فعالية وكفاءة نظم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، وهو ما يرد في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 2، ومقياس الأداء ذي الصلة المتمثل في قيام دولة عضو واحدة (الأردن) بتحليل مدى شمولية نظمها للحماية الاجتماعية وأولوياتها للإنفاق الاجتماعي بما يتسق مع السياسة المالية الكلية، وهو ما يرد في النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 3، ومقياس الأداء ذي الصلة المتمثل في قيام اثنتين من الدول الأعضاء (الأردن وتونس) بالانتهاء من تحليل بياناتهما المتعلقة بالإنفاق وإنشاء جهاز لرصد الإنفاق الاجتماعي وتحسين القدرة على استخدام الأداة، وذلك على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة (A/77/6 (Sect. 22)) (انظر الجدول 23-40 والجدول 23-41).

الجدول 23-40

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
التوسع السريع في برامج الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات في ظل تحول حازم من الإعانات العامة إلى التحويلات النقدية المخصصة للحد من الفقر في المنطقة العربية	خلال جائزة كوفيد-19، سارعت ثمان دول أعضاء على الأقل (الأردن، وتونس، ودولة فلسطين، والسودان، وعمان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا) إلى توجيه مساعدات إضافية	تدريب 179 شخصاً (66 رجلاً و 113 امرأة) من 17 دولة عضواً على أدوات لزيادة شمولية نظم الحماية الاجتماعية	تدريب موظفي الخدمة المدنية ومهنيي المساعدة الاجتماعية من 3 دول أعضاء على أداة إطار التقييم السريع لبرنامج الحماية الاجتماعية لزيادة شمولية نظم	قيام دولتين إضافيتين من الدول الأعضاء بتحديد التحسينات اللازمة لتحسين كفاءة وفعالية نظم الحماية الاجتماعية لديهما

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
وتوسيع نطاق تغطية قطاع أكبر من السكان من خلال الحماية الاجتماعية القائمة على الاشتراكات (الضمان الاجتماعي) في عشر دول أعضاء (الأردن، وتونس، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، والعراق، وعمان، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا)	إلى الأسر المعيشية المشمولة بالضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية، ووضعت برامج طوارئ مؤقتة موجهة إلى العاملين في القطاع غير النظامي الذين لا تشملهم المساعدة الاجتماعية أو الضمان الاجتماعي	شمولية نظم الحماية الاجتماعية لديها	الحماية الاجتماعية	قيام اثنتين من الدول الأعضاء بتحديد التحسينات اللازمة لتحسين كفاءة وفعالية نظم الحماية الاجتماعية لديهما

الجدول 23-41

مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
زُودت الدول الأعضاء بإطار مشترك لرصد النفقات الاجتماعية	شرعت دولتان من الدول الأعضاء (الأردن وتونس) في تطبيق منهجية رصد النفقات الاجتماعية من أجل رصد الإنفاق في الميزانية على الأولويات الاجتماعية	قيام دولتين من الدول الأعضاء (الأردن وتونس) باستكمال تحليل بيانات النفقات العامة الخاصة بهما، وإنشاء جهاز رصد للإنفاق الاجتماعي، وتحسين قدرتهما على استخدام هذه الأداة	قيام أكثر من دولتين من الدول الأعضاء بتتقيح مخصصات الميزانية، عن طريق الاستعانة برصد النفقات الاجتماعية، بهدف إعادة التوازن بين أولويات النفقات الاجتماعية	قيام دولة عضو إضافية بتتقيح مخصصات الميزانية، عن طريق الاستعانة برصد النفقات الاجتماعية، بهدف إعادة التوازن بين أولويات النفقات الاجتماعية

آفاق التوظيف للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة في المنطقة العربية

(النتيجة 1 للبرنامج الفرعي 2 (A/77/6 (Sect. 22))

النهوض بتقييمات واستراتيجيات التنمية الرقمية على الصعيدين الوطني والإقليمي في المنطقة العربية

(النتيجة 3 للبرنامج الفرعي 4 (A/77/6 (Sect. 22))

23-184 في عام 2023، ومن أجل استكمال العمل المذكور أعلاه بشأن الحماية الاجتماعية والإنفاق الاجتماعي، تتوقع الإسكوا أن تستمر في تلقي عدد متزايد من طلبات الدعم للدول الأعضاء من خلال تقديم مشورة سياسية وبناء القدرات بشأن تحسين آفاق التوظيف، حيث تواصل المنطقة، رغم كل الجهود، تسجيل معدلات بطالة هي من بين أعلى المعدلات في العالم، ولا سيما

بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة مثل النساء والشباب. وستقدم الإسكوا هذا الدعم لا سيما من خلال النهوض باستيعاب التكنولوجيا والتنمية الرقمية. وفي الواقع، في إطار الاستجابة لطلبات الدول الأعضاء الواردة من الأردن وقطر ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية فيما يتعلق بتدابير دعم النساء ورواد المشاريع من الشباب وبتهيئة بيئة تمكنهم من الازدهار، سيقوم البرنامج الفرعيان 2 و 3 التابعان للإسكوا ومركزها التكنولوجي بتوسيع نطاق تطوير المنصة التمكنية الرقمية، التي تشمل وصلات بينية مثل "فرص الأعمال التجارية الدولية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة"، و "تمكين المرأة العربية في مجال التكنولوجيا وريادة الأعمال"، ومجموعات أدوات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية، وجهاز رصد المهارات التابع للإسكوا، الذي يساعد الحكومات على تقييم الفجوات بين المهارات التي تحتاجها أسواق العمل والمهارات المتاحة في القوة العاملة من خلال التعليم الرسمي والمهني. وتسعى الإسكوا، من خلال هذه الأدوات الموجهة إلى كل من الحكومات والقطاع الخاص، إلى دعم إيجاد فرص عمل لائقة للجميع في دولها الأعضاء.

23-185 والتحول الرقمي والتنمية من الركائز الأساسية لتوفير فرص العمل في عصر الثورة الصناعية الرابعة. وتعتمد الإسكوا، من خلال برنامجها الفرعي 4، دعم الحكومات في النهوض بذلك. واستجابة لطلبات الدول الأعضاء، بما فيها الجزائر، والجمهورية العربية السورية، ودولة فلسطين، والصومال، والعراق، وليبيا، وموريتانيا، تجري الإسكوا تقييمات للنظم الإيكولوجية الرقمية الوطنية وتقدم المشورة لتعزيزها من خلال صياغة استراتيجيات إنمائية. وسيستمر هذا العمل طوال عام 2023 وسيستكمل بالدعم في صياغة استراتيجيات التكنولوجيا القطاعية، مثل استراتيجية الذكاء الاصطناعي لفائدة الجزائر ودولة فلسطين؛ واستراتيجية الأمن السيبراني لفائدة الجزائر، والسودان، والعراق؛ واستراتيجية إنترنت الأشياء لفائدة الجزائر، والعراق؛ واستراتيجية الحوسبة السحابية لفائدة الجزائر والجمهورية العربية السورية.

23-186 ومن شأن هذه الجهود أن تسهم في آفاق التوظيف للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة في المنطقة العربية، وهو ما يرد في النتيجة 1 من البرنامج الفرعي 2، ومقياس الأداء ذي الصلة المتمثل في تحقيق زيادة في عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يتولى تشغيلها أو تأسيسها نساء وشباب في دولتين عضوين، والنهوض بتقييمات واستراتيجيات التنمية الرقمية على الصعيدين الوطني والإقليمي في المنطقة العربية، وهو ما يرد في النتيجة 3 من البرنامج الفرعي 4، ومقياس الأداء ذي الصلة المتمثل في قيام 12 دولة عضوا بإجراء استعراضات وطنية نصف سنوية للتنمية الرقمية وقيام 4 دول أعضاء بتصميم استراتيجيات إنمائية، وذلك على النحو المبين في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 22)) (انظر الجدول 23-42 والشكل العشرين من الباب 23).

الجدول 23-42

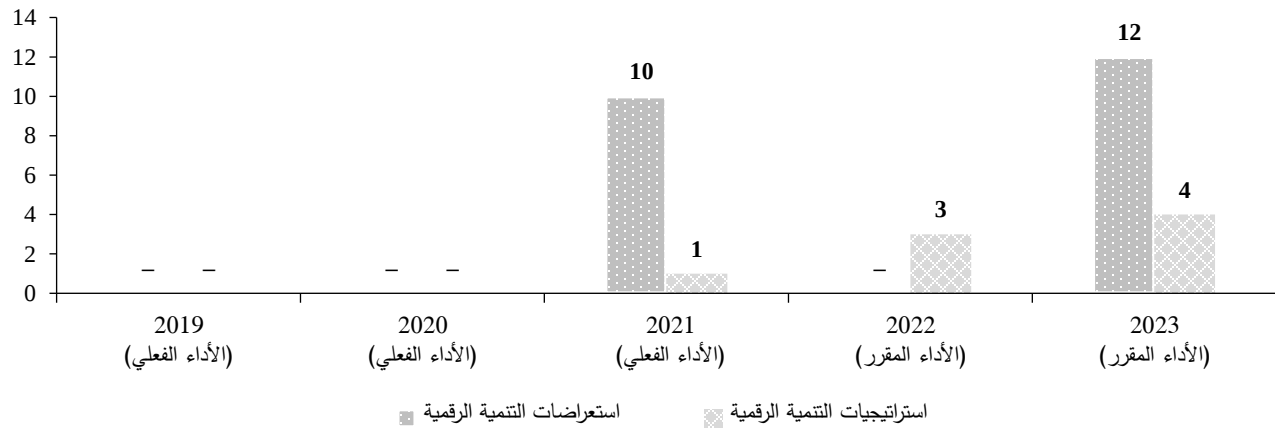
مقياس الأداء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
اجتماع تشاوري إقليمي بشأن تطوير البوابة الرقمية التمكينية للتمكين من أجل إعداد قائمة باحتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبرامج الدعم المتاحة لها	إنشاء أول مركز إقليمي لريادة الأعمال دعما لرقمنة وتعزيز الحلول المبتكرة الرامية إلى إنعاش المشاريع الصغيرة والمتوسطة	وطّد 65 شخصا من الأردن ولبنان (32 رجلا و 33 امرأة) معارفهم المتعلقة بتعزيز الإجراءات التنظيمية والبرامج غير الحكومية من خلال عقد حلقات	إنشاء 3 مراكز وطنية لريادة الأعمال تعزيز شبكات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في 7 دول عربية	زيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي يتولى تشغيلها/تأسيسها نساء وشباب في اثنتين من الدول الأعضاء

2019 (الأداء الفعلي)	2020 (الأداء الفعلي)	2021 (الأداء الفعلي)	2022 (الأداء المقرر)	2023 (الأداء المقرر)
عمل تناولت السياسات المجتمعية				
استخدمت 78 من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء المنطقة العربية النموذج الأولي لمنصة التمكين الرقمية، وهي مجموعة الأدوات المتاحة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم				
اعتماد الدول الأعضاء				
خريطة طريق للعلم والتكنولوجيا والابتكار للبلدان العربية				
بدء حوار مجتمعي بشأن السياسات على الصعيد الوطني في 3 دول أعضاء لتعزيز البيئة التمكينية لتنظيم المشاريع				

الشكل العشرون من الباب 23

مقياس الأداء: عدد الدول الأعضاء التي أجرت استعراضات وطنية نصف سنوية للتنمية الرقمية وصممت استراتيجيات للتنمية (العدد التراكمي)



باء - المنجزات المستهدفة

187-23 يعرض الجدول 23-43 قائمة بجميع المنجزات المستهدفة للفترة 2021-2023، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول 23-43

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: المنجزات المستهدفة المتوقعة للفترة 2021-2023، حسب الفئة والفئة الفرعية

الفئة والفئة الفرعية	المقرر الفعلي المقرر المقرر	لعام 2021	لعام 2022	لعام 2023
باء - توليد المعارف ونقلها	64	96	74	82
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)				

جيم - الاحتياجات المقترحة من الموارد غير المتصلة بالوظائف لعام 2023

الجدول 23-44

الموارد المالية حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات	نفقات عام 2021	اعتمادات عام 2022	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام 2023 (قبل إعادة تقدير التكاليف)
تكاليف الموظفين الأخرى	3 408,8	3 136,6	—	—	3 136,6
الخبراء	—	—	—	—	—
الاستشاريون	834,0	216,6	—	—	216,6
سفر الموظفين	89,1	201,1	—	—	201,1
الخدمات التعاقدية	182,7	31,4	—	—	31,4
مصروفات التشغيل العامة	30,7	—	—	—	—
اللوازم والمواد	0,1	—	—	—	—
الأثاث والمعدات	25,3	—	—	—	—
المنح والمساهمات	417,1	921,6	250,0	27,1	1 171,6
المجموع	4 987,8	4 507,3	250,0	5,5	4 757,3

23-188 تبلغ الموارد المقترحة في إطار الميزانية العادية لعام 2023 ما قدره 4 757 300 دولار، وتعكس زيادة في الموارد قدرها 250 000 دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام 2022. وستوفر الزيادة المقترحة في إطار بند المنح والمساهمات تكاليف عقد حلقات عمل وتقديم خدمات استشارية لبناء القدرات لبلدين إضافيين، هما الجزائر والصومال، اللذان انضموا إلى الإسكوا مؤخراً، وذلك في المجالات المبنية بالتفصيل في الفقرة 23-177.

المرفق

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ توصيات الهيئات الاستشارية والرقابية

الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية

وصف موجز للتوصية

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

A/76/7 و A/76/7/Corr.1

تلاحظ اللجنة الاستشارية من المعلومات المقدمة أن عددا من الوظائف الرفيعة المستوى يتركز في مراكز العمل التابعة لكيانات مختلفة، بدلا من أن يتركز في الميدان، وتأمل في أن يُجرى استعراض آخر لزيادة توجيه الموارد إلى الميدان (الفقرة خامسا-87).

تلاحظ اللجنة الاستشارية الحاجة إلى خبرة استشارية رفيعة المستوى، ونقل المعارف من الكيانات العالمية والإقليمية، واستعانة البرنامج بخبراء استشاريين وطنيين لمعالجة المسائل الخاصة ببلدان محددة، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم مزيدا من المعلومات، بما في ذلك الموارد المالية المفصلة، عن الاستعانة بالخبراء الاستشاريين، على الصعيدين الوطني والدولي، لكل كيان، في سياق مشاريع الميزانية القادمة (الفقرة خامسا-90).

تأمل اللجنة الاستشارية في أن يبذل مزيد من الجهود لضمان التكامل بين الآليتين، بسبل منها وضع خطط عمل متكاملة، فضلا عن أوجه التآزر مع نظام المنسقين المقيمين، من أجل تعظيم الأثر المشترك للأنشطة المنفذة، وفي أن تُقدّم معلومات مستكملة في سياق مشروع الميزانية المقبل (الفقرة خامسا-96).

وترى اللجنة الاستشارية أن أنشطة التوعية التي يقوم بها البرنامج قد لا تستجيب بفعالية للحقائق الفعلية للدول الأعضاء، ولا سيما أكثرها ضعفا. توصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام وضع خطة موحدة للتوعية، بالتنسيق الوثيق مع الكيانات المعنية، ومكتب الممثل السامي ومكتب المستشارية الخاصة لشؤون أفريقيا ونظام المنسقين المقيمين، من بين جهات أخرى، لتزويد الدول الأعضاء بمعلومات شاملة عن المبادئ التوجيهية للبرنامج العادي للتعاون التقني، بما في ذلك عن الأنشطة وأداء البرنامج وأفضل الممارسات، والموارد المتاحة، ومعايير وعملية الاختيار، لتسهيل صياغة الدول الأعضاء لمطالبها. وتأمل اللجنة الاستشارية أيضا في أن تدرج المعلومات الموحدة عن خطة التوعية وأنشطتها في مشاريع الميزانية المقبلة، بشكل اعتيادي (الفقرة خامسا-100).

تقوم الكيانات المنفذة بإذكاء الوعي والدعوة إلى خدمات الدعم التي تقدمها من خلال وسائل مختلفة، منها تقديم تقارير إلى مجالس إدارتها وتوفير معلومات شاملة على مواقعها الشبكية. وتعتزم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية إدراج معلومات موحدة عن التوعية بالبرنامج في التقرير المرحلي السابع.

تأمل اللجنة في أن تُقدّم المزيد من المعلومات عن التقييم الداخلي، بالتعاون مع الكيانات المعنية، في سياق مشروع الميزانية المقبل (الفقرة خامسا-103).

أدرجت المعلومات المتصلة بالتقييم الداخلي الحالي في باب الملحة العامة من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2023 (A/77/6 (Sect. 23)).

تلاحظ اللجنة الاستشارية أن خفض تكاليف السفر، في سياق جائحة كوفيد-19، أتاح للكيانات تحقيق مزيد من الوفورات، حيث يمكنها أن توجه الوفورات نحو تعزيز القدرات الاستشارية والتدريب الافتراضي، وتأمل في أن تُقدّم معلومات مستكملة عن تقييم الوفورات المحتملة في التكاليف المتصلة بموارد التدريب، بما في ذلك من خلال البيئات الافتراضية، إلى جانب الجهود المبذولة للتصدي للتحديات ذات الصلة، في سياق مشروع الميزانية المقبل (الفقرة خامسا-105).

مكتب خدمات الرقابة الداخلية

مراجعة إدارة الصناديق الاستثمارية في اللجنة الاقتصادية لأوروبا

التقرير رقم 084/2018

أوصى مكتب خدمات الرقابة الداخلية للجنة الاقتصادية لأوروبا بما يلي: (أ) وضع قائمة لخدمات التعاون التقني استنادا إلى الخبرة التقنية المتاحة؛ (ب) إنشاء عملية لاعتماد المشاريع للتأكد من تماشيها مع الخبرة المتاحة بهدف زيادة تعزيز فعالية أنشطتها في مجال التعاون التقني (الفقرة 6).

الحالة: نُفذت، وفي انتظار الخضوع لمراجعة مكتب خدمات الرقابة الداخلية

قامت اللجنة التنفيذية بمراجعة استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن التعاون التقني واعتمادها في 17 أيار/مايو 2021.

في شباط/فبراير 2022، وافق الأمين التنفيذي على الأمر التوجيهي المنقح رقم 22 الذي يوضح إدارة الموارد الممولة من الباب 23، البرنامج العادي للتعاون التقني، من الميزانية البرنامجية. ويسري الأمر التوجيهي اعتبارا من 1 آذار/مارس 2022.

يوضح الأمر التوجيهي للجنة الاقتصادية لأوروبا رقم 18 إدارة الأموال الخارجة عن الميزانية. وسيؤطر هذا الأمر التوجيهي، بالاقتران مع استراتيجية اللجنة الاقتصادية لأوروبا وأمرها التوجيهي بشأن التعاون التقني، أنشطة التعاون التقني وعمليات اعتماد المشاريع للسنوات المقبلة. وستُكملها استراتيجية تعبئة الموارد التي اعتمدت في عام 2020 وخطط تعبئة الموارد للفترة 2020-2022 التي قدمت إلى اللجنة التنفيذية في كانون الثاني/يناير 2021.